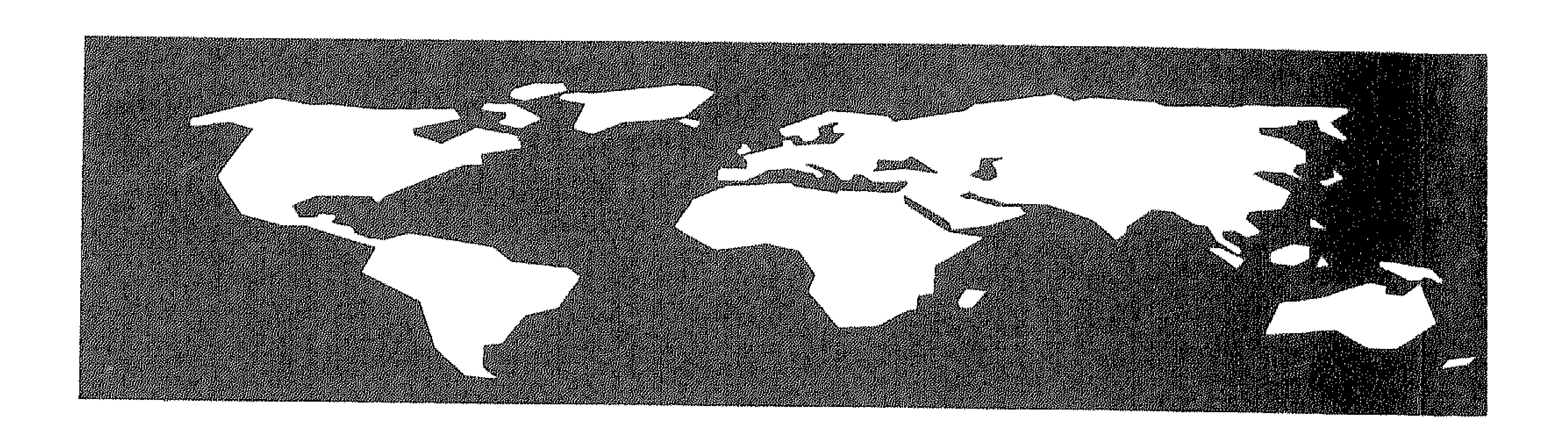
دراسات عالمية



الثورة في الشؤون الاستراتيجية

لورنس فريدمان

3

الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 30

الثورة في الشؤون الاستراتيجية

لورنس فريدمان

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14آذار/ مارس 1994 كمؤسسة علمية مستقلة تعنى بالدراسات والبحوث وأهم المستجدات العالمية في المجالات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي بصفة عامة.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة «دراسات عالمية» التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتعلق باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة.

ويرحِّب المركز بتلقي الترجمات والدراسات، وفق قواعد النشر الخاصة بسلسلة «دراسات عالمية».

دراســـات عـالـمـيـــة

الثورة في الشؤون الإستراتيجية

لورنس فريدمان

العدد 30

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

• محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

This translation of Lawrence Freedman's *The Revolution in Strategic Affairs* was originally published in English in April 1998 by Oxford University Press for The International Institute for Strategic Studies 23 Tavistock Street, London WC2E 7NQ.

ECSSR is indebted to the author and to the publisher for permitting the translation, publication and distribution of this work under our cover.

About the International Institute for Strategic Studies

The International Institute for Strategic Studies is an independent centre for research, information and debate on the problems of conflict, however caused, that have, or potentially have, an important military content. The Council and Staff of the Institute are international and its membership is drawn from over 90 countries. The Institute is independent and it alone decides what activities to conduct. It owes no allegiance to any government, any group of governments or any political or other organisation. The IISS stresses rigorous research with a forward-looking policy orientation and places particular emphasis on bringing new perspectives to the strategic debate.

الطبعة الأولى 2000

توجه المراسلات باسم رئيسة تحرير سلسلة **"دراسات عالمية"**
على العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية
ص. ب : 4567
أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف : 6423776 - 9712 +
فاكس : 6428844 - 9712 +
e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
www.ecssr.ac.ae

المحتويات

مقدمة

أعادت الدول الغربية هيكلة قواتها المسلحة بعد انتهاء الحرب الباردة لكي تأخذ في الاعتبار الاختفاء المفاجئ للتهديد السابق ولتلبي المطالب الشعبية بالاستفادة القصوى من فوائد السلام. وقد بدأت عمليات تخفيض هذه القوات قبل أن يصبح بالإمكان معرفة حجم التحديات والمتطلبات في عالم ما بعد الحرب الباردة الذي سرعان ما تبين أنه حافل بالأنشطة والمهام الملقاة على كاهل القوات المسلحة إلى درجة فاقت التوقعات. وتواكبت إعادة الهيكلة مع عدد من العمليات العسكرية التي اتسع نطاقها في أنحاء العالم؛ وشمل ذلك منطقتي الخليج العربي والبلقان، والمناطق الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى في أفريقيا، وتراوحت هذه العمليات ما بين دعم السلام والحرب المدرعة.

وقد تمت الآن الجولة الأولى من التخفيضات وعاد مردود السلام بالفائدة؛ فقد خُفّضت الميزانيات والقوات في الدول الغربية الكبرى ما بين ثلث إلى ربع حجمها الذي كانت عليه إبّان الحرب الباردة، وانخفض الإنفاق على الإمداد والتجهيز بدرجة أكبر. وسواء كانت المستويات الجديدة للميزانيات قابلة للاستمرار أو غير قابلة له فقد بدأت وزارات الدفاع تتوقف لتلتقط أنفاسها؛ إذ أصبحت لديها فرصة للتفكير حول الشكل الذي ستأخذه القوات المسلحة على المدى الطويل في ضوء خبرتها في فترة التسعينيات.

كانت عملية إعادة الهيكلة قوية وشاملة، لكنها لم تكن جذرية؛ فقد احتفظ النظام الجديد بالملامح والسمات الأساسية للنظام القديم؛ فلكل من البر والبحر والجو قوات مختصة، ومايزال التعاون بين القوات يعد إنجازاً كبيراً عندما يحصل، رغم أنه لم يَعُد أمراً غير عادي. وتضيف المعدات الجديدة تحسيناً على ما سبقها ونادراً ما تشتمل على تعديل كبير يفصلها عن سابقاتها، وكما تغير المجتمع فقد تغير أيضاً تكوين القوات وثقافتها، غير أنه كانت هناك فترة فاصلة، وينطبق الأمر نفسه على الهياكل التنظيمية التي تبدو أكثر هرمية وأقل مرونة من الهياكل السائدة في المجال المدني. ويرى النقاد في

هذا التوجه التقليدي المتحفظ أمراً باعثاً على الإحباط الشديد، وغير منسجم مع روح العصر الدينامية وبعيداً عن الصفة المتوقعة لحروب المستقبل، كما أنه لا يستوعب الاحتمالات والإمكانات الكامنة فيما أصبح يعرف با لثورة في الشؤون العسكرية (Revolution in Military Affairs, RMA).

من مضامين هذه الثورة أن هناك نطاقاً متزايداً من الأهداف أصبح مكشوفاً تماماً للهجوم بواسطة الأسلحة "الذكية". وقد تقلصت الحماية التي كان يوفرها البعد والحجم والتضاريس والعوامل الجوية، وأسهم استخدام تقنيات المعلومات في التعجيل بهذه العملية الأمر الذي كان له تأثير دينامي فعال وشامل سواء في هذا المجال أو في مجالات أخرى. ومع تحسن أجهزة الاستشعار ووسائل معالجة البيانات واستخدامهما معاً، والتي انتشرت بصورة مدهشة خلال العقد الماضي، فقد اقترب تحقيق الاستفادة من الإمكانات الكاملة للأسلحة ذات المدى البعيد المزودة بوسائل التوجيه الدقيق. وقد غدا تدفق المعلومات على درجة كبيرة من الاتساع والاطّراد، مما جعل أجهزة المعالجة الآلية هي الوسيلة الوحيدة المستخدمة في أغلب الحالات للحصول على هذه المعلومات ومعالجتها لتصبح واضحة ومفهومة ومن ثم العمل على أساسها. ونادراً ما يشارك الإنسان في ذلك؛ حيث لا يملك القدرة على معالجة المعلومات والتعامل معها.

لا تتعلق القضايا التي أثارتها هذه التطورات أساساً بالجدوى، فمع ظهور أفكار طموحة أخرى؛ مثل مشروع الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان، الذي سُمي بمبادرة الدفاع الاستراتيجي (Strategic Defense Initiative, SDI)، لم يكن هناك مفر من إثارة السؤال حول ما إذا كانت الطموحات قد تجاوزت كثيراً حدود التقنيات أو حتى نطاق قوانين الفيزياء. أما في حالتنا هذه فالأمر مختلف؛ إذ رغم احتمال التقليل من شأن مدى الحاجة إلى تطوير البرامج وتحقيق التكامل بين الأنظمة، فالواضح أن الأسلحة الحديثة قد أصبحت تمتلك قدرة عالية على إمكانية إصابة الأهداف عند توجيهها في الاتجاه الصحيح وباستخدام الإحداثيات الصحيحة وإطلاقها في الوقت المناسب.

من الممكن أن تكون الثورة في الشؤون العسكرية قد أصبحت الشعار المفضل لدى القوات المسلحة الأمريكية حيث حققت مكانة متميزة إلى درجة يتعين فيها تفسير كل

التطورات الحديثة وفقاً لمصطلحاتها، وذلك رغم أن أصولها تكمن في مجالات أخرى، كما قد تبدو آثارها متناقضة[1]. وتشمل الثورة في الشؤون العسكرية سلسلة من وجهات النظر؛ فهي في بعض الصيغ تركّز كثيراً على أسلوب إدارة الحروب الكبرى، بينما في صيغ أخرى تؤثر في جميع أشكال الصراعات المسلحة، بل لعلها تحول طبيعة الصراع نفسه بكشف مصادر جديدة للضعف وتدشين أساليب جديدة للهجوم. ويرى أشد أنصار الثورة في الشؤون العسكرية وأكثرهم تطرفاً أن هناك فصاماً بين إمكانات التقنية وقدرة الحكومات على استيعابها واستغلالها. وهم ينتقدون المؤسسة العسكرية التي تبدو قلقة من هذا التحدي الهائل، وبخاصة عندما يتطلب تطبيقه هيكلاً قيادياً أفضل تنظيماً ونظرة أوسع إلى مستقبل الخدمة العسكرية. ويرى الكثيرون أن الثورة الأساسية لا تتمثل في نوع الحرب ولا في أساسيات الاستراتيجية، وإنما في الطبيعة الهرمية المفرطة والخصائص التفضيلية التي تميز بين القوات المقاتلة[2].

يشعر المتشككون بالقلق من نسيان المتحمسين لشعار "الثورة في الشؤون العسكرية" خصائص الحرب الأكثر قسوة وإيلاماً - واستمراراً - والتي ستستمر في تثبيت بعض العناصر الأساسية في العقيدة والتدريب وصيغ القيادة. وتُعامل المزاعم القائلة إن "ضباب الحرب" على وشك أن يتبدد وأن المعلومات يمكنها الآن أن تكون بمنزلة سلاح مستقل من أسلحة الحرب، بحذر تام. ويذهب نقاد آخرون إلى أبعد من ذلك حين يشيرون إلى أن الجدل الدائر حول الثورة في الشؤون العسكرية ينحصر بقدر كبير داخل نطاق المؤسسة العسكرية، وأن الدافع وراء الترويج لها قد يتمثل في الرغبة في دعم المفاهيم التقليدية للحرب ضد المفاهيم الأخرى البديلة التي يبرز فيها عامل الخوف من "الحرب الشاملة" وفوضى الإرهاب وحرب العصابات.

ما هي طبيعة هذه الثورة؟

ظهرت عبارة "الثورة في الشؤون العسكرية" لأول مرة في سياق الجدل التاريخي حول التغيرات الكبرى التي طرأت على الحروب خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، ثم استخدمت فيما بعد للإشارة إلى تأثير الأسلحة النووية. ولهذه العبارة فوائد

"كوسيلة ترويج" حيث تُضخم القضايا من خلال ربطها بمعنى التغيير العميق؛ وإن كان في ذلك ابتذال لفكرة الثورة نفسها وإفراغ لها من جوهرها.

تنطوي الثورة على أكثر من مجرد التغيير، وهي بالتأكيد أكثر من مجرد التغيير الذي يضيف القليل. إنها تمثل لحظة تحول، وقد لا تُفهم مثل هذه اللحظات حتى يحللها المؤرخون ويدرسوها فيما بعد، وقد يتم التوصل إلى تصور بشأنها في بعض الأحيان. وتنطوي الثورة في الشؤون العسكرية - كما هو الأمر بالنسبة إلى معظم الثورات - على شيء من الخلط بشأن ما إذا كانت تمثل مرحلةً في العملية التاريخية أو رؤيةً لا يمكن تحقيقها إلا إذا أمسك أصحابها بزمام المبادرة. فهل تحدث الثورة بغض النظر عن الجهود التي تبذل لمساندتها في شق طريقها، أم أنها تمثل مجموعة من الأهداف التي ترمي السياسة إلى تحقيقها والتي قد يعارضها الآخرون أو يعدلون فيها؟ هل ستعتبر هذه الثورة تغييراً بخطوة واحدة كما جرى للثورات السياسية في الماضي، أم انتقالاً إلى نموذج جديد، أم ينبغي أن تكون عملية مستمرة - أي "ثورة دائمة" - تتطلب تغييراً دائماً؟ وهل بالإمكان حصر الثورة في دولة واحدة ومع ذلك تبقى قائمة، أم أنها لا تتجذر إلا إذا كانت واسعة الانتشار؟[3]

تركز هذه الدراسة على وجود عدد من التغيرات المهمة الجارية حالياً، والتي يمكن أن تكون فعلياً ذات تأثير ثوري. لكن هذه التغيرات لا تأخذ اتجاهاً واحداً بالضرورة؛ فكثير من أمثلة التقدم التقني المصاحبة للثورة في الشؤون العسكرية قد تُطبَّق على نحو مفيد في عدد من الأوضاع دون أن تفرز حالة تقترب من مرحلة ظهور تحول في نمط الحرب. ولا يمكن أن تتحقق الثورة في الشؤون العسكرية الكاملة إلا في ظروف محددة وغير محتملة مطلقاً.

إن كثيراً مما أشير إليه تحت عنوان الثورة في الشؤون العسكرية يعبر عن المفهوم العسكري "للثورات" في الشؤون التقنية وشؤون الأعمال. وتعتبر الثورة في الشؤون التقنية أكثرها عمقاً وأقلها إثارة للخلاف، كما ترتكز على مجموعة من الأنشطة المرتبطة بتقنيات المعلومات التي تشمل أجهزة الاستشعار وتقنيات الحاسوب والاتصالات.

ولهذه الأنشطة تأثير دينامي واضح في عملية صنع القرار والاستغلال الفاعل للموارد والإمكانيات. ويقودنا ذلك إلى الثورة في شؤون الأعمال؛ وتشمل تشجيع الشركات لكي تصبح أكثر قابلية للتكيف وأقل تطبيقاً للنظام الهرمي وعلى استعداد للتفكير والعمل ضمن الإطار العالمي. وليس غريباً أن يكون الكثير من الشركات التي تزعم أنها تتسم بهذه الخصائص هي نفسها أيضاً التي تشارك في الاستغلال التجاري للتقنيات الجديدة، حيث تعتمد الثورة في الشؤون العسكرية على منتجاتها، وكثيراً ما تُعرَض بصفتها مثلاً يحتذى في التنظيم العسكري؛ ولهذا السبب يؤكد كثير من أنصار الثورة في الشؤون العسكرية على تصورهم لوضع يشمل تغيرات تنظيمية بقدر ما يشمل تغيرات تقنية.

توصل أحد التحليلات المؤثرة إلى نموذج تحدث وفقاً له الثورات في الشؤون العسكرية عن طريق التفاعل بين التغيير التقني وتطوير الأنظمة والابتكار العملياتي والتكيف التنظيمي. وتأتلف هذه التطورات معاً على نحو يغير «طبيعة إدارة الصراع وأسلوبه تغييراً جذرياً»[4]. ويتجه هذا النوع من التحليل إلى التقليل من أهمية الأبعاد السياسية والاجتماعية للتغيير، غير أن هذه الأبعاد يمكن أن يكون لها تأثير في الأداء العسكري. وينبغي أن تتأثر طبيعة إدارة الصراع وأسلوبه بهوية الأطراف المتصارعة وبأسباب تصارعها. ومن الآراء الرئيسية التي تطرحها هذه الدراسة أنه من المستحيل أن نفهم الاتجاهات الحالية دون الانتباه جيداً إلى تأثير التغيير السياسي في الفكر العسكري.

تنطوي عبارة "الشؤون العسكرية" على دلالات واسعة. فهي تدل على تنظيم القوة المسلحة واستخدامها نيابة عن الدولة، حيث تشير الثورة إلى الثغرات الرئيسية في الوسائل العسكرية أو الأهداف السياسية أو كليهما معاً. وقد أضافت التغيرات الكبيرة التي حدثت في النظام الدولي خلال العقد الماضي ثورة أخرى في الشؤون السياسية إلى قائمة الثورات الحالية، وتأتي هذه الثورة نتيجة للآثار الطويلة الأمد المتمخضة عن التحرر من الاستعمار ، والتي اقترنت بالآثار القصيرة الأمد الناجمة عن نهاية الحرب الباردة والتأثير المتنامي للعولمة.

في بداية التسعينيات حدث اهتمام سطحي وعابر بفكرة "الجيل الرابع" من الحروب، والتي تعكس اضمحلال الدولة القومية بشكلها القديم وتراجع أسلوب المعركة التقليدية

وعدم ملاءمة الصيغ والتقنيات العسكرية التقليدية للصراعات التي تشارك فيها الجماعات التي تشكل كيانات جزئية ضمن الدولة؛ كالمليشيات العرقية وعصابات (مافيا) المخدرات[5]. ووفقاً لما جاء في نظرية «الموجة الثالثة» (third wave theory) لكل من ألفن وهايدي توفلر (Alvin and Heidi Toffler) التي ترى أن الحرب تتكيف مع عصر المعلومات، مثلما تكيفت مع العصرين الصناعي والزراعي، يبدو دائماً أن المحاولات المبذولة لإنتاج نسخ نموذجية من التاريخ تُظهر اللحظة الحاضرة على أنها لحظة تحول جوهري[6]. ونادراً ما تصمد مثل هذه الأساليب عند إخضاعها للتمحيص الدقيق[7]. لكن هذا النموذج تَميَّز على الأقل بإثارة تساؤلات حول تأثير التغير السياسي، وليس التغير التقني، في أسلوب إدارة الحرب. وفي الوضع السياسي الجديد يبدو من غير المحتمل أن تحدث حرب بين القوى الكبرى، بل من المرجح أن تجد الفرص التي تتيح لها التدخل في الصراعات بين الدول الضعيفة، وفي مثل هذه الصراعات قد لا تكون التطورات المصاحبة للثورات التقنية والتنظيمية ذات أهمية. ويعتبر التجاذب بين هاتين النزعتين هو الموضوع الأساسي لهذه الدراسة.

يمثل المجال الاستراتيجي صلة الوصل التي تربط بين المجالين العسكري والسياسي؛ فإذا كانت هناك ثورة فهي في الشؤون الاستراتيجية، وهي أيضاً نتيجة للتغيرات المهمة التي تحدث في الأهداف التي قد ترغب الحكومات في اللجوء إلى استخدام القوات المسلحة سعياً وراء تحقيقها، وفي الوسائل التي يمكن أن تستخدمها لهذا الغرض. وأبرز سمة من سمات هذه الثورة هي عدم وجود شكل ثابت لها؛ فالظروف والإمكانات الجديدة لا تقتضي اعتماد استراتيجية واحدة، وإنما تُوسع نطاق الاستراتيجيات التي يمكن اتباعها. وفي هذا الإطار تتمثل المشكلة التي تكمن وراء الثورة في الشؤون العسكرية في قدرة الدول الغربية، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، على اتباع خط يتناسب مع مصالحها وقدراتها.

الفصل الأول

هل الثورة في الشؤون العسكرية هي أسلوب غربي في الحرب؟

جوهر الثورة في الشؤون العسكرية

تعتمد الثورة في الشؤون العسكرية على التفاعل بين النظم التي تجمع المعلومات وتعالجها وتدمجها وتنقلها، والنظم التي تستخدم القوة العسكرية. وسوف يعمل ما يسمى بـ "نظام النظم" على جعل هذا التفاعل سلساً ومستمراً بقدر الإمكان[1]. ونتيجة لذلك سيتم توجيه القوة العسكرية بطريقة حاسمة ومدمرة ضد عدو مايزال منهمكاً في عملية تعبئة الموارد ووضع الخطط. وتطرح هذه الرؤية تحقيق نصر سريع وكامل في الحرب بحد أدنى من المخاطر للقوات والسكان المدنيين.

عندما طرحت تفاصيل الثورة في الشؤون العسكرية خلال التسعينيات كان التركيز ينصب على دور المعلومات في ميدان المعركة (battlefield) وفي الظروف المحيطة به، وهو ما أصبح يعرف بساحة المعركة (battlespace). ويعكس هذا المصطلح منظوراً متعدد الأبعاد؛ إذ تمثل ساحة المعركة النطاق - أو الحيز الذي يشمل الطول والعرض والارتفاع - الذي يوزع فيه القائد مواقع قواته ويحركها ضمنه طوال الوقت. وتقدر مساحة هذا النطاق عادةً بأربعين ألف ميل مربع. ويهدف ذلك إلى تحقيق "الإلمام المتفوق بأرض المعركة"، أي امتلاك القدرة على معالجة المعلومات بأسلوب يسهل توصيف البيئة العملياتية الكلية والعلاقات الرئيسية بين الوحدات العاملة ضمن هذه البيئة بأكبر قدر ممكن من الواقعية المشابهة لظروف القتال الحقيقي. وبذلك سيكون من الممكن أن يتم "التكليف بمهمة شبه كاملة" وبالتالي استخدام "القوة المتناهية الدقة".

وتظهر الأهمية المتنامية لتدفق المعلومات في اللغة الاصطلاحية ذات الصلة بالثورة في الشؤون العسكرية. وقد كان كافياً في الماضي الحديث عن "القيادة

والسيطرة" (command and control) عند الإشارة إلى الطرق التي يتلقى بها الضباط المسؤولون المعلومات من مرؤوسيهم عن أوضاع المعركة، ومن ثم يُصدرون الأوامر بشأن ما ينبغي فعله بعد ذلك. وفي وقت لاحق أصبح من الممكن والمرغوب فيه بآن واحد إبقاء القوات على اتصال في مسارح العمليات في الوقت الذي كانت تتوارد فيه المعلومات الاستخباراتية من أنظمة متخصصة، وليس فقط من الوحدات التي كانت في تماس مباشر مع العدو. وقد أدى ذلك إلى دراسة جوانب القيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات (C^3I)* باعتبارها تشكل مجموعة متماسكة من المشكلات. والآن يتناول محللو الدفاع جوانب القيادة والسيطرة والاتصالات واستخدام الحواسيب والاستخبارات وإدارة المعركة وفقاً للطريقة نفسها. وعلى الرغم من أن المصطلح المختصر (C^4I/BM)** أي القيادة والسيطرة والاتصالات واستخدام الحواسيب والاستخبارات وإدارة المعركة يختزل كل هذه العناصر في عبارة واحدة تقريباً، فإنه يوحي لنا بالرأي القائل إن نظم المعلومات غدت أمراً ضرورياً لنطاق واسع جداً وشامل حقاً، من الواجبات والمهام، وبأنها أيضاً - بالمعنى الدقيق - تعتمد بصورة متبادلة بعضها على بعض.

ولعله ليس غريباً أن يكون مفهوم "نظام النظم" قد طُرح من قبل أدميرال هو وليم أوينز (William Owens). وتعمل خطة القوات البحرية الأمريكية التي سُميت "قدرة الاشتباك التعاوني" على توحيد عمل رادارات السفن لتوفر حزمة واحدة من المعلومات المتاحة لجميع التشكيلات المشاركة في العمليات، حيث توحد جهد الوحدات المنتشرة عبر آلاف الأميال وتحوله إلى عمل كلي متماسك. ويجوز أن نتصور في البحر - كما في الجو - ساحة معركة خالية من كل شيء إلا من المقاتلين. وقد كانت الحال دائماً، حتى خلال الحرب العالمية الثانية، أن تظهر أنماط من الحرب الجوية والبحرية وتخضع للتحليل المنتظم؛ مما يعني إمكانية التعرف على تأثير الابتكارات التقنية. وعلى العكس من ذلك فإن الحرب البرية كانت دوماً أشد تعقيداً وتقلباً

* C^3I: Command, Control, Communications and Intelligence.

** C^4I/BM: Command, Control, Communications, Computers, Intelligence and Battle Management.

وعرضة للمزيد من التأثيرات، ومع ذلك فقد انتقلت عدوى الطموح لتحقيق "نظام النظم" إلى القوات البرية أيضاً. وقد وُصفت "قوة العمل الحادية والعشرون" في الجيش الأمريكي (The US Army's Task Force XXI) بأنها قوة برية رقمية ستقوم: «بتعزيز عملية التوضيح والإلمام بحقائق الموقف من خلال توفير معلومات واقعية ودقيقة وكاملة عن القوات الصديقة وقوات العدو، والهدف المنشود هنا هو استكشاف ظروف المعركة لتحقيق التفوق المعلوماتي على العدو»[2].

ولهذا السبب ستشعر القوات البرية بالآثار الجذرية البالغة الناجمة عن تنفيذ الثورة في الشؤون العسكرية؛ فالرؤية التي تطرحها هذه الثورة رائعة، والقدرة على توجيه الضربات بدقة عبر المسافات البعيدة تعني إمكانية التقليل من خطورة عقبتي الزمان والمكان. كما سيتم الاشتباك مع وحدات العدو العاملة داخل ساحة المعركة من خارج هذه الساحة؛ ذلك أن الأسلحة "الذكية" تعتبر أقل اعتماداً على البشر في عملية التوجيه، كما أنها أقل اعتماداً عليهم في قدرتها على تحديد إشارات الأنظمة المعادية وملاحقتها. فهي قادرة على التحرك والوصول إلى إحداثيات محددة تتم تحديث بياناتها أثناء رحلة التحرك نحو الهدف. ولن تكون هناك حاجة إلى مهاجمة الأهداف بناء على تسلسل الأولويات؛ إذ من الممكن أن تحدث "حرب متوازية"، حيث تتم مهاجمة الأهداف المهمة معاً وبصورة مباشرة[3]، وسوف تصبح عمليات "البحث ثم التدمير" غير مجدية لأن اكتشاف العدو إلكترونياً وتدميره من مسافة بعيدة أصبح أمراً ممكناً. وقد تصبح القوات البرية أكثر من مجرد "أجهزة استشعار"، فتنتفي الحاجة إلى الالتحام مع العدو واحتلال الأرض، ولكي تحتاط وتبقى يقظة وقادرة على المناورة فإنها ستصطحب فقط قدراً معيناً من قوة النيران التي تكفي للدفاع عن النفس، وستطلب قوة النيران الإضافية من الخارج عند الحاجة. وسوف يسهم استخدام قوة النيران غير العضوية التي توفرها تشكيلات أخرى في التقليل من الاعتماد على الفرق المستقلة ذاتياً، الكبيرة الحجم والبطيئة الحركة وما يرتبط بها من إمكانية التعرض لنسبة مرتفعة من الخسائر.

هناك حاجة إلى إعادة النظر في الآراء التقليدية حول أنساق القيادة، إذ «إن الهيكل الجديد للقتال يدمج وينسق بين أنظمة القتال المتوافرة والمتعددة الاستخدام للاستفادة

منها في الهجمات المتزامنة الموجهة ضد أقصى عمق للعدو وفي أجوائه كذلك. ويعني ذلك أن المستويات الثلاثة للحرب في المستقبل - بصفتها مجالات منفصلة ومختلفة للقيادة والواجبات الوظيفية - سوف تنعدم ويتجاوزها الزمن»[4].

إذا قلت كمية الذخائر اللازمة لتنفيذ كل ضربة ناجحة، فسيكون من الممكن أن نتوقع المزيد من التقشف في البنية التحتية من وسائل النقل وانخفاض الحاجة إلى تخزين الذخائر والمواد الاستهلاكية. ونتيجة لذلك يقل الاعتماد الشديد على المواني ومستودعات الذخيرة وشبكات المواصلات الكبيرة[5]. كما يمكن تقليل الاحتياجات من الإمدادات بالانتقال إلى أسلوب "الحرب في التوقيت الملائم". ويتسق ذلك مع العرف التجاري حيث يؤدي أسلوب "تسليم البضاعة في الوقت المحدد" إلى تخفيض النفقات العامة والوقت الضائع دون عمل وتقليل كميات المخزون. وقد ذكر أحد المحللين بأن الحصول على أفضل المعلومات يفسح المجال أمام تأمين مقادير أصغر من القوة المدمرة بسرعة أكبر، مما يؤدي إلى تقليل حجم المخزون، وبالتالي تقليل الاعتماد على سلسلة نقاط الإمداد المعرضة للهجوم، إذ «توحي فكرة "التوقيت الملائم" بأنه لم تعد هناك حاجة إلى حشد القوات قبل شن الهجوم، فعندما تظهر الحاجة إلى حشد القوات لأغراض هجومية أو دفاعية، يتم تجميع القوات عند نقطة الصدام فقط. ويمكن أن يختفي أسلوب التشكيلات الكبيرة من السفن أو الطائرات أو المدرعات ويستبدل به التخطيط المنظم وتوزيع مواقع تمركز القوات على نحو يحرم العدو من التعرف على أسلوب الانتشار. ويؤدي عدم قدرة الطرف الآخر على تحديد اتجاه بدء الهجوم، الذي يمكن أن يأتي من أي مكان وفي أي لحظة، إلى حرمان الطرف الآخر من امتلاك زمام المبادرة. كما يؤدي إجبار العدو على اتباع أسلوب رد الفعل واتخاذ الوضعية الدفاعية إلى تبسيط مشكلتنا وتعقيد مشكلاته. وينطوي ذلك على تنسيق توقيتات العمليات العسكرية وتخطيطها وجدولتها وتنظيمها وتوجيهها حسب الحاجة لتلبية الاحتياجات الناشئة في حينها»[6].

أسلوب غربي في الحرب

يمكن أن يكون ما تقدم بمنزلة موجز عام عن الحرب يفي بالمتطلبات اللازمة للنجاح في كلية إدارة الأعمال بجامعة هارفارد، وهو يطرح إمكانية استخدام الموارد بكفاءة بناءً على معلومات وافية، وعلى أساس الاستخدام المثمر لرأس المال للحصول على أقصى فائدة من العمل، واختصار المسافات، كما ينسجم أيضاً مع بعض الخيارات الغربية القائمة منذ أمد بعيد والتي تم التأكيد عليها مراراً أثناء تجارب القرن العشرين مع "الحرب الشاملة".

وفي أعقاب مجازر الحرب العالمية الأولى حاول المنظرون العسكريون؛ مثل بازل ليدل هارت (Basil Liddell Hart) تقديم طرح بديل لمعالجة الحرب؛ فقد سعى هارت لحصر التزامات المملكة المتحدة تجاه حلفائها وتحديد ما تطالب به أعداءها على أمل أن يحول ذلك دون وقوع حرب شاملة ومجازر جماعية. وطبقاً لهذا النموذج تشارك في هذه الحرب جيوش محترفة، وهي مبنية على قدرة المناورة أكثر مما تعتمد على الاستنزاف. وعلى الرغم من أن هارت كان يتطلع إلى أنواع جديدة من الأسلحة، وخاصة الدبابة، لخوض معارك سريعة وحاسمة، فإن فرضياته لم تصل إلى درجة تحديد أسلوب المستقبل، بل كان يعيد تأكيد المبادئ الثابتة في الاستراتيجية (الأسلوب غير المباشر الذي يرمي إلى تفادي المواجهات الدموية) وترسيخ أسلوب بريطاني قديم في الحرب، يهدف إلى الحد من خسائر المملكة المتحدة، لكنها انحرفت عنه بغباء في الفترة 1914-1918[(7)].

مع ذلك كانت الحرب العالمية الثانية "شاملة" بقدر أكبر من الأولى. فقد أشار ليدل هارت في كتاب انتهى من تأليفه بعد استسلام اليابان وأسماه «**الثورة في فن الحرب**» *(The Revolution in Warfare)* إلى أنه لم يجد ما يقنعه بتغيير رأيه تجاه حماقة التفكير بالحرب باعتبارها ذات أهداف وطرق غير محدودة، غير أنه أقرَّ بأن الجمع بين القنبلة الذرية والطيران والصواريخ القادرة على تجسير الفجوة بين منطقة القتال والمناطق الخلفية يدل على أن الحرب في الواقع كانت في طور التحول «من مجرد قتال إلى عملية تدمير»[(8)].

إن الجهد المبذول لتغيير هذا التوجه إلى العكس بحيث تعود الحرب قتالاً من جديد يمثل الموضوع الرئيسي في جزء كبير من النظرية الاستراتيجية خلال ربع القرن الماضي حتى

في المجال النووي، وتمثل الثورة في الشؤون العسكرية تتويجاً لهذه الجهود. لكن من الأهمية أن ندرك أن هذه الجهود إنما تعكس الطموحات الغربية، والطموحات الأمريكية على وجه الخصوص، التي قد لا يتبناها الآخرون بالضرورة. ويصف الجزء المتبقي من هذا الفصل السمات والخصائص الرئيسية للأسلوب الغربي المتطور في الحرب.

احتراف القوات المسلحة

لم يظهر موضوع الاحتراف في القوات المسلحة في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشكل بارز ضمن النقاش الدائر حالياً حول موضوع الثورة في الشؤون العسكرية، لأن كلتا الدولتين قد ابتعدت عن نظام الجيوش القائمة على التجنيد الإلزامي منذ بعض الوقت. وقد أسهم التركيز على الأسلحة العالية الجودة في التقليل من الأهمية النسبية لعدد الأفراد، وفي الوقت نفسه أولى أهمية قصوى لتشكيل قوات ذات مستوى نوعي متفوق. ولم تعد هناك حاجة إلى استخدام الأفراد المجندين إلزامياً "وقوداً للمعركة". كما لا يمكن تدريبهم عادةً إلى المستوى الملائم للحرب الحديثة ما لم يصبح المجتمع كله على مستوى عال من التعبئة، كما هي الحال في إسرائيل. أضف إلى ذلك أن التدريب غير الكافي للشباب على القتال في حروب غير محتملة يعد عملاً محبطاً ومنذراً بالخطر عندما تقع الحرب بالفعل. وقد أصبح ذلك واضحاً بالنسبة إلى فرنسا أثناء حرب الخليج الثانية في عام 1991، عندما أدى التردد في استخدام الأفراد المجندين إلزامياً إلى مواجهة البلاد لوضع تتوافر فيه قلة محدودة من القوات النظامية القادرة فعلاً على الاشتباك في قتال حقيقي.

عدم احتمال الخسائر

أشار إدوارد لوتواك (Edward Luttwak) إلى الحاجة الداعية إلى إعادة تنظيم القوات المسلحة لكي تواكب عصر "ما بعد البطولات"؛ فقد زالت التوقعات والمعتقدات التي كانت تساعد على تحمل الخسائر في العصور الماضية، كما أن انخفاض معدل المواليد وصغر حجم الأسر يقللان من القدرة على تحمل الخسائر المتكبَّدة في

المعركة، بينما انعدم الحس القومي المتأجج والذي كان يسمح بتقبل «آلاف الخسائر في أي صراع عسكري ثانوي»[9]. ويُبرز كل ذلك أهمية صياغة استراتيجيات لتقليل الخسائر وإبقائها ضمن الحد الأدنى. ومن غير المؤكد أن تكون المواقف الشعبية حول هذه القضية ثابتة للغاية. كما أنه ليس هناك ما يدل مطلقاً على إمكانية تحمل آلاف الخسائر في أي مواجهة ثانوية، أما في صراع جاد مثل حرب الخليج الثانية، فقد تم الاستعداد لتحمل خسائر ضخمة في صفوف قوات التحالف، غير أنها لم تقع لحسن الحظ. كذلك ليس هناك ما يدل على أن حياة البشر كانت أقل قيمة في العهود السابقة، ويكمن الفرق في الظروف والتوقعات. ومع ذلك فقد أعلنت هيئة الأركان المشتركة الأمريكية أنه «في كل الأحوال، ينبغي أن تكون القوات الأمريكية قادرة على مباشرة عملياتها بسرعة، بدرجة عالية من احتمالات النجاح وحد أدنى من المخاطرة بوقوع إصابات أو خسائر أمريكية»[10].

عدم احتمال وقوع خسائر غير مباشرة

تقودنا النظرة القائلة بأن مسؤولية الحرب تقع على عاتق الحكومات والقوات المسلحة وليس على السكان عموماً إلى الافتراض بأن جميع المدنيين بريئون ما لم تثبت إدانتهم، ويدعو هذا الاعتقاد إلى استهداف المنشآت العسكرية وليس الأهالي. ولا تقتصر فائدة هذا الرأي على كونه أكثر قبولاً من الناحية الأخلاقية فحسب، ولكنه يعكس أيضاً وجهة النظر الحديثة التي ترى أن فاعلية البشر تكون فقط بالقدر الذي تتيحه لهم الموارد والإمكانات والتقنيات المتوافرة تحت إمرتهم. وتتفاعل هذه النزعة الأخلاقية مع التوجه نحو الأسلحة ذات الدقة البالغة، حيث تدفع البعض إلى التركيز على عدم الفتك، والعمل بالأسلحة التي تعطل قدرة الفرد وتقلل من فاعليته بدلاً من القتل، والتي تسبب الحد الأدنى من الأذى في المدى الطويل سواء للمقاتلين أو للبيئة[11].

إن فكرة عدم الفتك ليست جديدة في حد ذاتها (كالغاز المسيل للدموع مثلاً)؛ فالوسائل التي تسبب العجز المؤقت أو المواد اللزجة التي تعوق الحركة مؤقتاً لها استخدامات واضحة سواء في مهام قوات الأمن أو حفظ السلام، ولكن تم التوسع في

استخدامها الآن بحيث أصبحت من المستلزمات الأساسية لأي نوع من أنواع القوة الشرعية. وفي إشارة إلى استعمال الأسلحة غير الفتاكة في الصومال؛ كالرغوة التي تستخدم لتعويق حركة المدنيين المعادين، تحدث العقيد الأمريكي مارتن ستانتون (Martin Stanton) عن هذه العمليات المبشرة بالنجاح والأكثر رحمة وأقل عنفاً من الحرب فقال: «نود أن نشهد تطوير أسلحة غير فتاكة لتكون برهاناً على تحضرنا وكبح جماح قوتنا؛ فالأسلحة غير الفتاكة هي مظهر من مظاهر احترامنا للحياة والتزامنا باستخدام الحد الأدنى من القوة»[12].

إن سلسلة التطورات التي اشتمل عليها مفهوم الثورة في الشؤون العسكرية يربط بينها موضوع الفصل بين الشأن العسكري والشأن المدني، وبين المقاتلين وغير المقاتلين، وبين إطلاق النار والحفاظ على المجتمع، وبين العنف المنظم والحياة اليومية العادية. ومادام تنظيم القوات المسلحة يقوم على العقيدة التي وضعها نابليون والتي تؤمن بتحقيق النصر عن طريق المعركة الحاسمة، فمن الطبيعي أن نتمنى تحقيق ذلك بالسرعة الممكنة ودون التسبب في أي آلام بقدر الإمكان، وبأقل قدر من الأضرار لحياة المدنيين وممتلكاتهم. أما التوجه البديل الداعي إلى خوض المعارك الطاحنة مع تراكم الخسائر البشرية والمادية واستنزاف احتياطي الخزينة العامة والتوسع في الصناعة إلى الحد الأقصى وتفاقم تفكك المجتمع، فهو لا يكاد يلقى ترحيباً.

لقد قدم أنصار القوة الجوية الاستراتيجية والحرب الآلية بعد الحرب العالمية الأولى استراتيجية كفيلة بتحقيق نصر حاسم وخال نسبياً من الآلام. وقد أظهرت الحرب العالمية الثانية مدى المبالغة التي تنطوي عليها مزاعمهم، وقد شكل ظهور الأسلحة النووية عام 1945 مزيداً من التأكيد على انعدام الأمل الظاهر في أي محاولة لاحتواء الحرب ضمن الحدود المقبولة، وكان ذلك دليلاً على أن البحث عن السبل الموصلة إلى معركة فاصلة قد انتهى، فإذا لم يكن بالإمكان معارضة النزعة المروعة نحو الحرب الشاملة عن طريق الإعداد لخوض حرب محدودة فربما أمكنت مواجهتها بجعل "منطقها المميت" أمراً لا مفر منه. إن الإعداد لحرب يحتمل أن تنتهي بكارثة كلية دفع بذلك المنطق إلى نهاياته المتطرفة، لدرجة أن شن الحرب قد خرج عن نطاق السياسة المتعقلة.

الفصل الثاني

جذور الثورة في الشؤون العسكرية

الثورة في الشؤون العسكرية في مجال الأسلحة النووية

وصف المنظرون السوفييت تأثير الأسلحة النووية بأنه «ثورة في الشؤون العسكرية ـ التقنية»[1]، فقد أعطى الإنتاج الضخم للقنابل الهيدروجينية هذه الثورة شكلاً متطرفاً. ووفر الرادع النووي لدول حلف شمال الأطلسي (الناتو) وسيلة غير مكلفة نسبياً لإقناع الاتحاد السوفيتي بأن استخدام أي وسائل عسكرية لمحاولة تغيير الأوضاع الدولية القائمة سيكون ضرباً من الحماقة، حتى وإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية عاجزة عن المحافظة على تفوقها في المجال النووي.

تعلقت المؤسسة العسكرية الأمريكية بالأمل بشأن إمكانية أن تفسح التقنيات الجديدة في الصواريخ والأنظمة المضادة للصواريخ المجال أمامها لتحويل الحرب النووية إلى مسعى للحصول على نصر مفيد، بدلاً من التورط في تبادل التفجيرات النووية الهائلة المسببة للكوارث والتي لا طائل من ورائها، فقد بدا هذا البحث كجهد عديم الجدوى في أواسط الستينيات، ومن هنا جاء الإعلان عن حالة "الدمار الأكيد المتبادل". وقد ظهر أن التكافؤ النووي – التوازن الاستراتيجي – هو الخيار الأمثل التالي في غياب التفوق النووي الحاسم، إلى درجة أن القوتين العظميين قد عملتا بجد وحققتا نجاحاً طفيفاً في العثور على طرق لتنظيم هذا التكافؤ بطريقة مقبولة لدى الطرفين من خلال مفاوضات ضبط التسلح. وربما كانت فكرة "التوازن" مضللة، حيث أخفت وراءها سلسلة من الاختلافات في الثقافة الاستراتيجية والقدرات والعقائد العسكرية، غير أن الطرق المقترحة لتحقيق نصر نووي بدت أقل إقناعاً.

حقق الردع النووي نجاحاً أفضل على المستوى العملي مما حققه على المستوى النظري. فلم يكن مقبولاً إلا قليلاً كاستراتيجية شاملة، وظل يخيم عليه السؤال الملح

التالي: «ما الذي سيحدث يا ترى فيما لو أخفق الردع؟». ولو كانت مقتضيات اللحظة تتطلب إجابة عن هذا السؤال فلابد من مواصلة البحث - ولو دون قدر كبير من اليقين - للتوصل إلى إجابة عن شكل من أشكال الحرب يكون أكثر قابلية للسيطرة والاحتواء.

ولم يؤد ذلك بالضرورة إلى الحيلولة دون استخدام الخيار النووي؛ ففي الخمسينيات تم وضع خطط لحرب نووية محدودة، لكنها لم تكن مقنعة نظراً للقوة التدميرية الهائلة وللإشعاع الناتجين حتى عن سلاح نووي صغير، فضلاً عن توقع تصعيد سريع ينتج عنه اندلاع حرب شاملة. وفي السبعينيات بدأت عملية إحياء لهذه الأفكار، لكن بتقنيات جديدة جعلت الأسلحة أكثر دقة في الإصابة من مسافات بعيدة وأكثر قدرة على تمييز الأهداف عند الاستخدام فضلاً عن قابليتها للسيطرة المركزية الفاعلة.

تطورت نتيجة لهذا الجهد كثير من النظم التي ترتبط الآن بالثورة في الشؤون العسكرية بمعناها التقليدي، ويشمل ذلك العمل في الرقائق والقطع المصغرة وتقنيات الدفع والتوجيه الدقيق. وقد ترافقت هذه التطورات معاً فأدت إلى تصنيع صاروخ "كروز" طويل المدى، والذي يعد واحداً من أهم الاختراعات العسكرية في السبعينيات؛ والذي اعتبر في ذلك الوقت تطوراً قلل من وضوح الحدود الفاصلة بين القدرات التقليدية والنووية[2]. ومن الإنجازات المهمة في تلك الفترة أيضاً تطوير بنية تحتية قائمة على التقنيات الفضائية تضم أقماراً صناعية متخصصة ومجهزة للقيام بعمليات الاستطلاع ودراسة سطح الأرض والأرصاد الجوية وإرسال المعلومات. وفي عام 1983 أطلق الرئيس الأمريكي الأسبق ريجان "مبادرة الدفاع الاستراتيجي" والتي أوحى بها جزئياً احتمال قدرة الأنظمة المنصوبة في الفضاء على اعتراض الصواريخ البالستية بعد إطلاقها مباشرة. وعلى الرغم من أن هذه المبادرة كانت تهدف إلى التقليل من التهديد النووي، فإن آثارها المهمة على المدى البعيد قد تمثلت على الأرجح في تشجيعها لاستحداث التقنيات التي توفر المزيد من الاستخدامات العسكرية التقليدية.

لم يتم التوصل إلى وسيلة يمكن الاعتماد عليها في خوض الحرب النووية بسبب المشكلات الكامنة في تنفيذ مواجهات عسكرية معقدة تحت ظروف استخدام أسلحة

نووية، مع وجود احتمال بأنه مهما تكن درجة الانتقاء في الضربات النووية الأولى، فإن أضرارها الحتمية غير المباشرة ستؤدي إلى تصعيد ينتج عنه دمار شامل. وكان الأسلوب البديل هو إيجاد طرق لإطالة المرحلة التقليدية من الحرب بهدف إتاحة فرصة للدبلوماسية لكي تحول دون وقوع المزيد من التصعيد.

لقد أصبحت الاستراتيجية التقليدية أكثر أهمية بالنسبة إلى كل من حلف الناتو وحلف وارسو في أواخر الستينيات[3]. وبالنظر إلى التفوق الكمي الشرقي المفترض (والمبالغ فيه) في القوات التقليدية، فقد سعى حلف الناتو باستمرار إلى تحقيق التحسينات النوعية باعتبارها "مضاعفات للقوة". وفي هذا الإطار قام المخططون العسكريون باقتباس أفكار سبق طرحها في سياق المحاولة العقيمة لتصميم ضربات نووية حاسمة وانتقائية، وبدؤوا بتطبيقها على العمليات التقليدية مع استخدام العديد من التقنيات التي ساندتها[4].

التقنيات الناشئة

كان للتقنيات التي تم تطويرها بغرض تجويد الاستراتيجية النووية استخدامات وتطبيقات واضحة منذ البداية في عمليات تقليدية، فقد تم استخدام الأقمار الصناعية لأغراض الاستطلاع بحلول عام 1961 واستخدمت في مجال الاتصالات (في فيتنام) عام 1965. كما استخدمت أول أجهزة حاسوب في مجال التكتيك العسكري عام 1966. ويمكن أن ننسب فكرة الإنترنت إلى مشروع مدعوم من وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) لربط أجهزة الحاسوب ببعضها في الستينيات، وقد أرسلت أول رسالة بالبريد الإلكتروني في عام 1972. وكثيراً ما يقال إن التجربة الأولى لإمكانات الصواريخ الحديثة كانت هجوم سلاح البحرية المصري على السفينة الإسرائيلية إيلات (Eilat) باستخدام صواريخ ستيكس (Styx) المضادة للسفن في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1967. وقد ظهر الدليل على التأثير المحتمل للأسلحة "الذكية" مع استعمالها أثناء الحملات التي شنها سلاح الجو الأمريكي، والتي أطلق عليها اسم رمزي هو لاين باكر (Linebacker)، وذلك خلال المراحل الأخيرة من التورط العسكري الأمريكي في

حرب فيتنام[5]. وقد أسهم نجاح أسلحة الدفاع الجوي والأسلحة المضادة للدبابات أثناء المراحل الأولى لحرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 بين العرب وإسرائيل في تعزيز الثقة بإمكانية اشتمال هذا الاتجاه على التعامل مع أهداف متحركة وأخرى ثابتة.

أصبح بالإمكان في أوائل السبعينيات حصر معظم التقنيات الرئيسية التي ترتبط حالياً بمفهوم الثورة في الشؤون العسكرية؛ وهي التوجيه الدقيق نحو الهدف، والتوجيه والتحكم عن بعد، والتحسينات في الذخائر والعتاد، والتعرف على الأهداف وتحديد معالمها، والقيادة والسيطرة والاتصالات والحرب الإلكترونية[6]. وقد تضمنت قائمة الموضوعات التي تم التركيز عليها في تلك الفترة قدرة الأسلحة الهجومية على التدمير والفتك، والمدى الذي يمكن إطلاق النار منه دون فقدان الدقة في إصابة الهدف، وجودة المعلومات المتوافرة حول سلسلة الأهداف المعادية أو عن موقف قواتنا، وسرعة الربط بين هذه العناصر جميعاً. وقد تحولت معظم الأسلحة الحديثة إلى الاعتماد على الأنظمة الإلكترونية في رصد الأهداف المعادية ومهاجمتها، وفي منع العدو من رصد الأهداف التي تنتمي إلينا أيضاً، وحرمانه من التسديد عليها أو استهدافها. وبذلك كان التوجه التقني مبنياً على التطور التدريجي ولم يكن ثورياً أو مبنياً على التغيير الجذري.

في فترة مبكرة تعود إلى عام 1974، أدلى الدكتور مالكوم كري (Dr. Malcolm Currie) الذي كان مديراً للأبحاث والهندسة بوزارة الدفاع الأمريكية بشهادته أمام الكونجرس، حيث قال: «إن سلسلة متميزة من التطورات التقنية قد وضعتنا على أبواب ما سوف يتحول إلى ثورة حقيقية في الحرب التقليدية»[7]. وبعد عقد لاحق أشار وزير الدفاع الأمريكي في ذلك الوقت كاسبر واينبرجر (Caspar Weinberger) إلى أثر التقنيات في «إحداث ثورة في ميدان المعركة التقليدي»[8]. لذلك فإن الموضوع - شأنه شأن التقنيات - ليس بالجديد.

وفي عام 1985، أدلى سيمور دايتشمان (Seymour Deitchman) الذي كان حينها نائباً للرئيس لشؤون البرامج في معهد التحليلات الدفاعية، بعبارات أصبح محتواها مألوفاً منذ ذلك الوقت، قائلاً: «نحن في غمار فترة من التحول الثوري في التقنيات

التي تستخدمها القوات المسلحة الموظفة لأغراض عامة. . . وفي غضون العقد أو العقدين القادمين سوف يحدث تحول جذري في العقائد العسكرية التي يتبعها هذا النوع من القوات وفي أساليب عملياتها وقدراتها. . . إن الدوافع التي تقف خلف الثورة في الشؤون العسكرية هي التطورات التقنية نفسها التي تصنع التغيرات المذهلة في المجال المدني. . . وتشمل هذه التطورات بصورة رئيسية استخدام الإلكترونيات ذات المكونات شبه الناقلة للكهرباء في مجالات العمليات الحاسوبية والاستشعار والتوجيه والاتصالات والتحكم بكافة أشكال الأجهزة والآلات».

بل إن دايتشمان أشار إلى التحسينات في مجالات الاستشعار والحرب الإلكترونية والقيادة والسيطرة والاتصالات باعتبارها عناصر تضع حرب المعلومات في طليعة الاهتمامات، على أساس كونها عنصراً أساسياً - وليس ثانوياً - من عناصر الصراع المباشر[9].

لماذا لم يكتب لهذه "الثورة في الشؤون العسكرية" الرواج والانتشار في الثمانينيات على غرار ما فعلت في العقد التالي؟ إن الإجابة لا تكمن في نضج النظم ذات العلاقة أو في قدرة المؤسسات العسكرية على التفكير الإبداعي فحسب، بل في الإطار السياسي كذلك. وكانت توقعات المواجهة بين حلفي الناتو ووارسو على الجبهة الوسطى في حقبة الثمانينيات ماتزال تسهم في تحديد صيغة الجدل الدائر حول مستقبل القوات العسكرية التقليدية. وكان كل حلف يمتلك قدرات تقليدية هائلة تم تطويرها من الإمكانات التي كانت تستخدم في الحروب السابقة في المنطقة نفسها من العالم، كما كان بإمكان كل منهما الاستعانة بترسانات نووية ضخمة.

إن تحليل انعكاسات التقنيات الجديدة لا يمكن أن يكون مجرد محاولة لاستقراء المستقبل، بل ينبغي أن يكون جزءاً من الجهد الدائم للمحافظة على التوازن العسكري في ضوء القدرات السوفيتية الفعلية والمتوقعة. وفي هذا الصدد كان الكم العددي مهماً بقدر أهمية الجودة النوعية، وكان لابد من معالجة القوة العددية المحتملة للعدو وبخاصة في ضوء عدم إمكانية الافتراض بأن الفارق النوعي قد أصبح كبيراً. وكان البعد النووي

يعني أن إحراز أي تقدم في المجالات التقليدية قد يتجاوز في تأثيره مجرد التسبب في رد نووي انتقامي، وفي هذه الأثناء كانت مقتضيات التحالف تعني أن معرفة مواقع القوات وإمكانية رؤيتها كانت في الأغلب أكثر أهمية من فائدتها الحقيقية في المعركة. ومن هذا المنظور قد تجد التحليلات، مثل تحليل دايتشمان، تحدياً من ثلاثة أطراف مختلفة هي: المؤسسة العسكرية الأمريكية، والحلفاء، ودعاة الإصلاحات.

الانتقادات العسكرية

كان الهدف الرئيسي لمقال دايتشمان هو دراسة التوازن بين الأولويات في ميزانية الدفاع، وهو يرى أن مجرد توصيف النظم المستحدثة بأنها مخصصة "للإسناد" فقط، يجعلها متساوية من حيث الأهمية والتكلفة الباهظة مع المعدات الحربية الأخرى كالسفن والطائرات وعربات القتال المدرعة، ويقول: «إن هذه النظم في طريقها – من عدة نواح – إلى احتلال مكانة منصات الإطلاق التي يُدَّعى بأنها الأساس الحقيقي للقوة العسكرية». وحذر دايتشمان من أن الاستمرار في هذا الانحياز المؤسسي الراسخ سيؤدي إلى اكتساب قدرة متميزة على تحريك القوات عبر مسافات طويلة «دون تحقيق قدرة فاعلة على القتال في نهاية المطاف»، وأشار إلى أن هذه التحاملات قد عكست الدرجة المرفوضة من التكامل بين أفرع القوات المسلحة التي أوحت بها النظم المستحدثة.

كان للمؤسسة العسكرية تحفظات تجاه معاملة الطائرات والسفن والدبابات على افتراض أنها "أنظمة إطلاق" فقط. وقد حظيت المؤسسة العسكرية بدعم وتأييد كبيرين من القطاع الصناعي والمؤسسة التشريعية، لكن الأمر لم يكن مجرد دعم من قوة سياسية متفوقة، فقد أدرك العسكريون أهمية الأسلحة والنظم المتطورة في مجالات الإنذار المبكر بوقوع الهجوم، وتحويل مسار صاروخ قادم، وتأمين التعرف المستمر على الأهداف طبقاً لأهميتها وخطورتها. كما أدركت المؤسسة العسكرية ما تتطلبه كل تلك الجوانب من جهد بحثي كبير وعمل مكثف من أجل التطوير.

ومع ذلك فلولا هذه المنصات لما أمكن حمل شيء ولما وجدت قوة لتتم "مضاعفتها". وإذا تبين أن مضاعفات القوة قد أصبحت معرضة للإجراءات المضادة من قبل العدو، فإنها قد تتحول بالتالي إلى عوامل لتجزئة القوة وانقسامها؛ مما يؤدي إلى شل الوحدات وانعزالها، ولم يتم إثبات تأثير تضاعف القوة نفسه إلا بعد توافر المزيد من الوضوح حول كيفية الجمع بين هذه القدرات في التطبيق العملي، وكانت تكلفة الكثير من الأسلحة "الذكية" باهظة للغاية بحيث يصعب استهلاكها في التمارين العسكرية الكبيرة والمنتظمة والفعلية. لقد كان من الصعب إثبات الدور الذي ستؤديه التقنيات الحديثة في خوض الحروب، والأهم من ذلك كله هو أنه مادام منطلق القياس السياسي للقوة العسكرية هو تلك المنصات، فإنها ستحظى بالأفضلية في ميزانية الدفاع.

انتقادات الحلفاء

كانت حكومات أوربا الغربية تنظر بعين الريبة إلى سائر المقترحات الأمريكية المتعلقة بتعزيز القدرات التقليدية؛ فقد كانت ميزانياتها الدفاعية تعاني من بعض الركود وكانت حذرة من المحاولات الجارية لإلزامها بأنظمة جديدة باهظة التكاليف، واتجهت رغبتها الأساسية إلى الاعتماد على الردع النووي الذي بدا أنه أسهم إسهاماً جيداً في تحقيق علاقة مستقرة مع الكتلة السوفيتية، ولم تجد من الأسباب ما يكفي لإقناعها بالتحول نحو تبني عقيدة عسكرية جديدة. وفي أسوأ الأحوال بدت المقترحات الداعية إلى استحداث تقنيات تقليدية جديدة وكأنها أعذار لتبرير تحلل الولايات المتحدة الأمريكية من التزاماتها.

لقد أسهم ظهور الحركة المناهضة للتسلح النووي في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات في الدعوة لتقليل الاعتماد على الأسلحة النووية بواسطة البدائل التقليدية التي توفر الضربات في العمق في المهمات التي يغلب عليها الطابع "التكتيكي"[10]. وقد طرح واينبرجر مشروع التقنيات الناشئة في مؤتمر قمة حلف شمال الأطلسي الذي انعقد في بون في حزيران/ يونيو 1982. وقد أثار ذلك المخاوف الأوربية المعتادة؛ فبينما كان الجدل محتدماً حول التكلفة الدقيقة لهذا المشروع، لم يترك الضغط الواقع على

ميزانيات الدفاع إلا مجالاً ضئيلاً للمناورة، وكانت هناك شكوك ترى أن الهدف الأساسي من تلك المقترحات هو الحصول على مشروعات جديدة للشركات الأمريكية العاملة في مجال الصناعات الدفاعية[11] . وليس من الغريب أن يلخص هذا الوضع مسؤول فرنسي كبير، هو هنري كونز (Henri Conze)، تلخيصاً بمنتهى الوضوح حينما قال أمام مؤتمر "المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية" (IISS) عام 1984 : «لا أعتقد أننا نرغب في جعل أحد يعتقد أن بإمكان ثورة تقنية قصيرة الأمد أن تحدث تغييراً كبيراً في الميزان العسكري بين الكتلتين، كما أن التقنية الجديدة في الأسلحة التقليدية لن تتيح لنا تقليص جهودنا في الميدان النووي، وإذا لم يتم استيعاب هاتين الفرضيتين بوضوح فأنا على اقتناع بأن المكاسب المتوقعة من التقنيات الجديدة ستكون سلبية»[12] .

حركة الإصلاح العسكري

لقد أخفقت التقنيات الجديدة أيضاً في استثارة حماس المفكرين الاستراتيجيين الأمريكيين الذين اعتبروا من أهم المجددين في عصرهم؛ مثل ستيفن كانبي (Steven Canby) ووليم ليند (William Lind) وإدوارد لوتواك[13] . وبما أنهم مصلحون عسكريون وليسوا ثوريين - كما وُصفوا - فقد أصدروا أعمالاً شكلت إدانة قاسية للوضع الراهن، وزعموا أن القيادة في القوات المسلحة أصبحت مكرسة لإدارة شؤون الإمداد والتجهيز، وأن المهارات البيروقراطية أصبحت هي المهارات التي تحظى بأفضل تقدير في المؤسسة العسكرية. وقد أدى ذلك إلى فقدان الخيال الاستراتيجي، والذي تجسد في الاستعداد لمواصلة فكرة استنزاف العدو في الحرب بهدف إضعافه في مواجهة بطيئة، وكان المصلحون يودون عوضاً عن ذلك إحياء المهارات العسكرية التقليدية - مهارات الجنرال - والتوجه نحو اعتماد استراتيجية يمكنها الاستفادة من هذه المهارات، وكانوا مهتمين على وجه الخصوص بما اعتبروه إتقاناً سوفيتياً أكثر تطوراً لما كان يُعرف بـ "فن إدارة العمليات"[14] . وقد أشارت آراؤهم إلى التحريك السريع للقوات باعتباره الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق نتائج حاسمة في الحرب البرية.

جاءت أفكار دعاة الإصلاح منسجمة مع تصميم الجيش الأمريكي على إعادة بناء نفسه بعد حرب فيتنام من خلال تحسينه واستيعابه لمبادئ الاستراتيجية العسكرية، وكذلك باستغلاله المستمر للقوة التقنية للبلاد. وتتجلى هذه الفلسفة في التحول إلى مزيد من الاعتماد على أسلوب المناورة الذي يقتضي توفير الكثير من المتطلبات العملياتية، ولكنه يحقق المزيد من الفوائد في المعركة، كما يحتمل أن يؤدي إلى تقليل الخسائر. وبلغت هذه الفلسفة ذروتها في عام 1982 عندما جاء في النسخة المعدلة من "دليل الإجراءات الميدانية للجيش الأمريكي" كثير من أفكار دعاة الإصلاحات، وراج مفهوم "المعركة الجوية - البرية" رغم الاعتقاد الشائع بأن الحديث عن حرب المناورة لا يمثل في جوهره سوى وسيلة لاسترضاء الفلسفة المؤثرة على الصعيد السياسي بدلاً من تبنيها[15]. ومايزال بالإمكان تلمس تأثير أفكار دعاة الإصلاحات في التعريفات الحالية لفن إدارة العمليات باعتباره شيئاً يساعد «القادة على تفهم الظروف التي تحقق النصر قبل الدخول في المعركة، وبذلك يتفادون معارك لا داعي لها. وستكون الحرب - دون إتقان فن إدارة العمليات - عبارة عن عدد من الاشتباكات المتقطعة، بحيث يكون الاستنزاف النسبي هو المقياس الوحيد للنجاح أو الفشل»[16].

وقد أثارت حركة الإصلاح بدورها انتقادات كثيرة، على اعتبار أنها تطرح نظرة خيالية إلى الفن الاستراتيجي فيها شيء من الحنين إلى الماضي، وأنها تنطلق دون أن تأبه بالقيود السياسية والاقتصادية المعتادة، فضلاً عن تأثرها كثيراً بالعقيدة العسكرية السوفيتية وأساليب الإمداد والتجهيز المتبعة فيها. كما قيل إن دعاة الإصلاحات يبالغون في تصوير مدى ضعف السوفييت أمام حرب المناورات وكذلك قدرة الغرب على تطبيقها بنجاح، كما سيسهم تطبيق مقترحاتهم بخصوص الجبهة الوسطى لحلف شمال الأطلسي - إن كانت ذات تأثير يذكر - في زيادة المخاطرة بوقوع خسائر هائلة في قوات الحلف وتمكين السوفييت من اختراق تلك الجبهة[17]. وقد رأى النقاد أيضاً أن من السذاجة الاعتقاد بقدرة الاستراتيجية على تحديد شكل التقنية، ومع ذلك فإنهم مالوا أيضاً إلى الإقرار بأن الثقة المفرطة بالتقنية قد تلحق الضرر بالقوات الأمريكية.

عارض دعاة الإصلاحات الرأي القائل بأن التطورات التي طرأت على مجال التقنيات التقليدية قد مالت إلى النواحي الدفاعية، أو بأن الحلول التقنية يمكن أن تكون بديلاً للابتكار والتجديد في العقيدة العسكرية. وبما أن الجزء المخصص في ميزانية الدفاع للمعدات يدعم التخفيض المتدرج لعدد النظم، فإن الميزانية عموماً كانت تدعم التخفيض المتدرج لأعداد القوات المقاتلة، وكانت المعدات تزداد تعقيداً بلا مبررات ضرورية حيث حققت قدرات جديدة تجاوزت نقطة تراجع المنفعة الحدية المرجوة منها[18]. فقد كان من الصعب صيانة هذه المعدات، كما أنها غير موثوقة عند الاستخدام وتقتضي تخصيص المزيد من الموارد ضمن احتياجات "سلسلة" الإمداد، مع تعقد عمليات طلبها والحصول عليها؛ ما يعني أنها دخلت في الخدمة بعد وقت طويل من دخول الأجيال الجديدة من المعدات السوفيتية. وبالمقابل كانت المعدات السوفيتية أبسط وأقوى ويمكن شراء أعداد كبيرة منها بتكلفة معقولة، وتلائم الجيش في حالة التحرك أو التنقل.

ووفقاً لما ذكره وليم ليند فإنه مهما زادت الإمكانيات النظرية العالية التدمير التي توفرها النظم الجديدة، فما حققته على صعيد الواقع كان أقل بكثير. فقد أدت التضاريس والأحوال الجوية والغبار والدخان وتكتيكات العدو إلى خلق مشكلات وصعوبات في التعرف على الأهداف، وقد تضاعفت هذه المشكلات عندما افتقر الأفراد العاملون ضمن الأطقم المسؤولة عن تشغيل هذه النظم - الذين كانوا يتخوفون في أغلب الحالات من إمكانية تعرضهم للمخاطر - إلى الوقت اللازم أو الفرص المنتظمة التي تتيح استخدامها بكفاءة، وبدلاً من أن تسهم التقنيات الجديدة في تبسيط حياة الجندي شكلت تهديداً لها بجعلها أشد تعقيداً. وحذر ليند من أن النظر إلى التقنيات بمعزل عن غيرها هو «وصفة تؤدي إلى الفشل في إيجاد نظام تعبوي ذاتي التعزيز أو تفضي إلى انهيار نظام قائم»، وأشار إلى «ضرورة عدم ابتذال» مصطلح الثورة، بل يجب أن يغدو دليلاً للتوصل إلى تعريف «جدلي للتغيير النوعي في فن الحرب». ولم يكن ليند يؤمن بأن مثل هذا التغيير قد حدث سابقاً في الحرب التقليدية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية[19].
ويقول كانبي: «من الواضح أن التقنيات الجديدة ستغير الأساليب التي تنفذ بموجبها الأعمال الحربية، إلا أنها لن تغير طبيعة هذه الأعمال (مثل جمع المعلومات

الاستخبارية، والقيادة، وتوجيه الضربات، والحماية، والتحرك في ميدان المعركة)، كما لن تغير المبادئ التي تنفذ هذه الأعمال طبقاً لها (مثل عنصر المفاجأة، والحشد، والاقتصاد في استخدام القوات، والأمن، وغيرها من العناصر الأخرى)»[20].

كانت الخطة الرئيسية لحلف شمال الأطلسي في أوائل الثمانينيات تهتم بتوجيه ضربات في عمق مؤخرة قوات العدو، وعلى الأهداف الثابتة؛ مثل الجسور أو المطارات، وبذلك كانت تتباهى باستغلال نقاط القوة المعروفة في التقنيات الجديدة، ولكن كانت هناك شكوك متزايدة في القدرة على تحديد موقع أي هدف متحرك ومهاجمته بدقة كبيرة. وأضاف كانبي قائلاً: «إذا نزلنا بالتدريج من أسلوبي الحرب التي تعتمد على المعدات والحرب النظامية إلى حرب المشاة الخفيفة وحرب العصابات، وخاصة في المساحات الضيقة والأدغال، فيجب أن نولي أهمية متزايدة لعناصر غير ملموسة مثل الجوانب غير المؤكدة وعنصر المفاجأة والتدريب والتكتيك وقابلية التكيف والخصائص القومية وما شابه ذلك»[21].

المنظور السوفيتي

إذا أخذنا في الاعتبار انحياز المؤسسات في الدول الغربية نحو الفهم الحذر لقيمة التقنيات الحديثة، فربما ليس من المستغرب أن تلقى آثارها المحتملة تقديراً أكبر في دول الكتلة الشرقية. فقد كان المخططون السوفييت يدركون بألم ما تعانيه بلادهم من عجز في مجالات التقنية المتقدمة، وخاصة الإلكترونيات، ويشعرون أن الولايات المتحدة الأمريكية تحقق تفوقاً نوعياً ملحوظاً.

كان القادة العسكريون السوفييت، الذين قصدوا تحذير زعمائهم السياسيين من أخطار التخلف الكبير في مجال التقنيات، سباقين إلى إعلان ثورة عسكرية ـ تقنية جديدة في أوائل الثمانينيات[22]. فقد كان القائد العام للجيش السوفيتي المشير نيكولاي أوجاركوف (Nikolai Ogarkov) على وجه الخصوص قلقاً بشأن قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تطوير "مراكز استطلاع هجومية" تمكن القادة من كشف الأهداف،

وبالتالي شن الهجوم من مسافات بعيدة. وكان الشاغل الرئيسي للمحللين الغربيين حتى ذلك الوقت هو تقويم ما توصلت إليه الرؤى السوفيتية فيما يتعلق بميزان التسلح النووي وليس التسلح التقليدي.

وقد غدا هذا القلق السوفيتي المتنامي أشد وضوحاً لدى تأمله، فقد أشار جون هولدرن (John Holdren) مثلاً في عام 1987 إلى وجود دافع مهم للحملة السوفيتية ضد "مبادرة الدفاع الاستراتيجي"، يتمثل في التخوف من أن تكون هذه المبادرة عبارة عن «دعوة إلى تنافس تقني محموم وباهظ التكلفة في مجال تحققت فيه الأفضلية الأمريكية، في معدات الاستشعار وأجهزة الحاسوب الفائقة السرعة ووسائل القنص وتحديد مواقع الأهداف وغيرها، وتمثل تفوقاً هائلاً للولايات المتحدة الأمريكية»[23].

آثار حرب الخليج الثانية

حتى عام 1990 لم يكن هناك دليل محسوس على الكيفية التي ستعمل بها التقنيات الجديدة وتأثيرها على صعيد الواقع العملي، وكان هناك مجرد إشارات إلى ما يمكن أن تحققه تلك التقنيات؛ مثل استخدام إسرائيل لها في وادي البقاع بلبنان عام 1982 وعند استخدامها في حرب جزر الفوكلاند في العام نفسه. وعلى الرغم من أن الثمانينيات شهدت كثيراً من الصراعات المسلحة، التي كان حجم بعضها كبيراً، فإن الأطراف المتحاربة لم تتوفر إلا على إمكانية محدودة لامتلاك الأسلحة الأكثر تقدماً. وكان المجال محدوداً أمام الولايات المتحدة الأمريكية لاختبار نظريات من نوع نظرية المعركة الجوية-البرية. وبصورة عامة فإن الأعداء الذين تمت مواجهتهم - مثل محتجزي الرهائن الأمريكيين في إيران والقناصة في جرينادا ومفجري السيارات في لبنان ومهربي المخدرات في بنما - لم يتطلبوا تنفيذ الخطط القتالية الأكثر طموحاً.

جاء انهيار الشيوعية الأوربية في نهاية عام 1989 لتصبح الولايات المتحدة الأمريكية فجأة القوة العظمى الوحيدة في العالم. ولم تعد هناك حاجة إلى تقويم المقترحات الخاصة بالقدرات التقليدية الجديدة بالإشارة إلى الجبهة المركزية لحلف شمال الأطلسي، وكان من المتوقع أن تؤدي إلى توسيع الأفضلية التي حققتها الولايات المتحدة الأمريكية

بدلاً من تقليل نقاط ضعفها. كما تضاءل الإحساس بالاعتماد المطلق على التهديدات النووية إلى حد بعيد، وأتيحت للمخططين العسكريين فرصة غير معتادة للمشاركة في الفكر الجديد حول مستقبل الصراع المسلح. وفي آب/ أغسطس 1990، وبينما بدأ التهيؤ لهذه التغيرات قام العراق بغزو دولة الكويت، وتبين أن الأزمة مستعصية على الحلول الدبلوماسية ولم يتم حلها في النهاية إلا من خلال حرب كبرى.

لقد أسهمت حرب الخليج الثانية في تغيير التصورات السائدة بشأن القوة التقليدية للولايات المتحدة الأمريكية. وحتى ذلك الوقت لم تكن الثقة عالية بقدرة القوات المسلحة الأمريكية على شن الحرب بفاعلية؛ ففي عشية إعلان عملية عاصفة الصحراء شاع افتراض مفاده أن قوات التحالف قد تصاب بخسائر فادحة في أي تحرك تقوم به ضد الدفاعات العراقية المحصنة جيداً، وذلك بسبب اعتماد قوات التحالف الزائد على التقنيات العسكرية المتقدمة. وكان الحديث يدور حول أخطاء محتملة، إذ إن رمال الصحراء قد تتسرب إلى المعدات الدقيقة وتعوق عملها، كما أن الخلل في أجهزة القياس قد يجعل وحدات التحالف تلحق الأضرار والخسائر ببعضها بالقدر نفسه الذي قد تلحقه بالعدو. وكان من المسلم به تقريباً أن أي نظام سياسي أمريكي لن يتحمل وقوع خسائر كبيرة في القوات، مما قد يدفع الرئيس جورج بوش إلى قبول تسوية غير حاسمة للحرب. لقد أدت هذه التوقعات السلبية التي ربما تكون قد شجعت الرئيس العراقي صدام حسين على المجازفة بخوض حرب ضد الولايات المتحدة الأمريكية، إلى التقليل من مدى الجدية التي عالجت بها القيادة العسكرية الأمريكية مواضع القصور والعجز التي ظهرت في حرب فيتنام، والاستفادة من الإمكانات الواعدة التي وفرتها التقنيات الحديثة. لذلك فأولاً وقبل كل شيء كانت الثورة الناجمة عن حرب الخليج الثانية ثورة توقعات. فحتى عام 1991 كان يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية قد فقدت سيطرتها على إتقان فن الحرب، أما بعد "عاصفة الصحراء" فقد ظهرت كقوة لا تُقهر، وخاصة عندما تخوض الحرب بأسلوبها وشروطها هي على الأقل؛ كما بينت تلك الحرب أيضاً مدى واقعية ومصداقية ما كان سيبدو - بخلاف ذلك - مثل أحلام وآمال مهنية تعتمد على المزاعم التقنية المبالغ فيها.

وبما أن حرب الخليج الثانية كانت من طرف واحد فقد أتاحت فرصة لاستعراض الإمكانات الكامنة في النظم العسكرية الحديثة بأكبر قدر من التباهي، وكان الوضع يبدو كما لو أن صدام قد طُلب إليه تنظيم قواته بحيث يتيح لدول التحالف الفرصة لاستعراض قواتها على النحو الذي يحقق لها الأفضلية الكاملة. وتم الكشف عن معالم خطة قتالية اتبعت المبادئ الأساسية للتطبيقات العسكرية الغربية المتبعة ضد عدو تفوقت عليه قوات الحلفاء فيما وصلت إليه من تطور وما كانت تملكه من أسلحة وعتاد، فضلاً عن كونه قد سلم بتفوقها الجوي. ولم تكن هناك نواقص مزمنة سواء في الموارد أو الإمدادات، باستثناء بعض الأحوال الجوية غير المواتية. ولم تكن النتيجة التي تمخضت عن تلك الظروف - كما ورد في «**دراسة القوة الجوية في حرب الخليج الثانية**» *(Gulf War Air Power Survey)* - «مجرد بيئة مساعدة على الاستخدام الناجح لقوة جوية على الطراز الغربي»، وإنما هي «ظروف مثالية للغاية تقترب من بلوغ أفضل أوضاع يمكن أن نأمل توافرها خلال أي صراع مستقبلي»[24]. وقد حد ذلك من صحة ومصداقية العقائد العسكرية النظامية وتدريب الأفراد وسياسات الإمداد والتجهيز وغير ذلك.

كانت هناك مبالغة كبيرة في تقدير القوة العراقية وذلك نتيجة للنجاحات التي أحرزتها في صراع مختلف جداً، وهو الحرب مع إيران في الفترة 1980 ـ 1988، ومن خلال التركيز على ما تملكه من كميات القوى البشرية والدبابات والطائرات. وقد كانت نوعية المعدات التي تستخدمها القوات العراقية أكثر من جيدة في بعض الحالات، ولكن القيادات العسكرية العراقية كانت تتعرض لعمليات فصل منتظمة من الخدمة العسكرية لكي لا تبني طموحات سياسية، كما تم الاحتفاظ بعدد كبير من أفضل القوات (في الحرس الجمهوري) لحماية النظام، بينما كانت الغالبية العظمى من القوات العراقية التي وضعت في المقدمة من الأفراد المجندين بنظام الخدمة الإلزامية. أما القوات الأمريكية والبريطانية والفرنسية المشاركة في عاصفة الصحراء فكانت من العسكريين المحترفين، وقد تمتعت هذه القوات - علاوة على التدريب المتفوق - بأفضلية كبيرة في قوة النيران الكلية، وكانت تلك الأفضلية واضحة في البحر، ولكنها كانت أكثر وضوحاً في الجو.

شهدت حرب الخليج الثانية استخدام تقنيات متقدمة لخوض حرب تقليدية في جوهرها توجت بنهاية حاسمة وبعدد محدود من الخسائر، وخاصة في صفوف التحالف. وكان هناك تطبيق عملي لافت للدقة في التوجيه والتصويب على الأهداف، تجلى بشكل مثير في صور القنابل "الذكية" وهي تدخل مراكز القيادة التابعة للقوات العراقية وتدمرها، أو صور صاروخ "توماهوك" العابر للمسافات والذي يُطلق من مسافة 1000 كيلومتر من سفينة حربية قديمة مجهزة لهذا الغرض، وهو ينطلق في رحلته عبر شوارع بغداد حتى يدخل هدفه من الباب الأمامي ثم ينفجر. وقد اختيرت الأهداف عموماً بعناية فائقة وهوجمت بثقة وبحد أدنى من الأضرار المصاحبة لعملية التدمير.

وعلى الرغم من عدم اكتمال الصورة الاستخبارية مطلقاً فإنها كانت أفضل كثيراً من تلك الصورة التي توافرت للقادة في الحروب السابقة، وكانت جودة الاتصالات مدعاة للإعجاب أيضاً، وفضلاً عن كون عملية "عاصفة الصحراء" هي أول "حرب معلومات" فقد وُصفت كذلك بأنها أول "حرب فضائية" على الرغم من عدم وقوع أي معارك في الفضاء، وعدم إطلاق أي طلقة من الفضاء[25]. كانت هناك أربعة وستون قمراً صناعياً مستقلاً من ثلاثة وعشرين نوعاً مختلفاً متاحة لقوات التحالف عند وقوع غزو دولة الكويت، وكانت أغلبية هذه الأقمار أمريكية، وكان عدد كبير منها مخصصاً للاستخدام المدني ويوفر خدمات الاتصالات والأرصاد والتصوير الجوي[26]. وفي كل مرحلة من مراحل القتال كان دور النظم العاملة من الفضاء لا يقف عند حد توفير المعلومات الاستخبارية فحسب، بل كانت تبلغ كل وحدة من الوحدات عن موقعها أيضاً، وعن القوات التي تواجهها، وتوجيهات قادة تلك الوحدات حول ما يجب أن تقوم به من مهام. لقد ساعدت المعلومات الواردة من الفضاء على الجمع بين الوحدات عندما كانت الأوضاع تستدعي التعاون والتنسيق فيما بينها، وعلى الفصل بينها في حالة التخوف من وقوع اصطدام غير مقصود بينها، كما كانت تحذرها من وقوع هجمات وشيكة ومن التغيرات المتوقعة في أحوال الطقس. وكانت النظم المتمركزة في الفضاء تحدد الأهداف وتحسب إحداثياتها، وتساعد على اختيار نظام السلاح المناسب لمهاجمة تلك الأهداف، وتمرر الأوامر بالهجوم، وتزود الوحدات بالتصحيحات

الضرورية أثناء العمليات لضمان الدقة ومن ثم تقوم بالتدقيق لضمان تنفيذ كل الخطوات طبقاً للخطة الموضوعة.

حدثت زيادة كبيرة في توزيع المحطات (الأجهزة) الفرعية التي تستفيد من الأقمار الصناعية (Satellite Terminals). وكانت هذه الأجهزة تنتقل مع القوات أثناء تحركها - مع الأجهزة الإعلامية المصاحبة - لضمان توفير الاتصال بين الجميع باستمرار. ومن الأنظمة التي أدت دوراً حاسماً في قدرة التحالف على تنفيذ مناورات معقدة في جوف الصحراء، نظام تعيين الموقع على الخريطة الدولية "نافستار" (*NAVSTAR* Global Positioning System, GPS) الذي كانت جودة أدائه مدهشة، مما أدى إلى حدوث طلب كبير على أجهزة الاستقبال. فقد أعفى هذا الجهاز وحدات التحالف من القلق بشأن احتمالات وضوح الرؤية البصرية أو استخدام العلامات الأرضية (نقاط التأشير) عند تحديد موقعها الجغرافي. وقبل اندلاع هذا الصراع لم تكن أهمية نظام "نافستار" معروفة لأحد ولا حتى للعسكريين، أما الآن فقد تم تطوير هذا النظام حتى «وصل إلى مرحلة النضج»[27]. وفي المقابل ظهر العراقيون وكأنهم قد أجبروا على التحول إلى حالة من العمى والصمم والبكم، وربما كان العراق على وشك إطلاق أقماره الصناعية (باستخدام منصة الإطلاق من محطة "تموز")، لكنه لم يكن قد انتهى من إنجاز ذلك العمل حتى ذلك الحين. وقد استخدم العراق أنظمة مدنية تجارية للاتصال لكنها لم تكن مقاومة للتشويش، بل إن وسائل التشويش التي استخدمتها القوات العراقية قد أسهمت في الكشف عن مواقع الوحدات العراقية المشاركة في القتال. كان العراق يمتلك بعض أجهزة استقبال نظام تحديد الموقع على الخريطة الدولية التي كانت تستخدم في استكشاف النفط، ولكنها لم تعدل لتدمج ضمن الأنظمة العسكرية.

كان الانطباع العام مضللاً، فقد استخدم العديد من وسائل القصف "المتخلفة" وليست "الذكية". وفي إحدى عمليات تبادل القصف غير الموفقة أخفق صاروخ "باتريوت" (Patriot) الدفاعي "الذكي" في التصدي لصاروخ "سكود" (Scud) الهجومي "المتخلف" إلى حد بعيد[28]. ولم تتمكن قوات التحالف من تحديد مواقع الأهداف الملائمة دائماً، كما لم تستطع تدميرها عند اكتشافها، ولم يتم تفادي الأضرار

غير المباشرة المصاحبة للقصف في كل الحالات، ولم تكن الأقمار الصناعية هي أجهزة الاستشعار أو وسائل الاتصال الوحيدة. وعلى المستوى العملي، لم يكتمل مطلقاً الدمج الفعلي بين المعلومات التي توفرها أجهزة الاتصالات وتلك التي تنقلها أجهزة الاستشعار عن بعد، وهي العملية التي يعتبرها كثيرون العنصر الجوهري في "حرب المعلومات"، بل كانت تبدو مرتجلة في العديد من الجوانب، مما أدى إلى خلق قصور وخلل مهم[29]. ولاشك في أن "ضباب الحرب" لم يتم تبديده، بل أخذ أشكالاً جديدة[30].

رغم أن القصور والخلل كانا واضحين، فإن الأمر لم يكن يستدعي الكثير من الخيال أو شطحات من الأفكار التقنية الوهمية لمعرفة كيفية تطوير هذا الشكل من أشكال الحرب، فقد بددت الشكوك حول أهمية القوة الجوية. وعلى الرغم من أن بعض المزاعم المبالغ فيها قد أدت إلى إثارة جدل عقيم للغاية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء تلك الحرب بشأن المساهمات النسبية للقوات الجوية والبرية في عملية عاصفة الصحراء، فإن من الصعب أن نتفادى الاستنتاج القائل بأنه رغم أن مشاركة جيوش التحالف كانت ذات أهمية حيوية لضمان تحقيق النصر، فإن مهمتها قد أصبحت أسهل كثيراً بسبب ضربات الاستنزاف وانعدام التوجيه وفقدان الإرادة والعزيمة القتالية الذي فرض على القوات العراقية عن طريق الغارات الجوية المستمرة[31]. وقد أحبطت الساعات الأولى من الهجوم الجوي الفائدة المنتظرة من المجهود العراقي الهائل في إقامة دفاعات جوية نشطة.

إذا لم يكن لدى العراقيين رد على القوة الجوية فلعل خصوم المستقبل يكونون أشد إخفاقاً مهما تكن جودة نوعية القوة البشرية وقوة النيران المتوافرة لديهم؛ لأن بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية أن تبدأ الآن بالاستفادة الكاملة من الإمكانات الجديدة في مجالات الاستخبارات والقيادة والسيطرة والاتصالات والرصد وتقدير الأضرار. ولم يكن من الصعب رسم مستقبل وردي للقوات المسلحة الأمريكية، تتوقع فيه هذه القوات امتلاك القدرة على تحقيق التفوق على أي أعداء لهم في المعركة القتالية.

أدى اندلاع حرب الخليج الثانية إلى انطلاق الثورة في الشؤون العسكرية التي وصفت مبدئياً بأنها "ثورة عسكرية تقنية" (Military-Technical Revolution, MTR)، وهي عبارة مستعارة من الروس. كان آندرو مارشال (Andrew Marshall) رئيس تقويم الشبكات لأمد طويل في البنتاجون يرعى دراسات تُجرى حول هذه التطورات لبعض الوقت، وانتهز الفرصة ليصف إمكاناتها المحتملة بأسلوب لا يخلو من إثارة. وقد أشار وزير الدفاع الأمريكي آنذاك ريتشارد تشيني (Richard Cheney) إلى ثورة تعقب الحرب مباشرة زاعماً أنه قد ظهرت "دلائل مثيرة" على احتمالاتها[32]. وقد خلصت إحدى الدراسات الأكاديمية التي أجريت بعد حرب الخليج الثانية إلى أنه على الرغم من أن الثورة كانت ماتزال في طريقها إلى الظهور «فإن معالمها قد غدت واضحة»[33]. وما لبثت أن تحولت اللغة إلى التأكيد على "الثورة في الشؤون العسكرية" بدلاً من "الثورة العسكرية التقنية" تفادياً لجعل التقنية محور الاهتمام[34].

وقد وصفت الثورة بعبارات تقنية وتنظيمية، غير أن التغيير الذي شهده الإطار السياسي كان الأشد حرجاً وحسماً. إذ انطوت نهاية الحرب الباردة على تخفيف القيود القديمة المفروضة على الابتكار التقليدي، والتي لم تعد مقيدة بسيناريو يهيمن فيه خصم قوي للغاية، متمتع بمزايا لوجستية مهمة في صراع من غير المستبعد أن يصبح نووياً في أي لحظة. كان بإمكان المخططين العسكريين الإعداد لخوض حرب مثلما يريدونها أن تكون، وقد أظهروا ما بوسعهم فعله في حرب الخليج الثانية. وقد ظهر أن ذلك يثبت خطاً محدداً من التطور التقني والعقدي. أما من ناحية إن كان ذلك يبشر بثورة في الشؤون العسكرية أم لا فيعتمد على ما إذا كانت الأنماط المستقبلية للصراع ستتيح فرصاً مماثلة.

الفصل الثالث

الحروب غير المتكافئة

في غياب "التهديد" بعدوان يدعمه الاتحاد السوفيتي السابق أصبحت الحكومات الغربية منشغلة بمشكلة تحديد هوية العدو الذي تتوقع مواجهته في القتال، بقدر انشغالها بمسألة تحديد الكيفية التي ستتم بها تلك المواجهة. ومع عدم وجود مسارات واضحة لاتباعها في معالجة هذا الجانب، فقد عكس التخطيط الطويل الأمد الاهتمامات والأولويات الراهنة التي كانت تشغل بال هذه الحكومات من خلال استقراء التطورات المستنتجة من نقاط التوتر الحالية. ونادراً ما كان النقاش حول الأعداء المحتملين يتجاوز نطاق تحديد أبرز المرشحين لهذا الدور، ممن كانت العلاقات معهم ضعيفة أثناء الحقبة التي دار خلالها ذلك النقاش. وهكذا فقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها معياراً تعمل على أساسه؛ ويتمثل في القدرة على خوض حربين في آن واحد، إحداهما في شرق آسيا والأخرى في منطقة الشرق الأوسط.

على الرغم من إشارة الكثير من الأدبيات العسكرية الأمريكية إلى "الأنداد المتنافسين" الذين يملكون مواهب عسكرية مُقاربة لتلك التي تملكها الولايات المتحدة الأمريكية، فإن تحديد الهوية المحتملة لهؤلاء الأنداد ليس بالأمر السهل، وكان من النادر تاريخياً أن يتوافر عدد كبير من المرشحين لمثل هذا الدور. وتبقى السيناريوهات التي تشمل الألمان واليابانيين أقرب إلى الخيال على الرغم من وجود أفضل الجهود المبذولة من قبل بعض المؤلفين والباحثين في العلاقات الدولية من حين لآخر. أما روسيا فهي ليست في وضع يمكنها من استعادة الإمبراطورية التي تخلت عنها للتو، بينما تبدو الصين أكثر ثقة بنفسها وتميل إلى استعراض عضلاتها في النزاعات الإقليمية، ولكنها لا تضع نفسها في موقف الدولة التي تشكل عائقاً أمام النظام العالمي بأكمله، كما تعوزها القوة اللازمة للقيام بعمليات عسكرية كبيرة في المنطقة المحيطة بها. وفي المقابل يطرح الذين يشطح بهم الخيال بعض التكهنات التي تتوقع "صراع حضارات"[1] أو بعض الفوضى المدمرة على نطاق واسع[2]، لكن ذلك كله يبقى موضع خلاف.

تشير أفضل التكهنات إلى أن الصراعات ستبقى محصورة في النطاق الإقليمي، بحيث تعكس أحياناً اللجوء المتعمد إلى القوة من قبل أطراف محلية تنشد التغيير، غير أنها تنشأ في أغلب الأحيان من داخل الدول الضعيفة؛ وهي الدول التي تبقى على هامش الاقتصاد العالمي، والتي تحررت من حكم الاستعمار لكنها ماتزال تعاني شروخاً اجتماعية متراكمة لا تمكن معالجتها مع ندرة الموارد وضعف المؤسسات السياسية. وقد يعتمد حجم المشكلات المستقبلية من هذا النوع على نجاح الجهود المبذولة للتغلب على المشكلات الواضحة سلفاً، وقد يكون الرخاء الاقتصادي الكلي عاملاً رئيسياً في تحقيق ذلك. وعلى سبيل المثال، ارتبط الرأي المتساهل بشأن النزاعات التي وقعت في سائر أنحاء شرق آسيا مع التفاؤل بشأن دينامية الاقتصادات المحلية. وبعد الشرخ الكبير الذي أصاب ذلك التفاؤل فإن بعض الأنظمة قد تشعر بمزيد من عدم الاستقرار، وأصبح لديها حساسية زائدة ضد التوترات والتنافس المحلي.

وعلى الرغم من كل هذه الشكوك فإنه يمكن الافتراض - في المدى المنظور - بعدم تمكن أي دولة أخرى من تحقيق التكافؤ مع القوة العسكرية التقليدية للولايات المتحدة الأمريكية حتى قبل إضافة قوة الحلفاء الرئيسيين إليها. ولذلك ينبغي أن تميز دراسة الحروب المستقبلية بين الصراعات التي تشارك فيها الولايات المتحدة الأمريكية وتلك التي لا تشارك فيها، حيث يسمح النوع الثاني بتنوع كبير في الصيغ التي تتيح الجمع بين الدول المحاربة. أما النوع الأول فينطوي على عدم التكافؤ أصلاً مادامت الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى متفوقةً عسكرياً على خصومها بصفة دائمة.

لا تعتمد المطامح السياسية للولايات المتحدة الأمريكية وبقية القوى الغربية الكبرى الأخرى على استخدام القوة العسكرية الهائلة بصورة منتظمة. كما أنها لا تسعى إلى تغيير الوضع الراهن بالقوة، وإنما تحصر دورها في التصدي لجهود الآخرين الساعين إلى تغييره بالقوة، وحتى في تلك الحال يتم التزام الحذر بشأن توقيت التصدي والكيفية التي سينفذ بها. ومن هنا تأتي الصورة المهتزة فيما يتعلق بالتدخل في الصراعات الإقليمية، حيث ردود الفعل المترددة وغير الملائمة تجاه المآسي التي تقع في الجزائر ومنطقة

البحيرات الكبرى في أفريقيا، وتبقى الحرب حتى هذه اللحظة مسألة اختيار أكثر مما هي مسألة ضرورة.

هناك عدم التكافؤ في القدرات من جهة، وعدم التكافؤ في المصالح من جهة أخرى. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، قد يكون عدم التكافؤ في المصالح الذي أشرنا إليه هنا حاداً لدرجة تجعلهم لا يرون أي أهداف يحققها مثل هذا التدخل، بل قد يجدون مبررات معقولة تحملهم على الابتعاد؛ ومن تلك المبررات صعوبة التوصل إلى تسوية للصراعات، وتأثيرها الوحشي في كل الأطراف المتورطة فيها، وقدرة الأطراف الخارجية على مضاعفة سوء الأوضاع بدلاً من تحسينها، وسهولة الدخول في الصراعات بالمقارنة مع صعوبة الخروج منها. غير أنه لا يمكن التعامل مع كل الصراعات بأسلوب عدم الاهتمام؛ فإذا كان الصراع قريباً من الدول الغربية فإن هناك خطراً من احتمال الإحساس بآثاره داخل مجتمعاتها. وثمة مبررات كافية لتوخي الحذر من الأوضاع التي تسمح بازدهار نشاط العصابات ومهربي المخدرات وتدفع المتطرفين إلى تصدير العنف أو تشجع المستقوين ضد الضعفاء على المستوى المحلي. كما أن الهجرات السكانية الكبيرة وانهيار العملات المحلية والخلل الذي أصاب الأسواق ومصادر السلع المهمة كالنفط، كل ذلك سيكون له تأثيرات كبيرة في شكل سلسلة مترابطة من المشكلات. إن صور المحن الإنسانية المتفشية على نطاق واسع وانتهاكات حقوق الإنسان قد تمس ضمائر الغربيين وتنفرهم من المواقف السلبية. وإذا كانت الحلول غير العسكرية، كالمهمات الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية غير ملائمة، فإن كفة الأضرار غير المحسوبة والناجمة عن عدم التدخل قد ترجح على كفة الخسائر المحسوبة المترتبة على التدخل في الصراع.

تأثرت القرارات بشأن التدخل أثناء الحرب الباردة بالضرورات الاستراتيجية الجوهرية، وقد أدت تجربة استخدام القوة العسكرية المتعددة الجنسيات غير الموفقة في بيروت خلال الفترة ما بين عامي 1983 و1984 إلى إثارة جدل مهم في الأوساط العليا لإدارة الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان بشأن الشروط التي ينبغي أن تحكم

عمليات التدخل العسكري مستقبلاً. وأعلن وزير الدفاع الأمريكي حينها كاسبر واينبرجر عن ستة معايير ينبغي القياس عليها قبل اللجوء إلى استخدام القوات الأمريكية المقاتلة في صراعات خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية، وهي: أن يكون الاشتباك في الحرب حيوياً بالنسبة إلى المصلحة القومية، وأن يكون الهدف هو تحقيق النصر المؤكد، وأن تكون الأهداف واضحة، وأن تتغير متطلبات القتال واحتياجاته إذا تغيرت الأهداف، وضرورة توافر بعض الضمانات بالحصول على التأييد الشعبي الأمريكي ودعم الكونجرس، وأن يكون العمل الحربي هو الملاذ الأخير. وكان وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جورج شولتز (George Shultz) قد نبّه على أن الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها دولة كبرى لا يمكنها أن تخوض "حروباً من أجل التسلية" فقط[3].

في عام 1993 اقترح الرئيس الأمريكي بيل كلنتون طرح أسئلة مماثلة عند التفكير في تنفيذ عملية لحفظ السلام وهي: هل هناك تهديد واضح للسلام الدولي؟ وهل هناك هدف واضح؟ وهل يوجد مخرج محدد؟ وكم ستبلغ تكلفة العملية؟[4] وكان الجنرال كولين باول (Colin Powell) قد طرح إبان توليه منصب رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية إجابات محددة عن هذه التساؤلات. فقد كان لا يؤمن بتنفيذ "المهام الشُرطية"، بل كان يفضل حصر دور الولايات المتحدة الأمريكية في التصدي لأخطر التحديات التي تواجه الأمن القومي والنظام العالمي[5].

دعم الاستقرار أم فرض النظام؟

هل تمثل حالات عدم التكافؤ في القوة العسكرية، والتي تميل الكفة فيها لصالح الدول الغربية، تعويضاً عن حالات عدم التكافؤ في المصالح التي قد تؤدي إلى الانعزالية؟ قد ينطبق ذلك على حالة واحدة وهي إذا كانت القوة العسكرية المتوافرة مناسبة للحالات الطارئة والأهداف المرجوة. وفيما يتعلق بالأهداف يمكننا التمييز بين فرض النظام (rule inforcement) الذي يضمن تصرف كافة الدول طبقاً للمقتضيات التي يمليها مجتمع دولي مستقر ومتحضر وعادل، وبين تدعيم الاستقرار (stability support) الذي يحقق شكلاً من أشكال النظام في جزء مضطرب من العالم. أما فيما يتعلق

بالحالات الطارئة فيمكن الافتراض بأن العنف قد تم إدخاله فيها (أو يبدو على وشك الإدخال) من قبل أطراف أخرى.

يتطلب تدعيم الاستقرار العمل مع القوى السياسية المحلية بهدف تهدئة العلاقات القائمة بينها وخلق فرص للعمل البنّاء، ولهذا السبب نجد أن العمليات من هذا النوع قد صُنفت باعتبارها من العمليات التي تتطلب موافقة الأطراف المعنية عليها. وفي المقابل، فإن من المحتمل أن تنشأ عمليات فرض النظام كرد فعل على الانتهاك الصارخ لأحكام قانون أو عرف دولي. وسيكون الغرض منها إنهاء العمل العدواني وإعادة الأوضاع إلى طبيعتها سواء عن طريق الاستخدام المباشر للقوة أو من خلال التهديد القسري. وقد لا تكون متطلبات العمليات بهذا القدر من الوضوح في الواقع العملي.

أما تدعيم الاستقرار الذي يرتكز على الموافقة والقبول؛ كما هو الأمر في عمليات حفظ السلام، فهو غير ممكن عادة إلا بعد وقف إطلاق النار. وكما تبين في حالة البوسنة والهرسك، فإن عملية حفظ السلام المبنية على القبول الجماعي تكاد تكون مستحيلة قبل إحلال وقف إطلاق النار، وذلك نظراً للتحولات الدائمة في ظروف الأطراف المتحاربة التي تدفعهم إلى إعادة النظر في الأسس التي ارتكزت عليها موافقاتهم السابقة. فقد ينظر إلى الأعمال ذات الطبيعة الإنسانية الواضحة؛ مثل توصيل الغذاء والدواء إلى مدينة محاصرة، على افتراض أنها تشكل عملاً عدائياً.

إن القاعدة الأساسية التي تُطبق عند فرض النظام هي عدم الاعتداء، وهي تعني إما تنفيذ عمليات الانتشار لردع الغزو المسلح وإما القيام بعمليات على غرار عاصفة الصحراء، لإلغاء أي مكاسب أولية حققها الطرف المعتدي. أما إذا كانت المبادئ التي يجري فرضها مرتبطة بحقوق الأقليات أو حقوق الإنسان وتعكس المخاوف المعاصرة حيال الصراع العرقي والأنظمة القمعية، فإن فرض النظام قد يتطلب العمل والتصرف بالنيابة عن الضحايا في عدد كبير من المواقف.

وتدل تجربة التسعينيات على احتمال صعوبة فرض النظام دون تدعيم الاستقرار، وتعني الصدمات التي تلي العمل العسكري أن من الصعب على القوة المتدخلة أن تسلم

من التأثر بتبعات ذلك التدخل؛ ففي حالة العراق مثلاً دل ذلك على تحمل شيء من المسؤولية عن مصير الشعب الكردي. وفي حالة البوسنة، ما إن وافق الصرب على التعاون مع الجهد الدبلوماسي الذي أدى عام 1995 إلى الاتفاق على الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك فيما عرف باتفاقات دايتون (Dayton Accords)، حتى برزت من جديد مسائل تدعيم الاستقرار، على نحو ما اتضح من تشكيل النسق الملحق بقوة التدخل الأصلية (Intervention Force, IFOR) والذي تشكل كقوة لتثبيت الاستقرار (Stabilisation Force, SFOR). إن أي تدخل خارجي، سواء كان في شكل وضع قواعد لإدارة الصراع أو بهدف تخفيف المعاناة، أو من أجل التوسط لعقد تسوية، أو التدخل من جانب واحد، سيؤثر في ميزان القوى. وعندما يختفي هذا التدخل الخارجي سيكون هناك توجه مستمر نحو هيمنة تأثير العوامل المحلية في مسرح الأحداث مجدداً. وبذلك فإن التدخل لا يعتبر موجهاً بقدر كبير نحو تحقيق هدف نهائي بعينه وإنما هو جزء من عملية متكاملة. ويتمثل دور القوة في الإكراه أو في بناء مجالات للتأييد السياسي وإزالة تلك التي كسبها الخصوم، ويعتبر التزام الصبر فضيلة ذات قيمة في مثل هذه الأمور.

قد تكون عملية تشكيل تحالف ليقوم بالتدخل مسألة معقدة من الناحية السياسية، وحتى إن كان هذا التحالف قادراً على العمل بانفراد فإن معظم الدول تفضل العمل كجزء من تحالف وتحت رعاية الأمم المتحدة أو تحت مظلة منظمة إقليمية على الأقل، لذا فمن النادر أن يُتخذ قرار التدخل من قبل جهة منفردة. وفي داخل التحالف ستدعو الحاجة إلى صياغة تعريف متفق عليه للمشكلة المعنية وتحديد الحلول المثلى لها، بالإضافة إلى تأمين مجموعة من القدرات الملائمة والمكملة، وقد يكون "تحالف الراغبين" - إذا جاز لنا أن نستخدم المصطلح الشائع حالياً - بداية جيدة، غير أنه يجب أن يكون تحالف المستعدين والقادرين أيضاً. تستغرق عملية جمع هذه التحالفات ضمن إطار واحد بعض الوقت وقد تؤدي إلى تهويل حجم التهديد، فضلاً عن تكثيف محاولات لي الذراع. وبمجرد تحديد الهدف تصبح سمعة الأطراف التي يتكون منها التحالف والمؤسسة الراعية له - إن وجدت مثل تلك المؤسسة - عُرضةً للمخاطرة.

ومهما كانت المجازفات محدودة فقد تكون عواقب الفشل ضارّة وتمتد على المدى الطويل، وبخاصة إذا دعت الحاجة إلى تشكيل تحالف آخر لمواجهة أزمة أخرى.

يتطلب أغلب عمليات التدخل موافقة أهم الأطراف الإقليمية المعنية، فقد اعتمدت عملية عاصفة الصحراء على الدعم الفاعل من المملكة العربية السعودية ودول أخرى في المنطقة، وكان هذا أحد العوامل التي ساهمت في صياغة التعهد بحصر أهداف العملية في طرد القوات العراقية من دولة الكويت بدلاً من تحرير العراق من نظام صدام. وعندما فكرت الولايات المتحدة الأمريكية في اتخاذ إجراء في مواجهة الانتهاكات الواضحة من قبل كوريا الشمالية لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) في أوائل التسعينيات، كانت الخيارات المتاحة أمامها محدودة بسبب التردد الواضح الذي أبدته القوى الإقليمية في تأييد استخدام القوة، ومنها كوريا الجنوبية وكذلك الصين واليابان.

على الرغم من ارتباط العمليات الكبيرة "المكثفة" بفرض النظام في أغلب الحالات وارتباط العمليات "المحدودة" بالحفاظ على النظام المدني ضد المجموعات التي تبنت أساليب حرب العصابات أو الإرهاب، فإن هذا التمييز غير صحيح. فالقوات المخصصة لخوض حرب ذات عمليات مكثفة تصلح للاستخدام في عدد من الصراعات، وبخاصة إذا تطلب الوضع خصائص مثل قابلية الحركة وتوافر عنصر الحماية وقوة النيران المركزة. وتعتبر صواريخ "ستنجر" التي اعتاد المجاهدون الأفغان حملها على ظهور البغال (أثناء مقاومة الاحتلال السوفيتي لأفغانستان)، أو لجوء الجنرال محمد فارح عيديد في الصومال إلى استخدام «مجموعة متنوعة من السُّعاة والهواتف الخلوية ضعيفة التوصيل والطبول» كوسائل للاتصال مع أتباعه، صوراً معبرة عن كيفية عمل التقنيات العالية والمتخلفة معاً[6]. وكلما كانت الأسلحة أكثر قابلية للحمل والتنقل كانت أوسع انتشاراً.

قد يكون التمييز الحقيقي ممكناً بين الحروب التي تجري بعيداً عن المجتمع المدني وتلك التي تجري داخله. ففي الحالة الأولى قد يكون النصر الذي يتحقق في أرض المعركة

حاسماً، أما في الثانية فإن النتيجة تعتمد على القدرة النسبية للمجتمعات على الصمود أمام ضغوط الحرب وتوتراتها، بما في ذلك الهجمات المباشرة.

الاستراتيجيات غير المتكافئة

إذاً يمكن أن يجتمع عدم تكافؤ القوة والمصلحة في صراع ما ليشكلا عدم تكافؤ في الاستراتيجية، وتكون النتيجة في هذه الحالة "حرباً غير متكافئة". وقد أصبح هذا المفهوم صيغة مكررة (كليشيه) بحكم الظروف. فمادامت الدول الأخرى لا تستطيع القتال بأسلوب الولايات المتحدة الأمريكية وشروطها - إذا قدر لتلك الدول خوض حرب ضد القوات الأمريكية - فينبغي عليها أن تقاتل بأسلوب مختلف. ومن العسير للغاية أيضاً تصور حرب متكافئة فعلياً، تدور حول شيء متفق عليه وذي قيمة متساوية لطرفين يتمتعان بقدرات متساوية؛ وكأن الحرب في هذه الحالة لعبة جماعية يتاح فيها للفريقين عدد متساو من اللاعبين ويلعبان في ملعب مستو وفقاً لقواعد متفق عليها يقوم بفرضها حكَم مستقل. ومن الصعب في الصراع الدوليّ أن نتصور وجودَ طرفين يتمتعان بقدرات متكافئة ومصالح متماثلة ناهيك عن إمكانية وجود قواعد متفق عليها وحكَم محايد.

تُعرف المعارك المتكافئة طبقاً للمفهوم الأمريكي الرسمي بأنها المعارك التي يكون الاشتباك فيها بين نوعين متشابهين من القوات بحيث يسهم التفوق العددي وكفاءة التدريب والقيادة والتقنيات في تحديد النتيجة إلى حد كبير، أما المعارك غير المتكافئة فتكون بين القوات غير المتشابهة، وهنا تكون الحصيلة النهائية نتيجة لعجز طرف ما عن الدفاع عن نفسه ضد القوة التي يُهاجم بها[7]. ويركز هذا المفهوم على الوسائل بدل الغايات، ولذلك فهو مفهوم لا يهتم بالنواحي السياسية. وفي الحرب غير المتكافئة قد تكمن الاختلافات في الوسائل وليس في الغايات؛ مثلما يحدث مثلاً في نزاع على قطعة من الأرض، ولكن قد يستعد طرفان لشن الحرب بالأسلوب نفسه وبرؤى مختلفة تماماً بشأن موضوع النزاع. وقد يكون الصراع نفسه على بقاء نظام أحد الطرفين المتحاربين أو من أجل تحقيق كسب إقليمي بالنسبة إلى طرف آخر، وكما هو متوقع سيكون هناك تباين في الوسائل والغايات.

إن اقتران التكافؤ بالاستقرار هو حصيلة أربعة عقود من ممارسة سياسات الردع النووي المتبادل، حيث فشل الجهد المبذول للبحث عن عدم تكافؤ يحسم أمر التفوق لصالح طرف ما في التوصل إلى نتيجة، وعلى كل حال فقد اعتُبر خطراً للغاية. لكن حتى مع وجود تكافؤ في المصالح، فإن تكافؤ القدرات التقليدية يصبح غير مستقر مع مرور الوقت، وإذا استمر عدم الاستقرار فسيؤدي ذلك إلى خلق مأزق واحتمال الدخول في استنزاف متبادل. ويتوقف تحقيق النصر على خلق حالة عدم تكافؤ تحقق الأفضلية لأحد الطرفين، ومع ذلك فإنه على الرغم من أن الإجراءات نفسها قد تكون متاحة لكلا الطرفين - مثل حشد موارد وإمكانات إضافية وكسب الحلفاء وتجربة تكتيكات تتسم بالتجديد والابتكار - فإن انعكاساتها ومزاياها المحتملة ستكون مختلفة عند كل من الطرفين. وحتى إذا كان هناك ضغط يفرض التشابه في مجموعة محددة من القدرات أو الالتقاء حول نمط معين من المعارك، فإن من النادر أن يكون لذلك مدلول متكافئ بالنسبة إلى الطرفين.

اقتنعت الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الستينيات على سبيل المثال، بأن الجهود السوفيتية كانت تتجه إلى التركيز على دعم حركات التمرد في العالم الثالث. وقد أدى ذلك إلى توجيه الإمكانيات لتطوير القدرات المضادة للتمرد بهدف التمكن من محاربة المتمردين بأسلوبهم نفسه، مما أدى إلى تكثيف الاهتمام بكيفية إدارة حرب العصابات. ومع هذا فعندما وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها متورطة في فيتنام؛ وهي تواجه تمرداً كبيراً موجهاً ضد واحدة من أهم الدول الموالية لها في العالم الثالث، لم تؤدِّ أهدافها المباشرة ولا تفوقها النسبي الواضح إلى مواجهة فاعلة في صد التمرد. وعندما استُدرج الشيوعيون إلى خوض معارك مكشوفة مع القوات الأمريكية كانوا يتكبدون خسائر فادحة، أما عندما كانوا يلتزمون بأساليب حرب العصابات ويستعدون للقتال على مدى طويل كان الأمريكيون يصابون بالارتباك والإحباط. ومع عدم ظهور بوادر نهاية لذلك الصراع استمرت الخسائر دون أن يتم التعويض عنها بتحقيق نصر حاسم. وفي نهاية الأمر، فقد كانت فيتنام الجنوبية ذات أهمية أكبر بالنسبة إلى فيتنام الشمالية

مقارنة بما كانت تعنيه بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وكان عدم التكافؤ الرئيسي يتمثل في المصلحة التي سيجنيها كل طرف من حصيلة الصراع[8].

عند الدخول في مواجهة مع الدول الغربية التي تمتلك القوة الهائلة ولكنها تعاني ضعفَ الالتزام والحماس، سيكون من المعقول دائماً تجنب الحرب المكشوفة والتركيز بدلاً من ذلك على رفع تكلفة الحرب إلى درجة ترجح فيها كفة الخسائر التي تتكبدها الدول الغربية على مكاسبها المحتملة من الصراع. لقد بحث صدّام في الفترة ما بين عامي 1990 و1991 عن استراتيجيات تهدف إلى تقويض التماسك السياسي للتحالف وكسر إرادة الأطراف المشاركة فيه؛ ومن هذه الاستراتيجيات تشجيع التفكير الذي ينشد إتاحة فرصة للتسوية الدبلوماسية، وتوعده للحلفاء بمواجهة "أم المعارك"، والتهديد بحملة إرهاب ضد شعوب دول التحالف في عقر ديارها واستخدام أسلحة الدمار الشامل وإلحاق الضرر البيئي الشديد.

وقد أخفقت كل هذه الاستراتيجيات لأن العراق كان يفتقر إلى القدرات السياسية والعسكرية اللازمة لتنفيذها بصورة فاعلة. ومع ذلك فقد كان للخوف المتولد في الغرب من المصير المروع الذي ينتظر القوات المرسلة إلى داخل "جيوب القتل" العراقية أثر رادع كاد ينجح. وقد أدت الهجمات العدوانية بالصواريخ البالستية إلى تضليل الجهد العسكري الغربي وتحويله عن محور تركيزه، وكان لابد من القيام باستعدادات كبيرة لمواجهة محاولات استخدام أسلحة كيميائية أو جرثومية. وقد أدى التخوف من الأعمال الإرهابية إلى دفع أغلب سكان الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام وسائل التنقل البرية بسبب مخاوفهم من السفر جواً بواسطة خطوط طيران تجارية معرضة للخطر، بينما أدى تسريب النفط في مياه الخليج العربي وإشعال النيران في آبار النفط إلى تأكيد الخطر الذي سببه العراق للبيئة في الخليج العربي.

في أواسط التسعينيات حدد الصرب البوسنيون العوامل التي عرقلت الرد الغربي الحقيقي على حملة "التطهير العرقي" التي قاموا بها، وعزفوا على أوتار ذكريات تمكن أنصار الرئيس اليوغسلافي الراحل جوزيب بروز تيتو من إيقاف تقدم الجيش الألماني

أثناء الحرب العالمية الثانية، وذلك لتخويف الدول الغربية من التدخل في الأزمة البوسنية والتورط في "مستنقع". ولكي يتقوا شر الضربات الجوية قام الصرب بعرض تنازلات دبلوماسية في ذلك الحين بينما كانوا يحتلون مدناً بوسنية ويحتجزون أفراداً من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (الذين كانوا لا يملكون القدرة اللازمة للدفاع عن أنفسهم) كرهائن لتقييد التحرك الغربي. كما حذا صرب البوسنة حذو العراقيين بوضع بعض أهم معداتهم الحربية بجوار المناطق المكتظة بالسكان. وأخيراً فقد ساعدت الحملة الجوية المكثفة على حمل الصرب على المشاركة في "محادثات دايتون" في عام 1995. وقد اعتمدت هذه الحملة الجوية في بعض جوانبها على تطورات من نمط الثورة في الشؤون العسكرية؛ فقد نفذت عمليات استطلاع حرجة باستخدام طائرات من دون طيار (UAVs) بينما أسهمت الذخائر الدقيقة التوجيه في التقليل من حجم الخسائر في الأرواح. ومن جانب آخر، فقد عكست النتيجة عوامل أساسية أخرى؛ من أهمها تقدم الجيش الكرواتي وإعادة تنظيم القوات البرية الغربية المكلفة بمهام تابعة للأمم المتحدة لتتحول إلى قوة قتالية حقيقية.

تعكس لنا هذه الاستراتيجيات البديلة الاستراتيجيات التي درج الضعفاء على تبنيها في مواجهة الأقوياء؛ وهي التركيز على إلحاق الأذى بالأعداء بدلاً من كسب المعارك، ومحاولة كسب الوقت بدلاً من الانتقال إلى المرحلة النهائية من الصراع، واستهداف القاعدة السياسية الداخلية للعدو بقدر استهداف قدراته العسكرية الأمامية، والتعويل على عدم قدرته على تحمل الخسائر وعلى ضعف مصلحته في حسم الصراع، واستغلال التردد الناجم عن محاولة تجنب التسبب في معاناة للسكان المدنيين حتى وإن أدى ذلك إلى تقييد الخيارات العسكرية المتاحة. وباختصار، فبينما نجد أن القوى العسكرية الأقوى لديها ميل طبيعي نحو تحقيق الانتصارات الحاسمة في ميدان المعركة، فإن القوى الأضعف هي الأكثر استعداداً لجر المؤسسات المدنية إلى الصراع مع تفادي المعركة المكشوفة.

الخيارات المتاحة للضعفاء

إذا كانت المشكلة بالنسبة إلى الدول الغربية لا تنحصر في القدرة على تحقيق الانتصار في حد ذاته وإنما في تحقيق الانتصار والتفوق بتكلفة يمكن تحملها، فقد لا يحتاج الخصوم إلا إلى الإصرار والمثابرة وتفادي التعرض إلى هزيمة محققة، مع الاستمرار في إلحاق الأذى بعدوهم. يؤكد رالف بيترز (Ralph Peters) أنه يتعين على القوات الغربية أن تستعد لمواجهة "المحاربين" الذين يصورهم تصويراً حياً بأنهم «بدائيون ذوو خصائص غريبة ومتقلبون في ولاءاتهم، معتادون على العنف، ولا مصلحة لهم في سيادة النظام المدني». ويصف بيترز موقفهم من الحرب بعبارات مألوفة لدارسي حرب العصابات، إنهم لا يهبون للقتال إلا إذا كانت لهم أفضلية كبيرة، «وبدلاً من ذلك تراهم يلجؤون إلى تكتيكات القناصة ونصب الكمائن والتضليل والخيانة ويسعون إلى خداع الجنود المقيدين بظروف صعبة، الذين يتصدون لهم، واستدراجهم إلى القيام بأعمال تنفر عنهم السكان المحليين أو الحلفاء، بينما تجدهم في أحوال أخرى يتربّصون ويحاولون أن يتفوقوا بصمودهم على القوات العسكرية النظامية التي تم حشدها لدحرهم»[9].

يكمن في هذا التوصيف تضخيم للمشكلة؛ فقد يستمتع البعض بالقتال من أجل القتال في حد ذاته، غير أن أغلبية المقاتلين الذين يخيفون خصمهم إنما يحاربون على الأرجح من أجل قضية أو أسلوب حياة يقدرونه ويتمسكون به. ويتسم أداء جماعات حرب العصابات والمليشيات والجيوش الشعبية بالتباين التام في الواقع، وقد لا تبعث تجربة الحرب المضادة للتمرد - وبخاصة تجربة فيتنام - على الأمل فيما يتعلق بحثٍّ المؤسسة العسكرية على تبني صيغ عملياتية غير مألوفة للتعامل مع عدو لا يرغب في خوض معركة مكشوفة، ولكن تلك التجربة تؤكد أيضاً أن الحرب غير النظامية تتطلب الدعم والتأييد الشعبي باعتبارهما مصدراً لتوفير المقاتلين المتطوعين والإمدادات وأماكن الاختباء[10].

لاحظ إيرل تيلفورد (Earl Tilford) أنه منذ الحرب العالمية الثانية «وقعت الهزائم العسكرية التي منيت بها الولايات المتحدة الأمريكية على أيدي الخصوم الذين لم يكن

لديهم – أو كانت لديهم قلة من – قوات جوية أو بحرية، والذين تشكلت غالبية قواتهم البرية من وحدات المشاة الخفيفة»[11]. ويؤكد ستيفن بيدل (Stephen Biddle) أن أداء القوات العراقية كان من الممكن أن يكون أفضل بكثير لو أنها تلقت تدريباً بمستوى أفضل، وهو يرى أن التفوق التقني الذي تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية كان له دور مهم إلى حد كبير في تضخيم تأثيرات الأخطاء العراقية. ولو كان العراقيون قد قاموا بالاستعدادات الدفاعية المناسبة وأبدوا مهارة أكبر في القتال لتمكنوا من تكبيد الطرف الآخر خسائر فادحة، حتى وإن لم يكسبوا المعركة[12].

وقد اعترض بيدل في موضع آخر على الافتراض القائل بأن الدول المتقدمة تعليمياً وحدها هي التي تستطيع التعامل مع التقنيات المتطورة، مستشهداً في ذلك بأفغانستان وفيتنام اللتين تمكن المقاتلون المحليون فيهما من ابتكار استخدامات مبدعة للأنظمة الحديثة. ويعتمد القدر الأكبر من النجاح في هذا المجال على نوعية العلاقات القائمة بين المؤسسات المدنية والعسكرية، إذ يستطيع المجتمع المتماسك أن ينتج مقاتلين ذوي عزيمة وتصميم، بينما تؤدي الأنظمة الدكتاتورية غير المستقرة إلى تبديد قوتها العسكرية عندما تتخوف القيادة السياسية من ضباط الجيش وتسعى إلى إشاعة الانقسام في أوساطهم وعزلهم مع ربط ترفيعهم بشرط الولاء بدلاً من الكفاءة[13].

إن أحد الأسباب التي تقف وراء عدم إلحاق تحرير العراق بتحرير دولة الكويت عام 1991، هو التخوف من احتمال تمتع القوات العراقية بروح معنوية عالية وبتمركزها في مواقع أفضل للدفاع عن وطنها. وسواء كان ذلك هو عين الحقيقة في هذه الحالة أو خلافه، فإن القاعدة العامة تقول بأن المعرفة الوثيقة للأرض وتضاريسها تعد دائماً ميزة تساعد على تحقيق الأفضلية في القتال. وبالإضافة إلى ذلك هناك أنواع معينة من الأراضي والتضاريس الطبيعية التي لا تكون في صالح القوات والمعدات الغربية. وينبه بيترز إلى أن إحدى الخصائص الحاسمة في العالم الحديث هي التحول إلى الحياة الحضرية، ومع ذلك فهو يرى أن القوات المسلحة الأمريكية تتطلع إلى «القتال البطولي في الأراضي المكشوفة» بدلاً من القتال في المدن الكثيفة ذات المباني العالية[14]. ويعتمد

قتال المدن على القوة البشرية المكثفة، ويتطلب «كميات مضاعفة من المواد التموينية ذات الصلاحية الطويلة والمواد المستهلكة» بدلاً من العدد الكبير من «الأنظمة والأجهزة المتطورة المثيرة للإعجاب ذات التكلفة الباهظة». وتركز "هيئة الدفاع القومي الأمريكية" كثيراً على أخطار البيئات الحضرية:

«إن المتاهة المتمثلة في الشوارع المتشابكة واحتشاد السكان والمجمّعات السكنية والإنشاءات الرأسية وتحت الأرضية تمثّل مسرحاً شاقاً يتسم بالقدرة على امتصاص قدرات القوات البرية وإرباك فاعلية الأسلحة التي تطلق عن بعد وإبطاء وتيرة العمليات العسكرية إلى درجة التوقف التام»[15].

تجعل المدن التصويب على الأهداف والمناورة أمراً معقداً؛ فهي «تعج بغير المقاتلين من السكان وتضم البنية التحتية الحيوية والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية»، وكلها عوامل تعوق استخدام القوة طبقاً للنمط الغربي[16]. وقد وصل اهتمام هيئة الدفاع القومي الأمريكية بهذا الجانب إلى درجة حدت بها أن تعتبر نقل الحرب إلى بيئة حضرية كجزء طبيعي من استراتيجية الخصم غير المتكافئة، وأنه من الأشياء التي من الأفضل للقوات الأمريكية أن تترك معالجته للحلفاء المحليين. وقد يشعر الحلفاء بالارتياح عندما يلاحظون أن قوات مشاة البحرية الأمريكية "المارينز" قد بدأت تركز على حرب المدن كمرحلة أخيرة في البرنامج التدريبي "تنين البحر" (Sea Dragon)، وذلك بهدف تطوير صيغ جديدة من القتال لوحدات الانتشار والتدخل السريع[17].

إن الظروف التي تتم فيها العمليات العسكرية هي التي ستحدد مدى الأفضلية الناتجة عن امتلاك التقنيات الحديثة. كما أن الأهداف الثابتة المعروفة ومنصات الإطلاق الكبيرة الباهظة التكاليف التي تبقى مكشوفة أثناء تنقلها، ستكون عرضة للتدمير عن طريق الأنظمة التي تطلق عن بعد، وذلك بخلاف الأنظمة الصغيرة غير النشطة، والتي لا تلفت الانتباه ويمكنها الاندماج والتخفي في البيئة المحيطة بها. ويشير مارتن ليبيكي (Martin Libicki) على هذا الأساس إلى أن «التسلل عن طريق البحر سيصبح أشد صعوبة من التسلل عن طريق البر والأدغال، وأن التسلل عبر الغابات والمدن سيكون

أكثر صعوبةً من التسلل عبر الصحراء»[18]. وبما أن تشكيل القوات الغازية يتطلب في العادة حشوداً كبيرة من القوات الثقيلة، فإن ذلك يثير تساؤلاً حول نجاح مثل هذه التحركات في المستقبل، لأنها ستكون مكشوفة بحيث «تستطيع قوات عسكرية أمريكية ذات إلمام متفوق بمسرح المعركة أن تدمرها بأكملها».

ومن جهة أخرى، يقول ليبيكي: «إن القوات الخفيفة التي تستطيع تفادي الأنظمة الأمريكية» ستكون «غير كافية للتفوق على قوات الطرف الآخر». وتأسيساً على هذا الافتراض فهو يستدل على أنه «كلما زاد دور قدرتنا على التمييز في فرض اختيار صعب بين هذين النمطين من تنظيم القوات، تحسنت فرص الاستقرار الإقليمي»[19]؛ ولذلك يجب تعزيز فرض النظام، وبخاصة إذا أصبح من السهل ردع العدوان الذي يأتي عبر الحدود، بل وإجهاضه إن لزم وذلك بسبب انكشاف القوات المنفذة للهجوم وبالتالي سهولة تعرضها للتدمير.

وتعتبر هذه صيغة معدلة من حجة شاعت منذ عقد السبعينيات، وكانت تواجه دائماً باعتراضين مهمين؛ يستند الاعتراض الأول إلى جدل آخر معروف يتناول مدى إمكانية استخدام التقنيات الجديدة في الدفاع، ويظهر التساؤل التحليلي في هذا الصدد مباشرة عند صياغته على أساس فكرة الدفاع عن جزء من الأرض ضد قوة غازية، غير أنه لا يظهر بهذا الفهم بمجرد الإقرار بأن الطرف المدافع قد يضطر أيضاً إلى تحريك قواته لكي يستبق هجوماً وشيكاً ويقطع خطوط إمداد قوات الغزو، ويحرر الأرض التي استولوا عليها أو يهبّ لمساعدة طرف حليف. وعلى الرغم من تكرار محاولة تصنيف أنواع المعدات أو القدرات على أنها دفاعية فقط أو هجومية على وجه التحديد فإن ذلك التصنيف يبدو مضللاً[20].

أما المشكلة الثانية فهي أن الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع رصد قوات دولة ما أثناء استعدادها للتحرك ضد دولة مجاورة، ومع ذلك تفشل في اتخاذ إجراء مضاد. فقد توافرت المؤشرات التي دلت على استعداد العراق للقيام بهجوم ضد دولة الكويت. ولم يكن السبب في محدودية الإجراءات العملية التي تمت لتحذير العراق من الهجوم

ناتجاً عن نقص في المعلومات، وإنما كان ذلك بسبب التقويم المتساهل والسياسة المترددة، وكانت النتيجة هي الحاجة إلى التصدي للأمر الواقع، مما كان يعني أن إخراج العراقيين من دولة الكويت يتطلب القيام بعمل هجومي. وقد احتاج الرأي العام المحلي وكذلك الحلفاء إلى ما يقنعهما بأن اللجوء إلى العمل الهجومي كان إجراء صائباً؛ ولذا فإنه مهما كانت احتمالات اتخاذ قرار وإجراء عسكريين في التوقيت الفعلي، فإن صوغ السياسات والإقناع اللازم لكسب التأييد السياسي يستغرقان زمناً في العادة. وتعني متطلبات تشكيل التحالف أن انتزاع زمام المبادرة من معتد محلي قد يكون عملاً صعباً.

مع ذلك كان لابد من إرسال القوات، وهناك إقرار دائم بأن سرعة استكمال عملية التعبئة ورفع درجة الاستعداد القتالي هي العقبة الأساسية التي تواجه قيام حلف شمال الأطلسي بالتصدي في الوقت المناسب لمؤشرات العدوان الوشيك من طرف حلف وارسو، مما أدى إلى خلق مخاوف إبان فترة السبعينيات من التعرض لهجوم مفاجئ. وفي هذه الحالة لا يقتصر الأمر على استحالة تنفيذ «الإمداد والتجهيز في التوقيت الفعلي»، بل إن ما تحقق من تقدم في مجال نقل الأفراد والإمدادات إلى قلب ساحة المعركة لم يصل إلى مستوى أهمية ما تحقق من تطور في مجال تصعيد العمليات عند الوصول إلى خط البدء في أرض المعركة. ويشجع هذا الجانب على التوجه نحو الاعتماد على الصواريخ والطائرات ذات المدى الأكثر طولاً والتي تنطلق من قواعد في موطنها الأصلي، أو على القوات البحرية المكلفة بمهمة محددة. ويعتبر هذا التوجه من العوامل المشجعة على الاحتفاظ بالطائرات ذات المدى البعيد ومجموعات حاملات الطائرات والصواريخ. ونادراً ما تستطيع الأسلحة التي تطلق قذائفها عن بعد أن تكون بديلاً للقوات العاملة على الأرض، ولكن بمجرد تثبيت هذه القاعدة (استخدام الأسلحة التي تطلق عن بعد)، فهناك دائماً خطر تدهور الوضع خلال الفترة الممتدة من مرحلة التحميل إلى مرحلة الإنزال. إن عملية نقل الأفراد والمعدات إلى أرض المعركة ستكون محفوفة بالخطر عند مواجهة خصم محلي على أهبة الاستعداد، وبخاصة إذا أتاح رد الفعل المتأخر فرصة مواتية للعدو كي يعد نفسه لعرقلة دخولهم إلى مسرح العمليات، ويمكن أن يشمل ذلك الاستعداد تلغيم المياه ووضع الدفاعات الجوية على أهبة الاستعداد[21].

ويجب التحفظ عند الحديث عن التفوق الغربي الواضح في مجال القوة العسكرية التقليدية، وتقييده بالإشارة إلى الفرص المتاحة أمام خصم يتمتع بالعزيمة والذكاء اللازمين للاستفادة من الظروف المحلية واستخدام الإنذار المسبق بتوجه قوة تدخل سريع نحو منطقة الصراع ليجهز لها استقبالاً مكدراً.

خطر الدمار الشامل

بالإضافة إلى الحجج المطروحة ضد الدول الغربية التي تتورط في صراعات بعيدة – شاملاً الاستقبال العدائي الذي ستواجهه تلك القوات وخطر التورط في قتال غير قابل للحسم ونتائجه مجهولة – هناك عادة احتمال الرد الانتقامي باستخدام أسلحة الدمار الشامل. وقد نُقل عن جنرال هندي قوله بأن الدرس المستفاد من حرب الخليج الثانية هو: «عدم دخول حرب ضد الولايات المتحدة الأمريكية دون أسلحة نووية»[22].

ومع ذلك فقد عملت واشنطن على التركيز على الاحتمالات غير النووية؛ إذ يقتضي الأسلوب الغربي في الحرب التهميش المطرد، والإزالة التدريجية للأسلحة النووية كأحد العوامل التي تحكم السياسة الدولية. وقد عبر فريد إكلي (Fred Iklé) عن قلقه من أن أدبيات الثورة في الشؤون العسكرية «نادراً ما تحتوي على اهتمام بموضوع الأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل الأخرى إلا على نحو متحفظ وهامشي». إن مجرد التكتم فيما مضى على الأسلحة النووية تحت "ستار عدم الاستخدام"، ورغم نجاح سياسة الردع في مواجهة الاتحاد السوفيتي السابق، فإنه لا يوجد ضمان بنجاح السياسة نفسها ضد أعداء جدد وفي ظروف سياسية جديدة[23]. إن الأثر الرادع للقدرة النووية يحمل جاذبية خاصة بالنسبة إلى دولة تخشى المخاطرة بالتعرض لسطوة القوة العسكرية الأمريكية، تماماً مثلما جذب الخيار النووي نفسه الولايات المتحدة الأمريكية عندما اعتبرت نفسها متخلفة عن حلف وارسو في مجال الأسلحة التقليدية. وقد أدى التخلف الروسي الشديد في القدرات التقليدية في الوقت الحاضر إلى إثارة استعداد أكبر لدى موسكو للاعتماد على ترسانتها النووية باعتبارها المصدر الأساسي للحفاظ على أمنها[24].

لقد أسهم احتمال تسرب التقنيات والخبرات النووية من الاتحاد السوفيتي السابق والمعلومات التي تكشفت حول البرامج النووية لكل من العراق وكوريا الشمالية في استمرار وضع خطر انتشار الأسلحة النووية في مقدمة أولويات الفكر الأمني الغربي. ولكن ظهر اعتقاد مماثل لذلك وهو أن الأسلحة البيولوجية توفر سبيلاً أيسر لامتلاك إحدى قدرات التدمير الشامل. وتأكد هذا القلق خلال الفترة الواقعة بين تشرين الثاني/ نوفمبر 1997 وشباط/ فبراير 1998 عندما صعّدت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة الضغط على العراق للتجاوب والتعاون مع مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة الذين كانوا يفتشون في ذلك الوقت عن أسلحة بيولوجية. وقد اتضح أن هناك سهولة كبيرة لإخفاء برنامج الأسلحة البيولوجية مقارنة مع برنامج الأسلحة النووية، لما يتضمنه البرنامج الأول من تجهيزات ومنتجات قابلة للنقل من مكان إلى آخر.

ويتنامى هذا القلق عندما يتحول الاهتمام من الدول "الخارجة على القانون" إلى الجماعات الإرهابية. ومايزال موضوع تحديد مدى ضعف نظم ضبط التسلح فيما يتعلق بكيفية التعامل مع الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية قيد البحث، خاصة وأن على تلك النظم أن تأخذ في الاعتبار الأطراف الأخرى من غير الدول بالإضافة إلى الدول. ومن غير المحتمل أن تحصل الأطراف من غير الدول على أسلحة نووية نظراً للمتطلبات التقنية والمالية اللازمة لذلك الغرض، ولكنها قد تجد سهولة أكبر في الحصول على الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية. يقول وولتر ليكر (Walter Laquer): «قد لا يكون هذا الخيار هو العمل البطولي المحبب لدى الجماعات الإرهابية في الماضي، ولكن ماذا عن الجماعات التي تكون دوافعها السياسية أضعف، والتي تتبع فلسفات شاذة؟»[25].

ويعتقد ريتشارد بتس (Richard Betts) أن تهديد الأسلحة البيولوجية يعتبر خطيراً إلى الحد الذي يمكنه من خلق وضع تكون الولايات المتحدة الأمريكية معرضة فيه للخطر، مما «قد يتطلب منها الانسحاب من المشاركة في بعض الصراعات الخارجية». ويستشهد بتس بدراسة أجريت عام 1993 وتوصلت إلى أن طائرة واحدة تقوم بإسقاط

100 كيلوجرام من جراثيم الجمرة الخبيثة (Anthrax) على العاصمة واشنطن يمكنها أن تقتل حوالي ثلاثة ملايين نسمة[26]. وهناك احتمالات مروعة أخرى لا تصل خطورتها إلى مستوى الدمار الشامل؛ وتشمل المنظمات الإجرامية والمتطرفين الدينيين وأتباع الطوائف المتطرفة والمضطربين نفسياً والجماعات العرقية المتمردة والانفصاليين الإقليميين. وقد تكون لدى مثل هذه المجموعات بعض المبررات والفرص للقيام بأنشطة هدامة وعنيفة تسبب الضرر وتنشر الذعر والفوضى، وقد تتوسع لتشمل دولاً ليس لها إلا علاقة عرضية بصراعاتهم.

لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية تملك أسلحة كيميائية أو بيولوجية، ولكنها تملك بالفعل ترسانة نووية ضخمة. ويُنظر إلى هذه الترسانة باعتبارها رادعاً للتهديدات النووية المباشرة ضد الولايات المتحدة الأمريكية، كما توفر أيضاً شكلاً من أشكال الضمانة النووية للدول الحليفة والموالية لها[27]. فهل لهذه الترسانة النووية دور في ردع استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية؟ يقال إن أحدث التوجيهات الرئاسية (الصادرة عن الرئيس الأمريكي)، بشأن موضوع استهداف الأسلحة النووية الأمريكية، والصادرة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1997 تشتمل على نصوص «تسمح بتوجيه ضربات نووية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عند قيام العدو بتنفيذ هجمات معادية تُستخدم فيها الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية»[28]. وعلاوة على ذلك، فقد ادعى العراق بأنه قد ارتدع عن استخدام الأسلحة الكيميائية أثناء حرب الخليج الثانية بسبب التخوف من الانتقام النووي الأمريكي (وربما الانتقام النووي الإسرائيلي أيضاً). ويشير وليم آركين (William Arkin) إلى أن الفكرة القائلة بأن مثل هذه الهجمات لا يمكن ردعها إلا بالتهديدات النووية قد أرضت غرور النظام العراقي[29]. وكان من الممكن أن يبدو الوضع مفاجئاً لو لم يكن عنصر الردع الحقيقي موجوداً وفاعلاً في هذه الحالة. وتتمثل المعضلة هنا في صعوبة تقدير أهميته مقابل العوامل الأخرى، والتي تشمل الصعوبات التقنية والعملياتية والتحذير الصادر من إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش إلى الرئيس العراقي صدام حسين، من أن أي إقدام على استخدام أسلحة الدمار الشامل سيكون مبرراً لتوسعة أهداف الحرب رسمياً لتشمل إطاحة النظام.

يصعب تحديد الكيفية التي يمكن للدول الغربية أن تتبعها لإطلاق تهديدات صريحة باستخدام الأسلحة النووية لردع استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وفضلاً عن الالتزامات القانونية بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول التي لا تملك أسلحة نووية، فإن الانتقام التلقائي قد أصبح صعباً، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار احتمال سوء توجيه مثل هذا الهجوم نحو الهدف المطلوب ومحدودية مردوده. ومع ذلك سيكون من غير الحكمة في الوقت نفسه أن يفترض أي معتد محتمل يُقدم على تنفيذ هجوم (كيميائي أو بيولوجي) أن شن مثل هذا الهجوم الذي يسبب معاناة كبيرة وخسارة هائلة في الأرواح، لا يولد الغضب الذي يجعل استخدام السلاح النووي احتمالاً حقيقياً. ومن المرجح في الواقع أن تعتمد الحكومات الغربية اعتماداً كبيراً على إجراءات عملية لمنع انتشار الأسلحة النووية وتطوير سلسلة من ردود الفعل العسكرية التقليدية والإجراءات الوقائية، للحد من الأضرار المحتملة التي قد تواجهها قواتها في ميدان القتال ومجتمعاتها بصفة أشمل.

وقد تبين منطق هذه التطورات في شباط/ فبراير 1998 عندما استعدت القوات الأمريكية والبريطانية لتوجيه ضربات ضد العراق لإجباره على رفع القيود عن عمليات التفتيش عن الأسلحة التي تنفذها الأمم المتحدة. ولم يكن لدى العراق وسائل فاعلة لمقاومة ضربات قوات التحالف، إلا أن الحلفاء كانوا يفتقدون "الإلمام المتفوق بالموقف" الذي كان سيتيح لهم تحديد كافة المواقع المحتملة للأسلحة الكيميائية والبيولوجية ومهاجمتها بكل ثقة؛ ولذلك اضطروا إلى الاعتماد على التهديد بشن غارات تأديبية تنطوي على المجازفة باحتمال تعرضها للإدانة والشجب من قبل المجتمع الداخلي في كلتا الدولتين ومن المجتمع الدولي باعتبارها إجراءات تعسفية. وفي الوقت نفسه دفع انعدام الثقة بإمكانية إزالة القدرات العراقية الهجومية بالوسائل العسكرية كلاً من إسرائيل ودولة الكويت للتعجيل باتخاذ إجراءات وقائية. وقد نجحت التهديدات عندما تم الجمع بينها وبين بعض وسائل الإقناع الدبلوماسية، إلا أن الوضع الاستراتيجي لقوات التحالف لم يكن مريحاً.

أدى الأسلوب الغربي في الحرب الذي يتسم بالرغبة في قصر العمل العسكري على المقاتلين المحترفين، إلى تحقيق انتصارات حاسمة. وليست الظروف المصاحبة للصراع المعاصر هي الوحيدة التي تقتضي - ضمناً - قدراً أكبر من التفاعل مع المجتمع المدني وصعوبة أكبر في الفصل بين العناصر المقاتلة وغير المقاتلة، بل نجد أن تجارب الحروب السابقة تقتضي هذه الجوانب نفسها، ومهما تكن نوايا الأطراف المتحاربة فإنه من الصعب الحيلولة دون انتقال آثار الصراع إلى المجتمع المدني. ويمكن تبرير الهجمات على إمدادات الطاقة ومراكز الاتصالات ونظام النقل والمواصلات بالحاجة إلى شل قدرات القوات المسلحة التابعة للعدو، وقلما يتوافر للجيوش الزاحفة نحو العدو الوقت أو الحرص على تفادي الموانع المدنية التي تعترض مسارها. بيد أن الأخطر من ذلك هو أنه عندما تتعرض دولة ما لحصار عسكري وتواجه الهزيمة المحققة في الحرب التقليدية، فإن الخيار الوحيد الذي قد يبدو متاحاً لها هو الهجوم على مجتمع الدولة المعادية. وتسهم هذه الأسباب جميعاً في تفسير الأسباب التي تجعل تاريخ الحروب في القرن العشرين مثبطاً بالنسبة إلى الذين يؤمنون بإمكانية استخدام القوات المسلحة لتحقيق نتائج حاسمة مع خضوع تأثيرات أنشطتها الحربية للاحتواء والتحكم فيها.

الفصل الرابع

حرب المعلومات

يتم في الوقت الحاضر عرض حرب المعلومات بصفتها شكلاً متميزاً من أشكال الصراع. وقد أضفت وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" عام 1992 الطابع الرسمي على هذا العرض، ويوجد الآن دليل ميداني للجيش الأمريكي (FM 100-6) مخصص للعمليات المعلوماتية[1]. وتعرَّف هذه العمليات بأنها: «عمليات عسكرية مستمرة داخل بيئة المعلومات العسكرية (Military Information Environment, MIE) وتسهم في قدرة القوة الصديقة على جمع المعلومات ومعالجتها والعمل على أساسها، كما تعزز هذه القدرة وتحميها، وذلك من أجل تحقيق ميزة لهذه القوات في كافة المجالات التي يشملها نطاق العمليات العسكرية. وتشمل العمليات المعلوماتية التفاعل مع بيئة المعلومات العالمية والاستفادة من قدرات الخصم في مجال المعلومات واتخاذ القرارات أو حرمانه منها»[2].

سوف تمنح بيئة المعلومات العسكرية قدرات لا يستهان بها لصغار القادة؛ إذ سيكون باستطاعتهم إرسال المعلومات من الأجهزة العسكرية المكافئة لتلفزيون المحطات الفضائية المباشر؛ حيث توجد قنوات للأرصاد الجوية ومعلومات حديثة عن الدفاعات الجوية، وعلى استنباط المعلومات من مختلف أنواع قواعد البيانات لتكوين فكرة عن أنسب الأماكن لهم في ساحة المعركة. لكن ذلك سيكون مجرد جزء واحد من بيئة معلومات عالمية، وهي عبارة عن شبكة معلومات عالمية النطاق تشتمل على مصادر المعلومات وسجلات حفظها (المحفوظات أو الأرشيف) ومشتركيها وبنائها[3]. وهنا نجد ترابطاً لم يسبق له مثيل يتجاوز الحدود القومية والمؤسساتية ويزيل الفوارق بين القطاعين المدني والعسكري.

يبحث هذا الفصل في فرضيتين؛ تنص أولاهما على أن ثورة المعلومات تعزز أفضل الجوانب في أسلوب الحرب الغربي، حيث تشجع التوجهات نحو تحقيق الكفاءة

واستخدام الأسلحة على نحو يتصف بحسن التمييز وقلة الخسائر. بينما تفترض الثانية أن ثورة المعلومات تكشف في الوقت نفسه عن أنواع جديدة من نقاط الضعف التي تغري العدو باستغلالها.

ثمة خطر في المبالغة سواء في حداثة "ثورة المعلومات في الشؤون العسكرية" أو بشكل خاص في الفارق الذي يمكن للمعلومات أن تحدثه بمفردها؛ فهي لا تستطيع بمفردها أن تبعث القوة والنشاط في القوات أو أن تدمرها أو تحميها أو تحركها، لكنها تستطيع أن توفر دعماً حيوياً لهذه المهام جميعاً. وقد سعى القادة دوماً إلى حماية قدرتهم على جمع المعلومات الحيوية ونقلها واستخدامها، مع العمل على مهاجمة معلومات العدو. ويتجه النقاش الدائر حالياً حول حرب المعلومات إلى تتبع المجالات المعروفة المثيرة للاهتمام؛ مثل القيادة والسيطرة، والاستخبارات، والحرب النفسية، وإلا فإنه يطرح أنشطة وفاعليات غير واضحة الأهداف إلى حد ما[4].

كما يتبع النقاش أيضاً اتجاه الجدل الدائر حول معظم الابتكارات، حيث بدأ بالطيران خاصةً ثم الأسلحة النووية، وحول دورها الرئيسي هل سيكون "تكتيكياً" لدعم القوات ذات الأغراض العامة، أم "استراتيجياً" بحيث تحقق النصر في الحروب بمفردها من خلال الهجمات المباشرة على أشد نقاط العدو حساسية. وهكذا يرى بعض المعلقين أن حرب المعلومات تقوم بدور الإسناد للعمليات العسكرية عموماً، بينما يرى آخرون أن "عمليات المعلومات الاستراتيجية" تحمل إمكانية الحسم بمفردها[5].

من العجز إلى الفائض

تتحول المعلومات شيئاً فشيئاً إلى مورد أقل امتيازاً مع توافر وسائل جديدة تمكّن المزيد من الناس من الحصول على أشكال وصيغ أخرى من هذه المعلومات. فبالإمكان الحصول على المعلومات العسكرية الطابع من المجال المدني والاشتراك فيها مع الصديق والعدو. وقد أصبح النشر المباشر لبيانات ذات قيمة استخباراتية عالية على قناة "سي إن إن" (CNN) وغيرها من القنوات الإخبارية أمراً مسلماً به. وقد فاق عدد وحدات

الاستقبال التجارية لنظام تعيين الموقع على الخريطة الدولية "نافستار" عدد وحدات الاستقبال العسكرية بنسبة كبيرة، وعلى الرغم من أنها لا تجاريها من حيث مستوى الدقة فإنها ماتزال جيدة.

وقد تقوضت المساعي المبذولة للحد من إمكانية الوصول إلى هذه الخدمات بسبب ضرورات وأمور تجارية ملحّة؛ من بينها الطلب على الضمانات التعاقدية ونمو التنافس. كما أصبحت هناك أشكال متطورة نسبياً من الترميز متاحة تجارياً لضمان سلامة الاتصالات ذات الحساسية المالية، وقد أسهمت في ضمان سلامة أنواع أخرى من الاتصال أيضاً.

ومع ظهور التصوير بالأقمار الصناعية أسهم الطلب على الخدمة المستمرة، التي لا تعوقها اعتبارات السياسة القومية، في الحد من المساعي المبذولة لوضع القيود. فإذا وضعت قيود كثيرة على صور الأقمار الصناعية الأمريكية فمن الممكن التحول إلى الخدمات الواردة من فرنسا والهند وروسيا. وقد فاق عدد عمليات إطلاق الأقمار الصناعية التجارية عام 1996 عدد عمليات إطلاق الأقمار الحكومية لأول مرة في التاريخ. وفي نهاية عام 1997 أطلقت شركة إيرث ووتش إنكوربوريتد (EarthWatch Incorporated) في ولاية كولورادو الأمريكية أول قمر تجسس مدني في العالم بواسطة صاروخ روسي، ويقال إنه يوفر تحليلاً عسكري الطابع، أما في أوقات السلم فيبدو أن هناك قيوداً محدودة على الصور التي تمكن حيازتها وتسويقها. وقد احتفظت الحكومة الأمريكية بحقها في تفتيش الزبائن الأجانب على الرغم من أنه ليس صعباً تصور كيف يمكن الاحتيال على أي قوانين متعلقة بحظر الصادرات، وأما في أوقات الحرب فقد تأمر الحكومة بغلق آلات التصوير. وقد يتم تشغيل ستة أقمار صناعية كهذه على الأقل في غضون بضع سنوات[6].

نظّم الجيش الأمريكي مناورة عسكرية في أيلول/ سبتمبر 1997؛ وقد صورت عدواً لا يملك قدرة فضائية عسكرية متناسقة، لكنه قادر على استخدام أقمار صناعية متاحة تجارياً للاتصالات والملاحة. وقد سلطت هذه العملية الضوء على المشكلات الناجمة

عن حرمان طرف من إمكانية الوصول دون الأطراف الأخرى؛ فقد كان العدو قادراً على تطوير شبكة اتصالات مثيرة للإعجاب باستخدام الهواتف الخلوية، ولم يلاحظ حدوث تشويش فيها[7] .

ومازال صور الأقمار الصناعية تطرح مشكلات خاصة تتعلق بالجمع والتفسير، لكن نظام "نافستار" سيحذو حذو أجهزة اللاسلكي والهواتف الخلوية وأجهزة الحاسوب الشخصية ويصبح محمولاً ومتوافراً على نطاق واسع[8] . فهناك في أنحاء العالم الآن حوالي 150 مليون جهاز حاسوب، بينما كان عددها منذ 25 عاماً مضت لا يتجاوز 50000، وتعادل طاقة بعض أصغر هذه الحواسيب حجماً، أنواعاً كانت منذ زمن ليس بالبعيد خاضعة لأشد قيود التصدير صرامةً. ويستخدم "الإنترنت" عددٌ يصل إلى 70 مليون شخص، ويعادل هذا الرقم عُشْر عدد الناس المستخدمين للهواتف[9] .

تتميز أنظمة المعلومات المدنية عادة بمستوى من جودة النوعية يدفع المؤسسات العسكرية إلى استعمالها؛ إذ يجد القادة أن المعلومات تصل من "هيئة الإذاعة البريطانية" (BBC) بسرعة تفوق السرعة التي تجتاز المعلومات بها التسلسل الهرمي العسكري حتى تصل بشكلها المصفى. كما يعتمد "البنتاجون" على الاتصالات التجارية في 95٪ من عمليات نقل معلوماته[10] .

يمكننا مشاهدة مدى اعتماد المال والتجارة والنقل والإمداد بالطاقة على سهولة أداء تقنيات المعلومات وانسيابيتها كلما تعطل أحد النظم الحرجة أو من خلال الاستعدادات التي اتخذت تحسباً لعلة الألفية. وسرعان ما يصبح الاتكال على الآخرين من منظور التفكير الاستراتيجي نقطة ضعف، وبالتالي يصبح هدفاً محتملاً للعدو. وقد أسهمت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في السبعينيات في جعل الدول الغربية تدرك فجأة مدى اتكالها على إمدادات النفط الخارجية. وأصبح "أمن الطاقة" هاجساً رئيسياً إلى أن أسهمت مصادر جديدة للإمداد وإجراءات صيانة الموارد الطبيعية في التخفيف من هذا التهديد. والآن – ودونما أي إنذار مسبق – جرت عملية التحول نفسها في مجال المعلومات من حالة الاتكال على الآخرين إلى كونها نقطة ضعف مستهدفة. وقد لاحظ

بعض المحللين السريعو الاستثارة أهمية نظم المعلومات المعقدة لكافة جوانب المجتمع الحديث، مما جعلهم يتصورون العواقب المترتبة على غيابها المفاجئ، واستنتجوا من ذلك أنهم قد وضعوا أيديهم على هدف طبيعي يمكن أن يستهدفه الطرف المحارب الذي يتمتع بالابتكار والدهاء.

التدخل في المعلومات

النظم المضادة للأقمار الصناعية

في الوقت الذي تعد فيه الأقمار الصناعية غير مسلحة ويسهل رصدها، فإنها لا غنى عنها في الملاحة والاستخبارات والأرصاد والاتصالات، وحالما بدأت هذه البنية التحتية العسكرية توضع في مدارات بالفضاء افترض الكثيرون أن المنطق العسكري يقتضي بذل جهد جماعي لإسقاطها. وقد قام كل من القوتين العظميين بتطوير نظم مضادة للأقمار الصناعية تتصف بالبساطة، وتواصل الولايات المتحدة الأمريكية جهودها لاستكشاف أنواع أكثر تقدماً.

وعلى الرغم من ذلك فمن غير المحتمل أن تكون هذه النظم صالحة للاستخدام على هذا النطاق بحيث تؤدي إلى أضرار كبيرة؛ فتدمير قمر صناعي في الفضاء هو بلا ريب عمل عدائي، ولذلك فمن المتوقع أن يؤدي إلى تصعيد الأزمة. وإذا لم تكن النظم المضادة للأقمار الصناعية قد خضعت لاختبارات شاملة من قبل فسيكون من دواعي الاستغراب أن يقدم الخصم على الاعتماد عليها. إذن ينبغي أن تتوافر الثقة بأن الهجوم سيؤدي إلى إصابة العدو بالشلل التام، دون أن يكون هناك مجال للخطأ في ذلك.

مايزال هناك من يعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف «تحارب مستقبلاً في الفضاء ومن الفضاء وفي أعماق الفضاء»، لكن ليس هناك من مبرر للافتراض بأنه أجدر بالتصديق مما كان الأمر عليه قبل أربعين عاماً عندما أعلن لأول مرة(11). لقد تطورت الأفكار المتعلقة بخوض معارك كبرى في الفضاء وتقرير مصير الأمم وتوجيه

مجرى التاريخ (ربما دون إضرار بالحياة على سطح الأرض) مع مَقْدَم عصر الفضاء وجرى إحياؤها بانتظام؛ ففي حزيران/ يونيو 1975 علق مالكولم كري من البنتاجون بقوله: «على مدى السنوات العشر أو الخمس عشرة القادمة لن يبقى الفضاء هو المنطقة الحرام الخالية من الإزعاج، كما هي الحال عليه اليوم»(12). وبعد عشرين سنة من الآن يمكننا أن نجد في مشروع "آفاق العالم الجديد" (New World Vistas) - وهو أحد مشروعات القوات الجوية الأمريكية - الزعم أن «ميدان الصراع قد انتقل من الأرض إلى الفضاء ومن ثم إلى الفضاء الإلكتروني (Cyberspace)»، كما أن رؤية "قوة المستقبل" سوف تحوي في نهاية المطاف الأسلحة الفضائية والبرية والمحمولة جواً التي يمكنها تسليط الطاقة الضوئية "الفوتونية" (photon energy) والطاقة الحركية (kinetic energy) والمعلومات على المنشآت الفضائية والأرضية. وسوف تتمثل مهمة العديد من أسلحة الفضاء والمعلومات في التدمير، بينما تتمثل مهمة أسلحة أخرى في إرباك العدو وخلق أكاذيب ستسهم في حماية قواتنا».

يتضمن نص هذه الوثيقة تأييداً ضئيلاً للتوقعات المبكرة حول أسلحة الفضاء. فإذا وُجِّهت أسلحة الطاقة الحركية إلى الأرض، فإن القاعدة الواضحة لهذه الأسلحة هي الأرض أيضاً، حيث تستخدم وسائل حالية مثل الصاروخ البالستي العابر للقارات (ICBM) الذي يستغرق زمن إطلاقه نصف الوقت الذي تستغرقه الأسلحة التي تطلق في المدار، وتكون تكاليف تجهيزه أقل بكثير.

ويذهب مشروع "آفاق العالم الجديد" إلى أن الأسلحة التي تعمل بالطاقة الموجهة توفر «مزايا مغرية مثل إمكانية إعادة الاستعمال والاستجابة بسرعة الضوء ومزايا التدريب والاختبار». ولكن، كما ظهر أثناء المناقشة الكبرى "لمبادرة الدفاع الاستراتيجي"، فإن نشر أجهزة الليزر والأجهزة البصرية وأنظمة التحكم في الفضاء «سينطوي على مشكلات كبيرة في الإمداد والتجهيز والتزويد والتدريب علاوة على مشكلات تعيين الأهداف والسيطرة». وسوف تكون التكلفة مرتفعة ومشكلات تخزين الطاقة هائلة.

وهناك سبل بديلة تتمثل في بناء نظام الليزر على الأرض ثم نشر مرايا لتحديد الأهداف في الفضاء، وسيكون ذلك أبسط من الناحية اللوجستية لأن المكونات الأكثر تعقيداً ستكون على الأرض وستسهم في زيادة القدرة على اختيار نوع الليزر. وهكذا إذا تم إرسال شعاع الطاقة الموجهة من الفضاء إلى الأرض، فإن ذلك يعني أنها أرسلت أولاً من الأرض إلى الفضاء، وأعيد بثها إلى الأرض بواسطة المرايا. وطبيعي تماماً أن مشروع "آفاق العالم الجديد" يقف قاصراً عن التأييد الفعلي لهذا النظام، فضلاً عن السعي لإقامة الحجج التي تقنع الكونجرس بتمويله.

وتعد الطاقتان الحركية والموجهة كلتاهما وسيلتين لمهاجمة الأقمار الصناعية مباشرة؛ فقد استُخدمت الطاقة الحركية في الماضي في النظم المضادة للأقمار الصناعية التي تضع القذائف أو الشظايا في مسار الأقمار الصناعية المعادية، وهي باهظة التكاليف لأن المركبات الهجومية معقدة، وتعتمد العملية على تحديد الهدف والتوجيه العالي الجودة، والأمر الذي يتمتع بأهمية خاصة هو ضرورة المحافظة على الجاهزية للإطلاق بأقصى سرعة ممكنة. أما النظم التي تعمل بالطاقة الموجهة فتتطلب قوة كبيرة (ميجاواط واحد أو أكثر) وأنظمة رصد وتسديد دقيقة التوجيه يتعين تطويرها، وبالإمكان تطوير أسلحة ذات طاقة موجهة تُطلَق من الأرض. ويوصي مشروع "آفاق العالم الجديد" بالقيام بذلك رغم عدم تركيزه على دراسة الإجراءات المضادة، مثل تقنيات التسلل والتخفي أو كيفية استخدامها.

وتذكر الوثيقة أن عدداً قليلاً من الدول يحتمل أن تقوم بتطوير نظم مضادة للأقمار الصناعية؛ والحقيقة أنه من الصعب فعلاً أن نتصور قيام أي دولة أخرى غير روسيا حتى بالتفكير في مثل هذا المشروع. والنظام السوفيتي الذي تم تطويره لم يهدد إلا الأقمار الصناعية التي تنتظم في مدارات دون مسافة 5000 كم، وقد شملت بعض الأقمار الصناعية التي تقوم بالتصوير الاستطلاعي ورصد الظواهر الجوية ودراسة سطح الأرض والاستخبارات الإلكترونية، علاوةً على مركبات الفضاء المأهولة برواد الفضاء. والأمر الأشد صعوبة هو أن نتصور كيف يمكن تعريض أقمار صناعية - في مدارات شبه

متزامنة (على ارتفاع حوالي 20000 كم) مثل "نافستار"، أو مدارات ثابتة (على ارتفاع 36000 كم) حيث يفترض وجود أنظمة اتصالات وإنذار مبكر - لخطر جدّي[13].

وتمكن مهاجمة المعلومات المرسلة من الأقمار الصناعية أو عبر نظمها عند نقطة استقبالها في الأرض، وقد يسعى الأعداء للتدخل والتشويش مستخدمين وسائل إلكترونية مصنوعة خصيصاً لهذا الغرض. وهناك وسيلة تدميرية أكثر بساطة باستخدام النبض الكهرومغناطيسي (EMP) الصادر من تفجير نووي لتعطيل كافة الاتصالات، وإن كان من غير الوارد الاستهانة بالوسيلة المطلوبة لتنفيذ ذلك والنظر إليها على أنها مجرد عمل من أعمال حرب المعلومات. كما أن توليد النبض الكهرومغناطيسي بوسيلة غير نووية - مثل مدافع إطلاق التردد اللاسلكي ذات الطاقة العالية (HERF) - يفتقر إلى القدرة الناتجة عن طرق التفجير النووي.

حرب المعلومات الاستراتيجية

قدّم جون دوتش (John Deutch)، بصفته مديراً للاستخبارات المركزية، وجهة نظره بأن الإلكترون هو «السلاح الحاسم الموجه توجيهاً دقيقاً»، ويمكن تسديده مباشرةً «إلى الهيكل القيادي والعقلي لنظمنا العسكرية وقواتنا المسلحة»[14]. لقد اشتهرت حنكة المتسللين [عن طريق الإنترنت] وكذلك مخترعو الفيروسات وبراعتهم على نحو مثير للخشية والانزعاج، وأصبح بإمكانهم استكشاف نقاط الضعف في أي نظام معقد على أمل أن تتيح لهم عملية الجمع بين هوية المستخدم وكلمة السر سبيلاً للوصول إلى منطقة محظورة. وتبدو الفيروسات الآن وكأنها "أحصنة طروادة" مخبأة داخل برنامج مضيف وتنطلق عند تنفيذ ذلك البرنامج، أو "ديدان" تقوم بمحو البيانات أو تبديلها حينما تحفر طريقها خلال ذاكرة النظام، أو "قنابل منطقية" تبقى كامنة في ملف قابل للتنفيذ إلى أن تنشط بواسطة حادثة معينة؛ كتاريخ معين مثلاً. إن أغلب الفيروسات "عجماء أو بكماء" وليست "ذكية"، وهي في الواقع تقوم بالتدمير عند اصطدامها بالبرامج أو البيانات، لكنها يمكن أن تصبح أكثر ذكاءً في نهاية الأمر بالاستجابة لبيئتها المحيطة بها داخل الحاسوب[15].

لقد أصبحت معارك حرب المعلومات الصغيرة أمراً مألوفاً تماماً؛ مثل حالة المتسلل العابث الذي يسعى إلى تغيير علامات الامتحان أو حسابات المصارف، أو المهووس باختراع الفيروسات، أو المبتزّ الذي يطلب من الشركات مبالغ ضخمة من المال عن طريق تهديدها بتعطيل برامجها الحيوية وإصابتها بالشلل. وقد استُهدفت شركة مايكروسوفت؛ الأمر الذي يوضح إلى حدٍّ ما خطر الاعتماد على الشركات المورِّدة التي تتمتع بالسيطرة على سوق البرامج والتي يسهل الإلمام بنظمها القياسية واستيعابها كما تشترك فيما بينها بنقاط ضعف معروفة. وتعاني شركات التبغ هجمات إلكترونية بشكل منتظم. وتكاد تكون أنظمة الاتصال في "البنتاجون" عرضة لمهاجمتها باستمرار من قبل "المتسللين" الذين ينظرون إليها على أنها تمثل تحدياً خاصاً لهم. إن معظم هذه الهجمات تفشل، وإن كان بعضها أحياناً يخترق حواجز الحماية الخارجية. ولعل الأجزاء الأخرى من الجهاز الحكومي تعاني مشكلات أكبر؛ فقد وجدت وكالة حماية البيئة عام 1996 فجأةً موقعها على الشبكة مغلقاً[16].

لا يصعب علينا تصوّر أن تلجأ الجماعات المتنفّذة داخل الدولة إلى هذه الأساليب والتقنيات نفسها لأغراض سياسية مكشوفة، ويمكن تطبيق هذه التقنيات حتى في الحرب النظامية[17]. فتعطيل أنظمة الدفاع الجوي، وإخراج الصواريخ عن مسارها، وترك القادة المحليين في حالة تعتيم وإصابة كبار القادة بالحيرة والإرباك عن طريق التدخل في البرامج الحاسوبية أو التسبب في أعطال مدمرة للأجهزة، كل ذلك له سحر وجاذبية واضحة يغري هذه الجماعات بالإقدام عليه. كما أن الخوف من الوقوع ضحية لمثل هذا الهجوم يشكل هو الآخر حافزاً قوياً لتوفير الحماية منه. وقد أشارت صحيفة صينية إلى الكيفية التي يمكن بها مهاجمة "قوة رقمية" بعد الحصول على طاقم من معدات الاتصالات، ومن ثم تتم سرقة معلومات العدو أو تحريفها وتشويهها[18].

أما خارج النطاق العسكري فإن حرب المعلومات الاستراتيجية يمكن أن تهدف إلى إحداث انهيار في النظام المصرفي أو فقدان السيطرة على حركة مرور الطيران أو تعطيل نقل الطاقة. وهناك أفكار أخرى تعتمد على براعة المعالجة والمناورة وتتدخل في مضمون العمليات المعلوماتية وليس في شكلها. وتسمح "الهجمات الدلالية"

(Semantic attacks) لطرف خارجي بالسيطرة على نظام يبدو لمن في الداخل أنه يعمل بصورة اعتيادية . وقد يتم تشويه الصور التلفزيونية لجعل زعيم ما من دولة معادية يبدو مضحكاً، كما يمكن إرسال إشارات مضلِّلة إلى كبار الموظفين التنفيذيين أو حتى إلى الجنرالات، ويمكن أيضاً إرسال أوامر مزورة إلى الوحدات الرئيسية، ونشر الدعاية المعادية حول جزء من أجزاء المجتمع في صفوف جزء آخر. لقد سعى أحد المؤلفين إلى تقديم دعاوى متعلقة "بحرب الأدمغة الحديثة" (neocortical warfare) التي «تسعى إلى السيطرة على سلوك أجهزة الدولة المعادية والتحكم في صياغته وشكله»، كما ينصبّ التركيز على عقول العدو بدلاً من قدراته وإمكاناته[19]، وهذا مستمد من الحرب النفسية.

من الممكن في هذه الحالات جميعاً تصور القدرات المعنيّة وهي تؤدي شكلاً من أشكال الأدوار المساندة في صراعات معينة، لكن من الصعب جداً أن نتصورها وهي تتولى بمفردها عبء حماية أمن الشعب بكامله[20]. لا تعد نظم المعلومات أهدافاً سهلة دائماً، وخاصة عندما يتعلم مستخدموها اتخاذ المزيد من الحيطة والتدابير الوقائية؛ وذلك بالتقليل من اعتمادهم على نظم منفردة، واللجوء باستمرار إلى عمل نسخ احتياطية من المعلومات الإلكترونية، وإبقاء عدد من خطوط الاتصال ومصادر المعلومات مفتوحة. وتتقبل أغلب المؤسسات الكبيرة الفكرة التي تفترض بأن عليها اتخاذ الإجراءات المناسبة للتحكم بإمكانية دخول الآخرين إلى الشبكة والحيلولة دون إساءة استعمالها، وللكشف عن الفيروسات وإزالتها، والعمل بصورة عامة على الحيلولة دون أن يؤدي أي قصور أو خلل - سواء كان مدبراً ومتعمداً أو لا - إلى عواقب مأساوية.

هناك قدر لابد منه من الشكوك والتساؤلات التي تحيط بأي محاولة للتدخل في شبكات المعلومات التابعة لطرف آخر. هل استهدفت يا ترى النظم المطلوبة؟ ما هو مدى اعتماد العدو عليها؟ هل يمكن أن يظهر التدخل قبل اللحظة الحرجة ومن ثم يتم تلافي حدوث أي أضرار؟ هل يحتمل أن نصبح ضحية الخداع المزدوج؟

لهذه الأسباب ستكون هناك معارضة في الاعتماد على عمليات حرب المعلومات وحدها مهما تكن درجة البراعة في رسم استراتيجيتها. ولكي يكون التعامل مع الأفكار

والخطط ناجعاً لابد من توافر الفهم للإطار المعرفي للهدف، وإلا فسرعان ما ينكشف للعدو عدم صحة الرسائل الزائفة. ومع اتساع المشاركة في المعلومات يمكن أيضاً أن يتسع نطاق المشاركة في أخطاء متعمدة، بل إن هذه الأخطاء قد تعود لتربك المرسل نفسه. وكلما زاد عدد الإجراءات والخطوات التي يتم اتخاذها في حرب المعلومات، زادت حساسية الحكومات والهيئات الأخرى وتصديها للخطر الذي يمثله التغيير المتعمد للمعلومات (وهذه مشكلة مألوفة في الجاسوسية). وقد يصل الأمر إلى مرحلة يسود فيها الشك في صحة أغلب المعلومات السليمة، وسيكون من المفارقات فيما لو تم رفض إدخال التحسينات العاجلة على إمكانية الوصول إلى المعلومات ونوعيتها بسبب عدم إمكانية الوثوق إلا بالنزر القليل منها[21].

وحتى لو أمكن إعداد وتنظيم حملة معلومات استراتيجية ناجحة فليس هناك ما يضمن أن ترد الضحية بأسلوب مماثل بدلاً من الرد بأي وسيلة متاحة لديها. كما أنه لا يمكن افتراض أن الرد على هذه الحملة - كما هي الحال بالنسبة إلى الأسلحة غير الفتاكة الأخرى - سيكون غير فتاك وبالدرجة نفسها. أضف إلى ذلك أن اللجوء إلى أشكال الحرب الإلكترونية التي تتطلب ذكاء ودقة لإصابة منشأة مهمة قد تنطوي على مخاطر لا ضرورة لها عند مقارنتها بوسائل أكثر بساطةً وأقل براعة وربما أشد عنفاً. ما الذي يدعوك إلى أن تكون متسللاً من خلال شبكة الإنترنت إذا كان بإمكانك أن تستعمل قنبلة؟ قد يتبين أن أساليب الإخفاء والخداع التقليدية هي وسائل أبسط وأقل تعقيداً لإرباك العدو.

قد لا تكون الدول الغربية المتقدمة هي الدول الأكثر تعرضاً لخطر الهجمات المعلوماتية، وإنما هي الدول التي يتزايد اعتمادها على تقنيات المعلومات، لكنها ماتزال مع ذلك متخلفة في إمكاناتها الطبيعية. وإذا أخذنا في اعتبارنا الحساسيات الماضية تجاه هذه القضية فليس من المدهش أن يكون الجنرالات الروس قلقين بشكل خاص بشأن تعرض بلادهم لهذا النوع من الهجوم، ولذلك نجدهم يحذّرون من خطر رد استراتيجي من نوعية مختلفة. يستشهد تيموثي توماس (Timothy Thomas) بباحث روسي يحذّر

من «العواقب المأساوية المحتملة لاستخدام عدوٍّ ما وسائل حرب المعلومات الاستراتيجية، سواء كان ذلك على مستوى نظم القيادة والسيطرة الاقتصادية أو الحكومية أو الإمكانات القتالية للقوات المسلحة، ومن أن روسيا تحتفظ بحقها في استعمال الأسلحة النووية أولاً في مواجهة وسائل الحرب الإلكترونية وقواها، ومن ثم ضد الدولة المعتدية ذاتها»[22].

وقد جاءت مهاجمة الروس لطائرة جوهر دوداييف زعيم الثوار الشيشان لأنه كشف عن مكانه باستخدامه لهاتفه النقال مثالاً على عدم إدراكه لخطر الاتصالات غير الآمنة.

وبالنظر إلى تضاؤل الحواجز باستمرار بين الشبكات المدنية والعسكرية يمكن الافتراض بأن هناك الكثير من الأمور المشتركة بين العمليات الهجومية والدفاعية سواء شُنّت الحملات ضد مؤسسات منافسة أو عصابات إجرامية دولية أو دول شريرة. إن توحيد شبكات المعلومات المدنية والعسكرية هو بحد ذاته تطور له أهمية كبرى، كما أن استعمال المؤسسة العسكرية المتزايد لحلول التقنيات التجارية الجاهزة يزيد من أخطار استيراد الفيروسات، وكذلك من فرص استخدام أنظمة مألوفة ذات نقاط ضعف معروفة. وسيكون هناك مبرر (قد يشمل أيضاً الحاجة إلى التعود على مواجهة آثار النبض الكهرومغناطيسي) يسوّغ استخدام شبكات منفصلة لأجل تدفق المعلومات البالغة الحساسية واتصالات القيادة والسيطرة الرئيسية. لكن الضغوط التي تمارس لتحقيق وفر في التكلفة ستؤدي إلى التقليل المطّرد على الأرجح من كميات المعدات العسكرية المتخصصة.

ولعل خير نصيحة للمؤسسة العسكرية هي أن تتعود على التعايش مع آثار الانفتاح المتزايد في المعلومات بدلاً من العمل على إيقافها الفوري وحرمان الآخرين منها. وقد بدأ الضباط الآن يتعلمون التكيف مع طبيعة الانتشار الشامل لوسائل الإعلام الحديثة، ولعلهم ذات يوم ينجحون في إظهار تصميمهم على ضمان الدقة المتناهية من خلال عرض أشرطة فيديو لهجمات "ذكية" على مراكز القيادة، وفي اليوم التالي يعلّقون على التقديرات التي توردها القنوات التلفزيونية للخسائر في الأرواح التي سقطت

ضحية لصاروخ آخر أخذ منعطفاً خاطئاً، وتحمل المحطات التلفزيونية نفسها ادعاءات جميع الأطراف المشاركة في الصراع، وهي بالطبع تعرض العمليات العسكرية سواء من منظور أولئك الذين يشنونها أو أولئك الذين تُشَن عليهم. وتتطلب سرية العمليات في هذه الفترة تستراً فعّالاً عليها من قبل وسائل الإعلام.

تؤكد هيئة الدفاع القومي أن تصدي «الولايات المتحدة الأمريكية لتهديدات حرب المعلومات قد يمثل التحدي الأكبر في الاستعداد للبيئة الأمنية خلال الفترة 2010-2020»، لكنها تضيف قولها: «إن التهديد منتشر وغير محصور ومن الصعب تحديده». وتدل مناقشتها لهذه النقطة وللموضوعات المتعلقة بها مثل "مراقبة الفضاء" على أن التفكير الحالي لم يتعدّ كثيراً كونه مجرد عملية إفصاح عن الأمنيات (ينبغي لنا أن نحرم عدونا مما نحتفظ به لأنفسنا)، دون تحليل واضح لما هو معرض للخطر فعلاً أو ما هو ممكن من الناحية العسكرية في المجالات التي تتجه إلى الخروج عن سيطرة الحكومات جميعاً. وقد حدثت أشد الآثار الاستراتيجية عمقاً لثورة المعلومات ليس بسبب حملة مقصودة أو تنفيذ خطة عامة، وإنما كنتيجة طبيعية للاختراق المتبادل الشديد فيما بين المجتمعات، وساعد على ذلك ليس طبيعة الاقتصاد العالمي فحسب وإنما سهولة الوصول إلى "الإنترنت" والمعلومات التي تحويها كذلك. ولا يحتمل أن يكون بالإمكان التحكم بعمليات تدفق المعلومات حول الأطراف المتحاربة وفيما بينها، ويؤدي ذلك إلى الإضرار بالمجتمع المغلق أكثر مما يُضرّ بالمجتمع المفتوح.

وباختصار فإن تعدد القنوات التي يمكن للمعلومات أن تمر من خلالها لا يسهم فقط في التقليل من الاعتماد على قناة واحدة وإنما يتيح أيضاً فرصاً للتحكم بتدفق المعلومات. ونجد أن من السهل جداً إنتاج المعلومات ونقلها وجمعها مقارنةً بسلع مثل الوقود والأغذية وقطع الغيار والذخائر التي هي عبارة عن موارد محدودة وتعاني عادةً عجزاً، ولا يمكن نقلها إلى الأماكن التي تشتد إليها الحاجة فيها إلا بوساطة أشكال محددة من وسائل النقل. وترتبط المشكلات على الأرجح بالوفرة أكثر مما ترتبط بالنقص؛ فهناك بضع "نقاط اختناق" بالمعلومات، وليس من السهل السيطرة على "قوة المعلومات"، كما لا يوجد "مركز جاذبية" يمكن استهدافه.

إن المؤلفات التي تدرس إدارة الحرب في المستقبل وتقتصر على الأسئلة التي تبدأ بـ : كيف وبماذا، ولا تسأل: من ولماذا، سرعان ما تفقد الصلة بالواقع. وفي بداية الثمانينيات وضمن إطار المناقشات الدائرة حول حرب الفضاء لاحظ مايكل ماي (Michael May) المشكلات الناجمة عن «إقحام الأحداث المثيرة التي تقع خارج سياقها الطبيعي، وهي غالباً ما تكون تقنية وأحياناً غير تقنية؛ مثل الانفجارين النوويين اللذين يحدثان على ارتفاعات عالية ويلغيان جميع الاتصالات، والألغام الفضائية التي تنفجر فجأة، والمخرّب الذي يدمر نقطة الاتصال الرئيسية. هذه الأحداث المثيرة لها أسس في الواقع، لكن إذا كان لنا أن نبقي على أي أمل بإنفاق أموالنا بصورة معقولة وواعية فعلينا أن نسأل عند النظر فيها: ما هي الظروف التي يمكن أن تقع فيها هذه الأحداث؟ وما الأمور الأخرى التي تحدث في تلك الأثناء؟ وما هو مدى استمرارية آثارها وسعة انتشارها؟»[23]

وقد انتُقد الكثير من الكتابات حول حرب المعلومات في الآونة الأخيرة لكونها «غير قابلة للتصديق»، كما اقتُرحت إجراءات يمكن أن تصيب العدو بالشلل أو الارتباك، لكن مع التقليل من الاهتمام «بالنتائج التي لا تكون متوقعة مطلقاً أو التي لا تنسجم مع الغرض الأصلي أو تكون عكسية»[24].

المعلومات والاختلاف

قدَّم الاستراتيجي الصيني القديم سن تسو (Sun Tzu) المحبب كثيراً لدى "محاربي الفضاء الإلكتروني الافتراضي" (cyber-warriors) الجدد وكذلك لدى المنظّرين الإداريين، كثيراً من الملاحظات المتعلقة بكيفية الحصول على المعلومات (أو من باب أولى على المعرفة) واستخدامها، ويشمل ذلك الكتمان والإرباك والخداع والتمويه، وبشكل عام المحافظة على الغموض[25]. ويمكن أن يبالغ في حمل كلامه على محمل الجد، ولنأخذ على سبيل المثال عبارات مثل قولهم: «اعرف عدوك واعرف نفسك ولن تتعرض في مئة معركة للخطر أبداً»، فقد ظهرت هذه العبارة في مطلع نص يدور حول حرب المعلومات في نشرة صدرت حديثاً عن هيئة الأركان المشتركة الأمريكية.

كـان سن تسـو يؤمن بأن بالإمكان الحصول على المعرفـة الكاملة، ومن ثم يمكن استخدامها لتقدير الحصيلة المحتملة لمعركة من المعارك من خلال عملية يمكن حينئذ وصفها بأنها تقدير نهائي. وبرغم ثورة المعلومات تبقى المعرفة الكاملة أمراً مستحيلاً (لأنه يجب دائماً اختيار المعلومات وطلبها من خلال أطر تصورية غير مكتملة)، بينما قلما يكون بالإمكان التنبؤ تماماً بنتائج المعارك، وحتى عندما يكون ذلك ممكناً فليس بالإمكان تفاديها دائماً[26].

لم يكن كارل فون كلاوزفيتس (Carl von Clausewitz) المنظر العسكري البروسي في القرن التاسع عشر يؤمن بأن بالإمكان حساب حصيلة الحرب. فقد تخلل تحليله إحساس قوي بعدم إمكان التنبؤ بمجريات الحرب وبدور المصادفة والتخمين والحظ. وقد ورد ذلك ضمن إطار مفهومه عن "الاختلاف" الذي يعدّ أدْوَم سمات الحرب وأكثرها بعثاً على الحيرة والارتباك؛ أي «جميع العوامل التي تميز بين الحرب الحقيقية والحرب على الورق». وقد أسهم عدم موثوقية المعلومات في حدوث هذا الاختلاف؛ إذ «إن العديد من تقارير الاستخبارات في الحرب متناقضة فيما بينها، بل وزائفة، وكثير منها غير مؤكد. وينطبق ذلك على جميع تقارير الاستخبارات، ويتأكد ذلك أكثر في أتون المعركة عندما تتناقض هذه التقارير فيما بينها ويُبطل بعضها بعضاً. وباختصار فإن معظم المعلومات الاستخباراتية يعد زائفاً، كما أن الخوف يبعث على تضخيم الأكاذيب وكثرة الأخطاء»[27].

هل يجسد عصر المعلومات فكرة انتصار سن تسو على كلاوزفيتس؟ إن الثورة في الشؤون العسكرية تبشر بمعلومات أكثر ملاءمة ودقة من حيث الزمن على كافة المستويات، وبالقدرة على الاتصال المباشر والمستمر والفوري من خلال تسلسل القيادة. إن المتحمسين على وشك الإعلان بأن "ضباب الحرب" قد انقشع وأن مشكلة "الاختلاف" قد حُلّت. وهذا أمر غير محتمل؛ ذلك أن هناك احتمالات حدوث سوء تفاهم وأخطاء، بينما يعني الاعتماد المتزايد على إدارة المعلومات أنه قد يتم تضخيم آثار أي أخطاء تقع.

وهناك مصادر جديدة للاختلاف؛ فنوع المعلومات التي ربما حلم القادة السابقون بتلقيها في وقت مبكر سيكون متاحاً بشكل شبه فوري. لكن قد يكون هناك الكثير

الكثير من النوع المغلوط من المعلومات والقليل القليل من النوع الصحيح منها، مما يستدعي استدراكه بطريقة أو بأخرى ومن ثم استيعابه من بين جميع ما يتم تلقيه. وهذه هي المشكلة السائدة لدى الاستخبارات وهي تضخيم الإشاعة أضعافاً مضاعفة، وقد تؤدي إلى الاتكال على المعلومات، حيث يفترض أن توفر المعلومة التالية مفتاح الحل النهائي وتيسر اتخاذ القرار الصعب. ويغدو الحدس والحس الباطني موضع ريبة واتهام أكثر فأكثر، نظراً لضعف مبررات وأعذار الجهل. لكن احتدام المعارك سيؤدي إلى عدم الرغبة في انتظار وصول المزيد من المعلومات أو الاستفادة من الفرص القليلة لدراسة المعلومات الواردة دراسة متعمقة، أو في معالجة الغموض والالتباس اللذين تعانيهما حتماً هذه المعلومات. وتؤدي زيادة كمّ المعلومات إلى سرعة فقدان وسيلة الاتصال الفعالة هذه لموثوقيتها؛ ففي عام 1994 أرسل رئيس الوزراء السويدي كارل بيلدت (Carl Bildt) رسالة بالبريد الإلكتروني إلى الرئيس بيل كلنتون، وهي أول عملية تبادل معلومات بالإنترنت من نوعها. لكن بما أن الرئيس كان يتلقى ما يصل إلى 2000 رسالة إلكترونية في اليوم فقد فاته الاطلاع على تلك الرسالة، مما دعا إستكهولم إلى الاتصال بواشنطن بعد يومين[28].

ثمة دلائل قوية على أن تقنية المعلومات تضع في اعتبارها شبكات الاتصالات الشديدة الازدحام، مما يجعل من الصعب على مجموعة واحدة أن تحتفظ بمصدر متميز للمعلومات، كما أن ذلك لا يتسم بالفاعلية في تحقيق الأثر المطلوب. وقد ورد أيضاً أن ذلك سيسهم في دعم المؤسسات التي تعتمد على شبكات الاتصال بينما يضع الصعوبات في وجه المؤسسات الأخرى التي يتميز تكوينها بمزيد من الهرمية. ويقال إن في ذلك تأييداً للحرب غير النظامية، لأنه يساعد المجموعات المبعثرة - وربما الصغيرة تماماً - على تنسيق أنشطتها حتى دون أي تنظيم رسمي. ومن نتائج عدم وجود قيادة مركزية أن يصبح من المستحيل شن هجوم حاسم. وقد يصبح ذلك حجة لصالح إقامة هياكل تنظيمية ثابتة في القوات المسلحة في الدول الغربية.

قد لا يفيد هذا النوع من التنظيم إلا عندما يكون هناك تماسك اجتماعي أو التزام بهدف واضح للمعركة؛ الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى الجمع بين أفراد شتّى.

والافتراض المطروح هو أن شبكات القتال - وليست الهياكل الهرمية التسلسل - تنطوي على مواجهة حشود قادمة من زوايا مختلفة وبأشكال مختلفة من الهجوم بدلاً من الهجوم المباشر[29] . ويشبه هذا استراتيجية حرب العصابات باستثناء أن مثل هذه الاستراتيجيات تتصور عادة مرحلة تكون فيها الوحدات المبعثرة قوية بدرجة تكفي لأن تجتمع في محاولة أخيرة للاستيلاء على السلطة . ومن الصعب أن نتصور كيف يمكن لأي جماعة أن تخرج عن كونها مجرد شكل من أشكال الإزعاج إذا لم يتوافر فيها مركز للقرار يتمتع بالسلطة .

على الرغم من أنه لا يوجد شك في أن ثورة المعلومات تضيف عبئاً آخر إلى كاهل كبار صانعي القرارات لأن عمليات اتخاذ القرارات وتوابعها ستكون أكثر شفافيةً ، فإنها ماتزال تتجه إلى تشجيع صنع القرار المركزي بدلاً من المشتت . وليس مستغرباً أن تدل الاستنتاجات الأولية من عملية " قوة العمل الحادية والعشرون " في الجيش على أن التعرف على موقف القوات الصديقة أسهل بكثير من التعرف على المواقع المعادية ، وأن الدمج الأفقي ليس بسهولة الدمج الرأسي نفسها ، وهذا أكثر فائدة لأحد أفراد القيادة العليا منه لأولئك المرابطين عند نقطة التماس ، وأن متطلبات الطاقة اللازمة للحفاظ على اتصال كتيبة مشاة راجلة بالشبكة الواسعة عالية جداً[30] . وحينما بدأ صانعو القرار يتفهمون تكاليف هذا المشروع ومصاعبه أصبحت "قوة العمل الحادية والعشرون" بمنزلة عملية انتقالية مهدت الطريق أمام "الجيش بعد التالي"[31] .

قد تسهم نزعة المركزية في "الثورة في الشؤون العسكرية" في تشجيع كبار الزعماء السياسيين على إدارة الأمور الدقيقة والثانوية[32] . وإذا استطاع كل فرد الاتصال والتحدث إلى كل فرد آخر بدرجة متساوية من السهولة فقد يصل الأمر إلى اتخاذ القرارات النهائية من قبل جهات ليست بالمستوى المطلوب من الكفاءة والاختصاص ، وإذا سمح للقادة في المواقع بممارسة حق اتخاذ المبادرات فسيكون رؤساؤهم في حاجة إلى ممارسة قدر كبير من ضبط النفس .

إن تحديد المستوى المناسب للقيادة ليس أمراً سهلاً وواضحاً على الدوام؛ فقد لاحظ المقدم دينيس ميرفي (Dennis Murphy) ظاهرة "الجندي الاستراتيجي" ووضح كيف أن مشاركة قائد فصيل بحري في مكافحة حريق في هاييتي، وسحب جندي ميت خلال شوارع مقديشو، وكذلك الطيار الذي أسقطت طائرته فوق البوسنة قد «شكل كل ذلك حافزاً دفع سلطة القيادة القومية إلى المشاركة»[33]. إن تفهم الانعكاسات السياسية للقرارات ذات المظهر التكتيكي يعد أمراً مهماً في الظروف التي يمكن أن يكون فيها للمعارك الصغيرة نتائج استراتيجية كبيرة، غير أن السعي إلى المبالغة في السيطرة على الحوادث الصغيرة والتي تكون مع ذلك معقدة قد يكون لها آثار غير مناسبة.

وحتى لو أن المعلومات "الكاملة" أعطتنا عدداً كبيراً من الأهداف فلابد مع ذلك من تحديد الأولويات. ولو تعين تغيير هذه الأولويات بشكل مفاجئ نظراً لورود معلومات جديدة، فقد تكون العواقب خطيرة في نظام من المتوقع أن يكون على مستوى من الكفاءة لا يترك إلا مجالاً ضيقاً للخطأ. وقد يكون الخط الفاصل دقيقاً بين مفهوم "في الوقت الملائم" ومفهوم "بعد فوات الأوان" في عمليتي برمجة الإطلاق والإطلاق. أضف إلى ذلك أن مسائل تخصيص الموارد تصبح أشد صعوبة عندما تكون هناك خطوط اتصال أفقية وعمودية في آن معاً. وإذا كان الواقع يقتضي أن يكون بإمكان وحدة برية صغيرة أن تطلب صاروخ "كروز" أو طائرة قاذفة من طراز الـ "شبح" (stealth)، فإن القادة الأعلى رتبة سيكونون حريصين على ضمان استخدام هذه القوة بحكمة وكفاءة أكثر مما لو كانت الوحدات تعتمد أساساً على إمكاناتها الخاصة.

ويمكن إيضاح الصعوبات بالرجوع إلى دراسة من إعداد ديفيد ألبرتس (David Alberts) كتب فيها بحماس عن الانتقال من صنع القرار تحت تأثير "عدم الوضوح" أو في حالة وجود معلومات منقوصة، إلى وضع يتم فيه صنع القرارات بمعلومات شبه "كاملة"[34]. كانت هذه الجملة بشكلها الذي نشرت فيه تحتوي على خطئين مطبعيين، الأمر الذي يوضح لنا مشكلات تحقيق الكمال في نقل المعلومات، وعلى الأخص عندما يشارك في ذلك البشر غير المعصومين من الخطأ.

يعد التفريق بين سهولة صنع القرار وجودة ذلك القرار أمراً مهماً، وتلقي المعلومات الجيدة والدقيقة التوقيت الترحيب دائماً، غير أنها لن تصل إلى مستوى الكمال أبداً. وقد تدفع نظم التحليل الفائقة السرعة صانعي القرار إلى اتخاذ أنواع معينة من القرارات دون وضع اعتبار للعوامل غير الخاضعة للقياس؛ مثل الروح المعنوية للقوات، ومطالب الحلفاء، والمزاج أو الجو السائد في الأمم المتحدة، وحالة الرأي العام المحلي والانعكاسات الاقتصادية لاستهلاك الموارد بمعدل مخصوص.

قد تتفاقم المشكلات إذا استُحدثت توقعات غير واقعية في الجوانب المعلوماتية للحرب، حيث يمكن أن يؤدي حدوث انقطاع في تدفق المعلومات إلى الإرباك. كما يمكن أن يحصل الاختلاف لأن الواقع الذي يواجه الوحدات في الحرب مختلف اختلافاً كبيراً عن العالم الإلكتروني الافتراضي في نماذج المحاكاة وألعاب الحرب الإلكترونية[35]. وسيكون من الحماقة الاعتراض على جني منافع ثورة المعلومات مادامت في المتناول وليست في موقع السيطرة.

عندما نعرف أنه لا يتم حل إلا القليل من الصراعات في معركة نهائية وفاصلة تزداد أهمية هذه العوامل الأخرى. فقد تبلغ الأهمية النسبية للاستخبارات أوْجَها مثلاً في العمليات التي تتم ضد المليشيات أو الإرهابيين أو المجرمين؛ إذ يندر في مثل هذه الحالات أن يكون توافر قوة ساحقة هو المشكلة. وتعتمد مثل هذه الجماعات على الخداع والاختفاء في مسعى منها لكسب عنصر المفاجأة في عملياتها، وقد يكون نوع المعرفة بمسرح المعركة المطلوبة لاشتباك وشيك بين القوات النظامية أقل فائدةً عندما يتعلق الأمر بتعقب إرهابي ماكر أو فرد متسلل من أفراد المليشيات؛ ففي الحالتين الأخيرتين قد تكون المعلومات المطلوبة من النوع غير المباشر أو الملموس، وليست من النوع الصريح أو المباشر، حيث لا يمكن تفسيرها إلا من خلال إلمام قوي بالثقافة والسياسة المحليتين. قد لا يكون للخصوم "توقيعات" يمكن التعرف عليها مما يقلل من أهمية المراقبة، وبدلاً من أن تعتمد الاستخبارات على الأسلحة الدقيقة التوجيه يمكنها الاعتماد على الدوريات الراجلة أو على العمليات الخاصة. ويتطلب "الإدراك الشامل للموقف" فهم التطورات الواسعة النطاق في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية علاوة على ترتيب الوحدات في القتال.

الفصل الخامس

الأمريكيون والحلفاء

ثورة المعلومات والقوة الأمريكية

تم حسم الحرب الباردة من خلال حرب المعلومات، وكان ذلك نتيجة ضعف المجتمعات المغلقة وانكشافها أمام الاتصالات المفتوحة. وكان يُنظر إلى العديد من التطورات السابقة في ميدان الاتصال - كالمذياع مثلاً - بصفتها أدوات طبيعية للدكتاتورية. لقد حرر المذياع الناس من الاعتماد على المصادر المحلية للمعرفة، مقلّصاً بذلك وبجرّة واحدة دور المصادر التقليدية للسلطة؛ ففي "المجتمع الجماهيري" اعتمد الناس على الأخبار الخارجية من خلال قناة السلطة المركزية التي كانت تتحكم بصياغتها، وما كان على الجماهير إلا أن تسمع صوتاً واحداً، وهذا الصوت لا مفر منه، واستطاعت هذه السلطة المركزية نفسها مراقبة الكلام غير المنضبط والأعمال التخريبية. كانت تلك هي الرؤية المتجهمة في رواية جورج أورويل (George Orwell) التي تحمل عنوان *«1984»*؛ فقد كانت شخصية الأخ الأكبر (Big Brother) تسيطر على بيئة المعلومات؛ غير أن الأمور لم تكن لتسير على ذلك النحو لأنه لا يمكن حجب دولة من الدول عن وجه التأثيرات الخارجية.

عُرف استخدام الأقمار الصناعية لجمع المعلومات في الستينيات بصفته تحدياً للسرية العسكرية السوفيتية؛ فقد كان بإمكان تلك الأقمار الصناعية تصوير المؤسسات العسكرية دون التعرض لأي أخطار، كما استطاعت رسم خرائط لكل بوصة من الأراضي السوفيتية متحدية بذلك الخرائط المتضمنة لأخطاء مقصودة تستهدف إرباك القوة الغازية وتضليلها، وكانت القيادة السوفيتية أقرب ما تكون إلى تبرير إقامة نظام مضاد للأقمار الصناعية منطلقة من خوفها من البث المباشر من الفضاء. وتبين أن أشد نقاط الضعف لدى النظام السوفيتي هي عجزه عن التشويش على برامج هيئة الإذاعة

البريطانية، أو عجزه عن منع دخول البرامج التلفزيونية الغربية إلى البيوت في الجمهوريات السوفيتية وفي دول أوربا الشرقية، حيث أسهمت هذه البرامج في تقويض أسس السياسة الرسمية بمجرد عرضها نظاماً بديلاً للحياة يتميز بقدر أكبر من الحرية والازدهار؛ ولم يكن ذلك يتطلب أي رسالة سياسية علنية.

إن عزل المجتمع عن المؤثرات الخارجية ليس بالأمر السهل مطلقاً؛ وحتى قبل ظهور الإنترنت كانت هناك أشكال جديدة من الاتصال هي وراء ظهور أنماط جديدة من الأعمال التخريبية، كجزء من السعي إلى نشر الرسائل السياسية وتفادي الرقابة. وهكذا استخدمت الأشرطة الصوتية عام 1978 أثناء الاضطرابات التي رافقت إطاحة شاه إيران، وأشرطة الفيديو في الثورة الفلبينية في أواسط الثمانينيات، وأجهزة الفاكس في الحملة ضد الجنرال مانويل نورييجا (Manuel Noriega) في أواخر السبعينيات[1]. وعندما تحركت الحكومة المكسيكية ضد أتباع زاباتا (Zapatistas)* في التسعينيات استعمل الثوار أجهزة حاسوب محمولة لإصدار الأوامر واستخدموا الإنترنت لإعلان مزاعم حول فظائع الحكومة استدراراً للتأييد من المنظمات الدولية. وقد نُظِّمت حملات إزعاج ومضايقة بالبريد الإلكتروني في نطاق السياسة القومية، ومن الممكن أن تتسع لتصبح على النطاق الدولي. وتتنامى هذه الاحتمالات مع سهولة بث المواد البصرية (التلفزيونية) والصوتية عن طريق الإنترنت.

تحظر الصين أجهزة الاستقبال الفضائية كجزء من كفاحها للجمع بين احتياجات الاقتصاد العالمي من الاتصالات وحاجة الحزب الشيوعي المفرطة إلى المحافظة على احتكار السلطة السياسية. وتسعى سنغافورة لإقامة أنظمة تتحكّم بالإنترنت لمنع نقل الرسائل السياسية غير المصرَّح بها وكذلك الكتابات والصور الإباحية، بينما تحاول "بورما" منع القيام بأي عمليات تصفح للإنترنت على الإطلاق. كما انزعجت المملكة العربية السعودية لتعذر منع وصول رسائل المعارضين المرسلة من لندن بوساطة الفاكس.

---

* إميليانو زاباتا (Emiliano Zapata) (1879-1919): ثائر مكسيكي، ومصلح زراعي، قاد حرب عصابات في الفترة 1911-1916. (المحرر).

تشجع هذه الأمثلة الفكرة القائلة إن ثورة المعلومات هي صديق المجتمعات المنفتحة، لكن ذلك لا يعني أنها قد غيرت من طبيعة السلطة الدولية. يؤكد كل من جوزيف ناي (Joseph Nye) ووليم أوين (William Owen)؛ وهما من أشد أنصار الثورة في الشؤون العسكرية تفاؤلاً، أن التقنية والتربية والتعليم ومرونة المؤسسات تزداد أهميةً مقارنة بمقاييس القوة التقليدية كالناتج القومي الإجمالي (GNP) والقوة العسكرية وعدد السكان والطاقة والأراضي والثروة المعدنية. يقول ناي وأوين: «إن الدولة التي تستطيع أن تقود ثورة المعلومات على النحو الأمثل ستكون أقوى من أي دولة أخرى. وفي المستقبل المنظور فإن تلك الدولة هي الولايات المتحدة الأمريكية»[2].

يجب التعامل بحذر مع الادعاءات التي هي من هذا القبيل؛ ذلك أن أهمية ثورة المعلومات لا تكمن في تجميع المعرفة من أجل المعرفة، وإنما في تأثيرها في الأشكال القائمة للقوة الاقتصادية والعسكرية. فالمعلومات ليست سلعة يمكن قياسها على الأرض أو المعادن أو الثروة، إنها المورد المطلق المتجدد الذي يأخذ صيغاً يسهل الوصول إليها مما يجعلها غير قابلة للاحتكار. ويزداد تعقيد وتطور نظم معالجة المعلومات وكذلك توافرها على نطاق واسع.

ويمكن إرجاع نقاط القوة الهائلة التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية إلى المزايا التي يتميز به موقعها وقوة نظامها السياسي وحيويته، وديناميكية اقتصادها وقوة النيران العسكرية الموجودة تحت تصرفها. ولعل نجاحها في إدارة ثورة المعلومات قد أسهم في تعزيز نقاط القوة تلك، لكنه لا يقدم أي بديل لها. وليس هناك ما يؤكد صحة زعم ناي وأوين بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون بفضل «خبرتها المتفوقة بساحة المعركة قادرة على الهيمنة عسكرياً، سواء كان مسرح المعركة أدغالاً ثلاثية الطبقات أو منطقة عمرانية أو شبيهاً بمسرح عملية عاصفة الصحراء»[3]. وتتمثل القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في حجم قواتها المسلحة ونوعية أفرادها وتدريبهم. ويعتبر "الفرق في المعلومات" مهماً بسبب المادة الأولية التي تستخدمها في عملها. ولا تتمثل المسألة الرئيسية في القدرة الإجمالية للولايات المتحدة الأمريكية التي تبقى بكل المقاييس ذات

الصلة مثيرة للإعجاب، بل في استخدامها الفعلي وفي كفاءتها للتصدي للتحديات خلال العقود القادمة. وقد تكون "المعرفة المتفوقة بساحة المعركة" غير واردة إذا كان هناك غياب ملحوظ لساحة المعركة في المستقبل. وموضع الخلاف هو الدور المتوقَّع أن تؤديه الولايات المتحدة الأمريكية في العالم. والعامل الرئيسي الذي يسهم في إعطاء الحرب التقليدية المستقبلية شكلها وصفتها هو كون الولايات المتحدة الأمريكية مشاركة أو غير مشاركة فيها بصورة مباشرة.

إذا تبين أن القوات التي تتبع نمط الثورة في الشؤون العسكرية محدودة الأهمية في الشؤون الدولية ذات الطابع اليومي فمن غير المتوقع أن توفر أساساً لترتيب جديد للسلطة الدولية. ولم تعد القوة العسكرية المجردة تُحترم بصفتها مؤشراً على السلطة السياسية النسبية. وفي الماضي كان إيراد أسماء أبرز منصات الإطلاق يعطيها شهرة لا مبرر لها على حساب عناصر أخرى عديدة للقدرة العسكرية كانت في أغلبها غير محسوسة؛ مثل الكفاءة اللوجستية وطبيعة العقيدة العسكرية والروح المعنوية والتدريب. وهناك الكثير الذي يمكن قوله دعماً للرأي القائل إن هذه المقاييس التقليدية غير النهائية للميزان العسكري قد تعرضت لمزيد من الشكوك بسبب الأهمية المتنامية للأسلحة ونظم المعلومات مقارنةً بالمنصات[4]. وعلى الرغم من إمكانية وضع معايير قياسية للثورة في الشؤون العسكرية يمكن على أساسها تقويم قدرات الدول، فإن الصعوبة الحقيقية تكمن في أنه لا يمكن الحكم على القوة العسكرية بشكل صحيح إلا على أساس الأهداف السياسية التي ترمي إلى تحقيقها[5].

النتائج المتوقعة لتشكيلات القوات العسكرية

إن تعزيز المعدات العسكرية وتكديسها الذي بدأ في الثمانينيات يدل على أنه قد وضعت الضوابط والمعايير الأساسية لتشكيلات القوات في معظم الدول الغربية، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية. ولن تتاح فرصة لفرض تغييرات جذرية جديدة إلى أن تبدأ هذه المعدات الجديدة نسبياً بالتآكل في الفترة 2010-2020، مع أنه يمكن إجراء العديد من التعديلات أو التغييرات الانتقالية قبل ذلك التاريخ. ومن هنا جاءت

الشكوى من أن ثقل البرامج التقليدية يؤدي إلى تقليص البرامج الطليعية. وقد حاول تقرير هيئة الدفاع القومي لعام 1997 البرهنة بقوة على أن التغيير لا يجري بالسرعة الكافية وأن هناك حاجة إلى الإسراع به[6].

سيبقى التجديد والابتكار باهظ التكاليف حتى وإن كان الأسلوب أو الطريقة المتبعة أكثر تركيزاً. ولهذا السبب سيتم البحث عن بدائل رخيصة التكلفة عوضاً عن منصات الإطلاق الباهظة وذلك لتنفيذ المهام البسيطة. كما سيتم تركيب نظم عالية الجودة على المنصات القائمة حالياً من أجل المهام التي تتطلب الكثير من الجهد والبراعة. وقد لا يتم استبدال بعض هذه المنصات بمثلها، ولكن بتحسينها ورفع كفاءتها ستستمر في أداء أدوار بارزة. وفي إطار الانشغال الحالي بالأنظمة المستقبلية تجدر ملاحظة أن القوات الجوية الأمريكية قد فكرت حتى في الاحتفاظ بالطائرة القاذفة الاستراتيجية طراز "بي - 52 إتش" (B-52H) في الخدمة حتى عام 2045، وهي فترة خدمة تقارب مئة عام[7].

خذ على سبيل المثال التحول المتوقع من الطائرات التي يقودها الطيارون إلى الطائرات بلا طيار لأغراض الاستطلاع والمراقبة والحرب الإلكترونية. كان هذا متوقعاً منذ بعض الوقت، أي منذ ظهور الطائرات الأولى الموجهة عن بعد أثناء حرب فيتنام. وقد أدت سلسلة من المشكلات التقنية والمشكلات المتعلقة بالموثوقية إلى الإصابة بخيبة الأمل. أما الآن فقد ازدادت الثقة بأنه قد تم التغلب على هذه المشكلات، لكن المعدات التي تحملها هذه الطائرات لكي تصبح مضاهية لإمكانات الطائرات التي يقودها طيارون مازال تجعل تكلفتها باهظة للغاية؛ فتكلفة طائرة "جلوبال هوك" (Global Hawk) الأمريكية مثلاً المصممة للطيران على ارتفاعات عالية قدّرت بـ10 ملايين دولار أمريكي. وتعتمد أهمية هذا النظام اعتماداً شديداً على موثوقيتها إجمالاً وقدرتها على البقاء سليمة في الأجواء المعادية وأنظمة معالجة البيانات التي يمكنها تفسير المعلومات ونشرها بسرعة[8].

لهذه التقنيات الجديدة انعكاسات مهمة على السياسة الصناعية؛ إذ كانت صناعة الدفاع القديمة تعتمد على برامج متخصصة وليس لها إلا استخدامات مدنية عَرَضية

محدودة. وتوجد إلى جانب هذه الصناعة الآن صناعة أكثر دينامية قد تمر خلال جيلين من التقنية في الوقت الذي تظل فيها أنظمة تأمين مشتريات الدفاع الرسمية تعاني آليات البيروقراطية. وعلى الرغم من أن قطاعي الإلكترونيات والحوسبة انطلقا ضمن خلفية من الاستثمارات العسكرية، فقد طورا الآن أسواقهما المدنية إلى حد أصبح معه حتى دور المؤسسة العسكرية الأمريكية ثانوياً. كما أن التفكير ضمن هذين القطاعين أصبح ذا توجه عالمي، وهما لا يضعان نصب أعينهما الأمن القومي أثناء قيامهما بتنظيم هياكل الأعمال فيهما. وهناك عدد من الشركات التي قد لا تكون مهتمة كثيراً بالعقود الدفاعية لأن هذه العقود ذات هوامش أرباح منخفضة، وتعاني بطئاً في عملية اتخاذ القرارات وعمليات تأمين المشتريات وصعوبة التعامل مع الأطر التنظيمية لها. ومن جهة أخرى فإن هذه الشركات تأخذ أمنها هي على محمل الجد، ويشمل ذلك مواكبة أحدث التطورات والمستويات والتنبه للعديد من المجالات المرتبطة بحرب المعلومات. وهكذا قد يكون بالإمكان عن طريق شراء ما هو متاح أو جاهز تأمين 80٪ من القدرات؛ ويشمل ذلك الحساسية نحو عدد من نقاط الضعف الممكنة. والاختيار الذي ستكون المؤسسات العسكرية بحاجة إلى القيام به على نحو متزايد هو ما إذا كانت نسبة الـ 20٪ الإضافية من القدرات تساوي الـ 80٪ المحتملة من الاستثمارات الإضافية والتأخيرات المطلوبة للنظم العسكرية المتخصصة. ويبدو من المحتمل أن الجهات المسؤولة عن الشراء مستقبلاً سوف تتحمل عبء شرح أسباب عدم الشراء من المخزون الجاهز.

وللثورة في الشؤون العسكرية أيضاً انعكاسات حاسمة على نطاق الأفراد؛ فهي تتطلب مختصين في مجال برامج الحاسوب ومشغلين بارعين، وتحديداً في المجالات التي يشتد فيها الطلب على أفراد مؤهلين من أشد قطاعات الاقتصاد المدني نشاطاً وفاعلية. يضاف إلى ذلك كثافة القوى البشرية المطلوبة لكثير من الطوارئ الأضيق نطاقاً، ومن الممكن أن نرى تكلفة القوات المتطوعة ترتفع ارتفاعاً كبيراً؛ الأمر الذي يسهم أيضاً في الحد من القدرة على القيام باستثمارات أطول أمداً. وهذا يؤيد تبني أسلوب تصوري ابتكاري للحفاظ على القوات بالنظر إلى أن مهارات تقنية المعلومات أصبحت شائعة الآن في الحياة المدنية، وسوف يتطلب إتاحة المجال أمام مزيد من

البحوث التجريبية أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإظهار استعداد أكبر مما أبدته حتى الآن لإغلاق القواعد وخفض القوات القائمة حالياً.

هل يستطيع غير الأمريكيين مواكبة الأمريكيين؟

يكاد يكون من المستحيل العثور على أي دولة أو مجموعة من الدول تملك من الإمكانات والموارد ما يمكنّها من مجاراة الولايات المتحدة الأمريكية في قدراتها في مجال الثورة في الشؤون العسكرية حتى وإن رغبت في ذلك. فقد أصبحت روسيا تعتمد وعلى نحو متزايد على قوتها النووية للمحافظة على أي شكل من أشكال القوة العظمى. وسوف تحتاج إلى سنين عديدة للتحول إلى قوة من المتطوعين أصغر حجماً تملك قدرات تقليدية متقدمة. وتقوم الصين بتحديث قواتها المسلحة، لكن من قاعدة متدنية جداً، رغم أنها أبدت - كما هو متوقع من أرض سن تسو - اهتماماً بالعمليات المعلوماتية تعويضاً عن نقاط الضعف التي تعانيها في جوانب أخرى من بناء قوتها[9]. وأفضل الدول قدرةً على اللحاق بالولايات المتحدة الأمريكية هي حلفاؤها الرئيسيون من دول أوربا الغربية والدول الآسيوية الواقعة في المحيط الهادي، غير أن هذه الدول تعاني أيضاً عوائق شديدة في مواردها وتواجهها متطلبات مهمة أخرى تشكل عبئاً على ميزانيتها العسكرية.

إن التحدي الماثل أمام كثير من الدول يتمثل في تحديد مستوى القدرة الإضافية التي تستحق استثماراً عسكرياً متخصصاً بدلاً من التعديل الأقل تكلفة للبرامج التي هي قيد التطوير في السوق المدنية. ورغم أن بعض القدرات المتعلقة بالاستخبارات والاتصالات وتحديد الأهداف قد أصبحت سهلة المنال وعلى نطاق واسع، يبقى غيرها شديد التخصص وعلى درجة من التطور تجعلها غير متاحة خارج النطاق العسكري الرفيع، بما في ذلك الأشكال البالغة التطور من تكامل النظم. وبصورة عامة ستكون هناك قدرات تقليدية هجينة تتم حيازتها بشكل انتقائي وبطريقة غير منتظمة أو منسقة.

وفي العـديد من القـوات المسلحة - ولعل القـوات الأمـريكيـة من بينهـا - قـد ينشـأ مستويان؛ أحدهما يتكيف مع الحرب المتطورة، والآخر وهو الأقل من حيث الإمكانات والمعدات فيُترك ليتصدى لبقية الطوارئ المعتادة الأكثر احتمالاً من غيرها. وقد تتضح هذه الفجوة داخل صفوف تحالف أو ائتلاف مكون من جهات يتوافر لديها الاستعداد والرغبة، بحيث تؤدي إلى حدوث جدل غير مريح حول توزيع الأدوار والمهمات.

من غير المتوقع لأي قيود توضع على حيازة أجهزة متقدمة أن يكون لها علاقة كبيرة بالمحاولات التي تبذل لأجل التنظيم الدولي للأسواق ذات الصلة؛ فصواريخ كروز مثلاً تعتبر إلى حدٍّ ما السلاح النموذجي للثورة في الشؤون العسكرية باعتبارها نظم إطلاق يمكن إطلاقها من أنواع مختلفة من المنصات وتحقق إصابات دقيقة بقليل من الأضرار الجانبية أو غير المباشرة، كما انتشرت هذه الصواريخ انتشاراً كبيراً خاصة على شكل صواريخ مضادة للسفن. ويسعى "نظام مراقبة تقنية الصواريخ" (MTCR) إلى فرض قيود (من خلال سياسة تصدير مشتركة) على الطائرات بلا طيار القادرة على رمي حمولة قصوى قدرها 500 كيلوجرام عبر مسافة 300 كيلومتر على الأقل. وبحلول عام 1998 ضم هذا النظام 29 دولة ويشمل كافة النظم القادرة على حمل أسلحة كيماوية أو نووية أو تقليدية. وعلى الرغم من أنه أسهم إسهاماً مهماً فيما يتعلق بالصواريخ البالستية فإن هناك حدوداً للمدى الذي تمكن توسعته ليشمل صواريخ كروز؛ إذ لا يمكن لهذا النظام أن يتعرض للطائرات، وكثير من أجزاء صواريخ كروز تشبه أجزاء الطائرات[10]. وفي تموز/ يوليو 1996 قامت 33 دولة بالتوقيع على "اتفاقية فاسينار لضوابط تصدير الأسلحة التقليدية والبضائع والتقنيات ذات الاستخدام المزدوج" (The Wassenaar Arrangement on Export Controls for Conventional Arms and Dual-Use Goods and Technologies). ولسوء الحظ لم يكن لهذه الاتفاقية أي فاعلية، وهي كما قال كل من وليم كيلر (William Keller) وجان نولان (Janne Nolan): «يتضاءل تأثيرها حيث لم تول العناية الكافية من قبل واضعي السياسات ولم تجد إلا السخرية من جانب "لوبي" الأسلحة»[11].

وليس من السهل تعداد التقنيات التي هي من طراز "الثورة في الشؤون العسكرية" ولا تأكيدها، ولذلك فهي لا تنسجم مع أي نوع من الأنواع التقليدية لاتفاقيات مراقبة الأسلحة. وقد سبقت الإشارة إلى نتائج إضفاء الطابع المدني على العديد من الأشكال المهمة لجمع المعلومات ونقلها. وفي هذا المجال يمكن الإمساك عن إعلان أو نشر بعض الإجراءات الإلكترونية المضادة والإجراءات المضادة لتلك الإجراءات. وقد كان أحد أدوار مراقبة الأسلحة أثناء الحرب الباردة هو التأكيد على بناء قوة دولية، ولهذا السبب كان توجه الاتفاقيات نحو ممارسة المحاسبة العامة.

العلاقات مع الحلفاء

قد تكون الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على مد نطاق الردع بأسلوب "الثورة في الشؤون العسكرية" لتغطية حلفائها بهدف إقناع الآخرين أنه لا طائل من وراء مواجهة الغرب في معركة تقليدية. وتكمن المشكلة في أنواع الصراعات التي لا يمكن ردعها بسهولة والتي لا يتوقع أن تستجيب للعمليات التي تتبع أسلوب "الثورة في الشؤون العسكرية"، فإذا قررت الولايات المتحدة عدم التورط فإنها مع ذلك قد تقدم الدعم اللوجستي والمعلومات الاستخباراتية والقوة الجوية. وكما حدث في الحرب العراقية-الإيرانية يمكن استخدام المعلومات الاستخباراتية العالية المستوى لتوجيه المعركة في الاتجاه المرغوب. وقد يكون الحلفاء أقل حماساً إذا كان دعم من هذا القبيل يقصر مساهمة الولايات المتحدة على العمليات التي تهدف إلى توسعة المصالح الغربية أو الدولية.

يشير كل من ناي وأوين إلى أنه بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية استخدام "تفوقها في مجال المعلومات" لتقديم الإسناد لقوات الحلفاء المحليين. كما أن توافر "إدراك الموقف" يؤدي إلى تحاشيهم شراء "نظام النظم" الخاص بهم[12]. ويكتب مارتن ليبيكي أيضاً عن الطريقة التي يمكن للولايات المتحدة الأمريكية بها «تقديم المعلومات التي تسمح لهم باستعمال الذخائر الذكية لتحقيق احتمالات الإصابة شبه الكاملة»[13]. وترى الولايات المتحدة أن تزويد الآخرين بإمكانية "إدراك الموقف" والتوجيه في عملية قصف الأهداف هو أمر له مغرياته الواضحة، لكن إذا كانت هناك

فجوة كبيرة بين القدرات الأمريكية وقدرات الحلفاء، فلن يكون بإمكان الولايات المتحدة حتى تقديم هذه المنافع؛ لأن الذين يتلقونها لن يكونوا قادرين على الاستفادة منها. وإذا أمكنت معالجة مشكلات العمليات المشتركة أو المتبادلة، فإنه لن يرفض ما هو معروض إلا قلة من الأطراف المشاركة في المعركة حتى وإن كان دون المستوى المثالي. وسيكون هناك شعور طبيعي بعدم الارتياح بسبب درجة الاعتماد الكبيرة على قوة لم تلتزم التزاماً تاماً بالمعركة وإنما اتبعت برنامجها الخاص بها.

قد تبدو المعالم البارزة لأحد المواقف من وجهة نظر مشاهد ما مختلفة تماماً عما يراه مَنْ هو في وسط المعمعة. فقد لوحظ في المراحل الأولى من الصراع البوسني أن الاستياء ما يلبث أن يستفحل عندما يظهر أن الولايات المتحدة الأمريكية تنصح - بل وحتى إنها تضغط على - الحلفاء لتعريض قواتهم لأخطار معينة ليست هي على استعداد لتعريض قواتها لها. وإذا أخذنا في الاعتبار الطبيعة المركزية "لنظام النظم" فإنه قد يكون هناك قلق من أن واشنطن كانت تتولى المسؤولية الفاعلة حتى عندما كانت التزاماتها في موقف من المواقف محدودة تماماً. ولم يكن الحلفاء ليستسيغوا أداء دور "حاملي الرماح" ليساعدوا على إضفاء مظهر التحالف؛ ويدللوا على أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تتصرف بدافع من مصلحتها الفردية، ومع ذلك يُنظر إليهم على أنهم غير أكفاء عندما يتعلق الأمر بمشاركتهم في الأدوار التي تتطلب مستويات تقنية فائقة.

نظراً لهذه الأسباب جميعاً فإن القليلين هم الذين يحتمل أن يقبلوا مسبقاً الاعتماد على النظم الأمريكية وإن كانوا في أوقات الأزمات لا يجدون مناصاً من قبول ذلك. ويبذل أهم حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية جهدهم لمواكبة هذه التقنيات وتبنيها حيثما أمكنهم ذلك، ولو لأغراض التنسيق في العمليات المشتركة ولإيجاد منفذ إلى عملية صنع القرار الأمريكية في أوقات الأزمات والحرب، وسيصبح ذلك مشاركة تجعلهم يؤخذون كحلفاء على محمل الجد.

خلاصة

الثورة في الشؤون الإستراتيجية

يتمثل الموقف الرسمي الأمريكي في أنه ينبغي للقوات التي تصل إلى المستوى الأمثل الذي يؤهلها لخوض حرب تقليدية واسعة النطاق أن تكون قادرة على إنجاز مهام أخرى. وبالتالي فإن برنامج "الرؤية المشتركة 2010" (Joint Vision 2010) وهو القالب أو النموذج المعياري المعد لتطوير القوات المسلحة الأمريكية، يسعى للاعتماد على «نقاط القوة الأساسية للبلاد المتمثلة في الأشخاص ذوي الجودة النوعية العالية والتطورات التقنية في عصر المعلومات» بتطوير أربعة مفاهيم للعمليات هي: «المناورة المتفوقة، والقتال الذي يعتمد على دقة الرمي، والحماية المتكاملة الأبعاد، والإمداد اللوجستي المركز». ويدعي أن تطبيق هذه المفاهيم سيوفر «هيمنة كاملة النطاق»؛ وهي القدرة على السيطرة على عدو ما من خلال سلسلة من العمليات العسكرية[1]. إن خوض حروب كبيرة كأولوية يفترض - كما بينته "هيئة الدفاع القومي" - أن الهدوء النسبي الحالي في الوسط الدولي قد لا يكون أكثر من "فترة هدوء مؤقتة"، وسوف يظهر في نهاية المطاف "ند منافس" مستعد لتحدي السيطرة الحميدة للولايات المتحدة الأمريكية. وقد تكون العواقب وخيمة إذا حدث تقصير في استغلال هذه المرحلة لأن الانشغال بالتوجهات الأخيرة للاضطرابات المدنية أدى إلى السعي وراء المثيرات الثانوية التافهة[2].

سوف ينشأ هذا النوع من التدهور في البيئة الاستراتيجية ليس نتيجة للتقصير في الاستثمار العسكري فحسب، وإنما في الاستثمار السياسي أيضاً، ومن المرجح أن يتم تفادي حدوث مواجهة كبرى في وقت ما في المستقبل البعيد إذا تم إيلاء اهتمام دائم لتدعيم وترسيخ الجوانب الأكثر إيجابية في المسرح الدولي الحالي. فإهمال الأحداث الطارئة الصغيرة النطاق قد يزيد من احتمالات وقوع الأحداث الطارئة الواسعة النطاق. وفي المرحلة الأولى يعتمد خفض المستويات العامة للعنف ومنع تفاقم الصراعات الإقليمية على الدبلوماسية المحنكة، غير أن هذا قد يحتاج أيضاً إلى دعم بالقوة

العسكرية. وبناء على هذا الافتراض ليس من الحكمة النظر إلى الأحداث الطارئة الصغيرة نسبياً - لكنها منتظمة الحدوث تماماً - على أنها ثانوية ومن المخلفات، لاحتمال أنه قد يقع حدث طارئ واسع النطاق خلال عقدين من الزمان[3]. انعكست هذه الصفة الثانوية في عبارة "العمليات العسكرية خلاف الحرب" (MOOTW) التي حلت محل عبارة "الصراع الخفيف الحدة" التي تحمل درجة مماثلة من التضليل والإيهام؛ فهذه العمليات ذات طابع حربي بلا ريب[4].

وبدلاً من أن ننظر إلى هذه الحوادث والحالات الطارئة على أنها حالات أقل وروداً، يجدر بنا تقدير المتطلبات الخاصة لهذه الطوارئ ذات النطاق المحدود من معدات متنوعة وتدريب وقواعد اشتباك[5]. ويمكن لهذه الطوارئ أن تنشأ من الصراعات بكافة أشكالها وأحجامها، وهي تشير إلى المجالات التي يكون فيها للحجم المقيس من حيث المدخل (التزامات القوات المسلحة النظامية) علاقة ضعيفة بحجم المخرج (التأثير الاجتماعي) والتي يغلب عليها جميعاً الطابع السياسي إلى درجة كبيرة. أما من ناحية الزمن فإن متطلبات بناء التحالف - ومعها المفاوضات على الأهداف ومبادئ القتال وتقاسم الأعباء - ستؤثر في السرعة التي يتم بها المباشرة بتنفيذ عملية من العمليات، بينما يتطلب دعم الاستقرار استمرار الحضور لفترة طويلة. وبالنسبة إلى المكان فتتم إدارة معظم العمليات على بعد مسافة من الوطن الأم. ومعنى ذلك أنها تأخذ شكل عمليات التدخل السريع، بالاعتماد على القوات المتوافرة، مع التركيز على الإمداد والتجهيز[6]. ولذلك فإن تبني أسلوب فاعل يتطلب إيفاد قوات مهمات بحرية إلى مناطق الأزمات، إضافة إلى القواعد الخارجية فيما وراء البحار والمستودعات الموزعة المواقع مسبقاً، لكي تسمح بسرعة الرد وتقليل الاعتماد على القيود اللوجستية المسببة للإرباك.

إن الجمع بين القوة العسكرية المتفوقة والطموح السياسي المحدود يسمح في الظاهر للولايات المتحدة الأمريكية بالترف الاستراتيجي المتمثل في قدرتها على وضع خطط للحروب المستقبلية على نطاق واسع وفقاً لرغباتها؛ فإذا لم يتطابق أحد الصراعات مع القالب أو المعيار الذي وضعته واشنطن، فإن بإمكانها اختيار عدم التورط. وثمة تنافس

هنا على الموارد والثروات. فإذا تجاوز الجهد المبذول في تقنيات الثورة في الشؤون العسكرية الحد المعقول، فإن أعداد منصات الإطلاق والأسلحة يمكن أن تهبط إلى حد لا يبقى معه كتلة حرجة لأنواع معينة من القوات، ويصبح الوفاء بالاحتياجات الأساسية من القوى البشرية غير ممكن. وينبغي القول إن من المرجح أن يشكّل ذلك مشكلة للحلفاء أكثر مما هو كذلك للولايات المتحدة نفسها. وتتطلب معظم الأدوار التي يتعين على القوات المسلحة التحضير لها في أغلب أصقاع العالم استخدام سلاح المشاة. وهذه هي الحال حيثما كانت المشكلة تتعلق بالنظام المدني، سواء في الوطن أو في بلاد مجاورة أو فيما وراء البحار. ويجب أن يكون حضور القوات جلياً للقيام بالعديد من الأدوار التي يعتبر فيها هذا الحضور مهماً، حتى وإن لم تتوافر في هذه القوات الكفاءة للقيام بهذه الأدوار. وقد تصل تكلفة السعي لتطوير "نظام النظم" بمفرده إلى ما يعادل ثلث ميزانية الدفاع.

ينبغي عدم المبالغة في تصوير التناقض القائم بين هذه المتطلبات المترتبة على القوات وتطوير القدرات بأسلوب الثورة في الشؤون العسكرية. ومن حيث المبدأ ينطبق الكثير من سمات الثورة في الشؤون العسكرية على الأحداث الطارئة الضيقة النطاق، وخاصة فيما يتعلق باستخدام الاستخبارات والمراقبة وفي الاستخدام الانتقائي للمدفعية والقوة الجوية. ومن المعقول أن تكون القدرات ذات الاستخدامات الأوسع نطاقاً؛ مثل الأسلحة ذات التوجيه الدقيق وإمكانات القيادة والسيطرة والاتصالات والحواسيب والاستخبارات، هي المجالات ذات الأولوية للاستثمار المستقبلي[7]. أضف إلى ذلك أن هناك ما يؤيد تخفيض حجم وحدة العمليات المعتادة في سائر أشكال القتال المستقبلية (الألوية بدلاً من الفرق، وأسراب الطيران بدلاً من الأجنحة، والمجموعات القتالية الأصغر حجماً)[8].

ولن يستخدم استثمار الولايات المتحدة الأمريكية الحالي لأموالها في القدرات العسكرية التقليدية إلى درجة تقارب الحد الأقصى، لأن الدول تبذل وسعها لتفادي هذا النوع من الحروب. وتدل ثورة التوقعات التي سببتها حرب الخليج الثانية على أن

مضامين قبول تحدي الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة تقليدية هي مضامين مفهومة تماماً. وليست هذه بالمسألة العادية لأن تأثير الردع يعدّ كبيراً، ولا يؤدي عدم استخدام إحدى القدرات إلى اعتبارها غير واردة أو مناسبة. فالأسلحة النووية لم تستخدم بدافع الغضب منذ عام 1945، غير أن وجودها كان له آثار استراتيجية عميقة، حيث ساهمت في ضمان عدم حدوث حروب معينة، بينما بقيت حروب أخرى محصورة أكثر مما لو كانت الحال خلافاً لذلك.

هذه الدراسة معنية بمدى واقعية احتمال وقوع حرب متحضرة نسبياً تسهم في وقوعها "الثورة في الشؤون العسكرية" دون تلطيخها سواء بالتدمير الذي تحدثه الحرب النووية أو الطبيعة التخريبية القائمة للإرهاب أو حروب المليشيات، أو بالحرب الاحترافية التي تخوضها الجيوش المحترفة، أوحسب تعبير باسيفيتش (A. C. Bacevich) الساخر: «حرب الخليج الثانية معادة المرة تلو المرة»[9]. ولا يتمثل موضع الخلاف هنا في مدى ملاءمة العديد من النظم المرتبطة في الوقت الحاضر بالثورة في الشؤون العسكرية، فمن الصعب تصور وقوع أي صراع تشارك فيه القوات الغربية لا يريد فيه القادة الحصول على أفضل المعلومات واستغلالها، وتحديد أهداف قواتهم بدقة وإبقاء الخسائر ضمن حدها الأدنى. إن المشكلة تكمن في المدى الذي سيقاتل به الخصوم مستخدمين الأسلوب نفسه.

لقد مثلت إدارة الحروب في أحيان كثيرة ومنذ الحرب العالمية الثانية تقليداً من تقاليد القتال، كما اتسمت عمليات حرب العصابات والإرهاب بدرجة متزايدة من التطور والتجديد أيضاً، وقد استخدمت في العديد من الحروب الحديثة الأسلحة الكيماوية أو الصواريخ البالستية أو ببساطة أي وسائل متاحة بإمكانها إيقاع أعداد كبيرة من الخسائر البشرية. إن الأسلوب الغربي في الحرب المعزز بالثورة في الشؤون العسكرية يعني المبادرة إلى القيام بالعمليات قبل قيام الأعداء بعملياتهم، وإلى استخدام الأسلحة التي تطلق من مسافات بعيدة بدلاً من قوة النيران المتناسقة؛ مما يحد من دور القوات البرية في المعارك ويقلل من الاعتماد على الإمداد والتجهيز، ويحقق نتائج سريعة لا لبس فيها،

ويسهم في التفريق بوضوح بين المقاتلين وغير المقاتلين. لكن ينبغي أن نضع في المقابل التوجه نحو الصراعات التي تنطوي على التفاعلات المعقدة مع المجتمعات المدنية لكافة الأطراف المشاركة؛ الأمر الذي يقف ضد المساعي المبذولة للحفاظ على التفريق الواضح بين المقاتلين وغير المقاتلين.

لقد أسهمت المحاولات المبذولة لإبهار صانعي السياسات بنظم غريبة جداً تبشر بمستقبل مختلف جذرياً عن الحاضر في وضعهم في حالة تيقظ، والمتوقع أن ينفروا منها بدلاً من التحمس لها. يشير دوجلاس لفليس (Douglas Lovelace) إلى أن الظهور المفاجئ لمفاهيم مثل "الحرب المباغتة" (pop up warfare) و"الحرب اللاسعة" (fire ant warfare) و"التقنية الدقيقة" (nano-technology) قدم القليل الذي يمكن لصانعي السياسات تفهمه في «احتياجاتهم المعاصرة لصنع القرارات»[10]. وفي الواقع تسهم الشكوك وعدم الوضوح في الظروف السياسية في حفز الثورة في الشؤون الاستراتيجية أكثر مما تسهم في ذلك سرعة التغيرات التقنية، وعلى المخططين العسكريين أن يأخذوا في اعتبارهم الأعداء المحتملين من الإرهابيين المتعصبين إلى القوى الكبرى غير الموالية. كما يجب عليهم الاستعداد لمواجهة الأعمال العدوانية التي يمكن أن تشمل نطاقاً يتراوح ما بين وسيلة التفجير المرتجلة في مركز تسوق إلى كمائن حرب العصابات إلى المعركة التقليدية إلى تبادل القصف النووي، وربما حتى إلى الحرب الإلكترونية الموجهة ضد أنظمة معلومات حرجة.

إن التبدلات الحاصلة في الأعداء وفي أنماط الحرب لا نهاية لها؛ فقد يحصل الإرهابيون على أسلحة الدمار الشامل، وقد تقوم الدول "الخارجة على القانون" بزرع قنابل في الأماكن العامة، أو لعل متسللاً شريراً يخترق شبكات الحاسوب التابعة للمؤسسة العسكرية في إحدى الدول، بينما يمكن لعصابات المخدرات أن تتسلح لخوض معارك ضارية. وتحتاج الحكومات إلى مجموعة من القدرات التي يمكن أن توفر المرونة والتنوع الضروريين للتصدي لهذه السلسلة الواسعة النطاق من الطوارئ. وكلما امتزجت الحرب بالنشاط المدني المعتاد - سواء في هيئة مليشيات بدلاً من القوات

النظامية أو شبكات إجرامية دولية تطور جيوشها أو معلوماتها الاستخبارية العسكرية الخاصة بها والتي يتم جمعها باستخدام نظم متاحة تجارياً - كان الرد بالوسائل العسكرية التقليدية أشد صعوبة.

ثمة تباين كبير بين الاتجاه نحو عزل المؤسسات العسكرية الغربية - التي يعمل فيها متطوعون وهي مصممة على حصر الحروب في المقاتلين من كلا الطرفين - عن المجتمع الأوسع نطاقاً، وبين الطابع الاجتماعي للصراعات الأكثر احتمالاً. وينطبق هذا على الافتراض أن بإمكان الدول الغربية - ولو في الآونة الحالية على الأقل - أن تختار أعداءها وأنها غير مضطرة إلى القتال بشروط غير شروطها هي. ولا داعي لقبول الدعوة إلى الحرب إلا بشروط معينة؛ إذ يجب أن يوفر الرأي العام المساندة والتأييد، كما ينبغي أن يأخذ الصراع شكل التنافس والتباري بين قوات تقليدية على مستوى عال من الاحتراف. ويجب أن يقوم القادة العسكريون برسم استراتيجيات لا تقتصر على حصر مستويات خسائرهم في الحدود الدنيا فحسب، بل تحترم أيضاً التوقع الذي يصل إلى حد الافتراض الأدبي بأنه سيتم توجيه النيران بدقة ضد أهداف ذات أهمية عسكرية واضحة فحسب.

تعد وجهات النظر هذه ملائمة للكيانات السياسية التي لا تواجه الخوف أو اليأس أو حب الانتقام أو الغضب، والتي تستطيع المحافظة على الإحساس بالانسجام والتناسب بين المصالح المعرضة للخطر وإنسانية الخصم. وهي ليست بالضرورة وجهات نظر أولئك الذين يمكن أن تواجههم الدول الغربية في القتال. إنها تعكس إلى حدٍّ ما تجرداً بديهياً عن مصادر الصراع والعنف في العالم الحديث، ووجهة نظر مراقب مهتم لا مشارك ملتزم. قد يسود ضبط النفس وإحساس عميق بكبح جماحها عندما يتعلق الأمر باستخدام القوة المسلحة، غير أن ذلك محكوم بشروط أيضاً ويمكن أن ينهار في ظروف الاضطراب السياسي. وعلى الرغم من احتمالات تغير تقنيات القوة المسلحة وأشكال تنظيمها، فإن استعمالها أو الاعتماد عليها مايزال يثير العواطف والأحاسيس التي لا تنحصر بزمن معين. ومايزال تأثيرها في الأحداث السياسية يعتمد على القدرة الفعلية أو المجربة على إحداث الخسائر والأضرار في الأرواح والممتلكات.

قد تكون هناك مبررات للشعور بالارتياح لو أن الأطراف المتحاربة استهدفت بعملياتها تدفق المعلومات؛ لكن لسوء الحظ يتوقع كذلك أن تلجأ هذه الأطراف إلى أي طرق مسببة للأذى في مسعى منها لإيجاد إحساس بعدم التناسب والانسجام بين السكان وتفكيك التحالفات المتعددة الأطراف. إن "الثورة في الشؤون العسكرية" لا تنطوي على احتمال حدوث حرب افتراضية من خلال إيجاد وضع تعتبر فيه المعلومات هي الأمر الوحيد الذي يتصف بالأهمية، بحيث لا يبقى هناك شيء يبرر خوض الحرب سوى المعلومات. فالأرض والرخاء الاقتصادي والهوية والنظام والقيم ماتزال عناصر مهمة، وتمثل اختبارات نهائية للفوز بالحرب، والحرب ليست أمراً افتراضياً يجري لعب أدوارها على شاشات الحاسوب، وإنما هي أمر مادي محسوس بقوة، وهذا هو سبب نزوعها إلى العنف والتدمير. قد يكون الموقف في الغرب من هذا الاحتمال أقل فاعلية أو عنفاً لتفادي التورط في الصراعات التي تحمل بين طياتها خطر التحول إلى النوع الخطأ من أنواع الحرب. لكنها لا تكاد تعد "ثورة في الشؤون العسكرية" إذا كانت تدفع بمعظم أولئك الذين يتبنونها إلى تجنب أغلب الصراعات المعاصرة وإلى الاقتصار على الصراعات التي تبشر بالنصر الأكيد والخالي نسبياً من الآلام.

الهوامـــش

المقدمـــة

1. انظر:

Williamson Murray, "Thinking About Revolutions in Military Affairs," *Joint Force Quarterly*, no. 16 (Summer 1997): 69.

2. انظر:

Douglas MacGregor, *Breaking the Phalanx: A New Design for Landpower in the 21st Century* (Westport, CT: Praeger Publishers, 1997), 141.

3. حول مختلف أشكال الثورة في الشؤون العسكرية انظر:

Colin Gray, "The American Revolution in Military Affairs: An Interim Assessment," *The Occasional*, no. 28, Strategic and Combat Studies Institute (SCSI) (September 1997).

4. انظر:

Andrew Krepinevich, "Cavalry to Computer: The Pattern of Military Revolutions," *The National Interest*, no. 37 (Autumn 1994): 30.

5. انظر:

William Lind et al., "The Changing Face of War: Into the Fourth Generation," *Military Review*, vol. 69, no. 10 (October 1989). This reflects views also associated with Martin van Creveld. See van Creveld, *The Transformation of War* (New York, NY: The Free Press, 1991).

6. انظر:

Alvin and Heidi Toffler, *War and Anti-War: Survival at the Dawn of the 21st Century* (Boston, MA: Little Brown & Co., 1993).

7. للاطلاع على لمحة نقدية انظر:

Kenneth McKenzie, "Elegant Irrelevance: Fourth Generation Warfare," *Parameters*, vol. 23, no. 3 (Autumn 1992-93): 51-60.

الفصل الأول

1. انظر:

Admiral William Owens, "The Emerging System of Systems," *US Naval Institute Proceedings*, vol. 121, no. 5 (May 1995): 35-39.

2. انظر:

Mark Hanna, "Task Force XXI: The Army's Digital Experiment," *Strategic Forum*, no. 119 (July 1997).

3. انظر:

Ben Lambeth, "The Technology Revolution in Air Warfare," *Survival*, vol. 39, no. 1, (Spring 1997): 72; John A. Warden III, "The Enemy as a System," *Airpower Journal*, vol. 9, no. 1 (Spring 1995): 40-55.

4. انظر:

Douglas MacGregor, "Future Battle: The Merging Levels of War," *Parameters*, vol. 22, no. 4 (Winter 1992-93): 42.

5. انظر:

Martin Libicki, "DBK and its Consequences," in Stuart Johnson and Martin Libicki (eds), *Dominant Battlespace Knowledge* (Washington, DC: National Defense University, 1996), 18.

6. انظر:

James Hazlett, "Just-in-time Warfare," ibid., 116.

7. انظر:

Basil Liddell Hart, "Continental Victories or Economic Pressure," *Journal of the Royal United Services Institute* (1931).

8. انظر:

Basil Liddell Hart, *The Revolution in Warfare* (London: Faber & Faber Limited, 1946).

9. انظر:

Edward Luttwak, "A Post-Heroic Military Policy," *Foreign Affairs*, vol. 75, no. 4 (July-August 1996): 33-44.

10. انظر:

Joint Military Net Assessment (Washington DC: Department of Defense, 1993), 3; Quoted in Keith Payne, "Post-Cold War Deterrence and Missile Defense," *Orbis*, vol. 39, no. 2 (Spring 1995): 203.

11. انظر:

Chris Morris, Janet Morris and Thomas Baines, "Weapons of Mass Protection: Nonlethality, Information Warfare and Airpower in the Age of Chaos," *Airpower Journal*, vol. 9, no. 1 (Spring 1995): 15.

12. انظر:

Colonel Martin Stanton, "What Price Sticky Foam," *US Naval Institute Proceedings*, vol. 122, no. 1 (January 1996): 59. Cited in Nick Lewer and Steven Schofield, *Non-Lethal Weapons: A Fatal Attraction?* (London: Zed Books, 1997), 129.

الفصل الثاني

1. انظر:

V. D. Sokolovskiy, *Soviet Military Strategy*, 3rd Edition (London: MacDonald and Jane's, 1975)

ويحوي هذا الكتاب عدداً من الإشارات إلى هذه الثورة. تشير هاريت فاست سكوت (Harriet Fast Scott) محررة الطبعة الأمريكية لهذه الترجمة إلى أن هذه الثورة في رأي الخبراء الاستراتيجيين السوفييت وقعت بحدود عام 1960.

2. انظر:

Richard Burt, "The Cruise Missile and Arms Control," *Survival*, vol. 18, no. 1, (January-February 1976): 10-17.

3. انظر:

Alain Enthoven and Wayne Smith, *How Much is Enough: Shaping the Defense Program 1961-1969* (London: Harper & Row, 1971). Michael McGwire, *Military Objectives in Soviet Foreign Policy* (Washington DC: Brookings Institution, 1987).

4. انظر:

Colonel John Warden, *The Air Campaign: Planning for Combat* (Washington, DC: National Defense University, 1988).

5. انظر:

Mark Coldfelter, *The Limits of Air Power: The American Bombing of North Vietnam* (New York, NY: The Free Press, 1989).

6. انظر:

Richard Burt, "New Weapons Technologies: Debate and Directions," *Adelphi Paper* 126 (London: IISS, 1976), 3.

7. انظر:

Malcolm Currie, Statement to the House Appropriations Committee: Department of Defense Appropriations for 1975 (Washington, DC: US Government Printing Office (USGPO), 1974), Part 4, 450. Cited in Burt, *New Weapons Technologies*, 2.

8. انظر:

Caspar Weinberger, *Standardization of Equipment within NATO: Tenth Report to the US Congress* (Washington, DC: Department of Defense, 1984), 1. Cited in John Roper, "Technological Development and Force Structure Within the Western Alliance: Prospects for Rationalisation and Division of Labour: Part II," in New Technology and Western Security, Part I, *Adelphi Paper* 197 (London: IISS, 1985), 51.

9. انظر:

Seymour Deitchman, "Weapons, Platforms and the New Armed Services," *Issues in Science and Technology*, vol. 1, no. 3 (Spring 1985).

10. انظر:

European Security Study, "Strengthening Conventional Deterrencc" (New York, NY: St Martin's Press, 1983).

11. انظر:

Ingemar Dörfer, "Technological Development and Force Structure Within the Western Alliance: Prospects for Rationalisation and Division of Labour: Part I," in *New Technology and Western Security*, Part I, 39.

انظر أيضاً:

The Lukewarm essay in the British government's *1983 Statement on the Defence Estimates* (London: Her Majesty's Stationery Office (HMSO), 1983).

12. انظر:

Henri Conze, "Conventional Force Development and New Technology: How Real are the Gains in Prospect?" in *New Technology and Western Security*, Part II, 6.

13. انظر:

William Lind, "Some Doctrinal Questions for the United States Army," *Military Review* (March 1977): 54-65.

14. انظر:

Edward Luttwak, "The Operational Level of War," *International Security*, vol. 5, no. 3 (Winter 1980-81): 61-79.

15. انظر:

Army Field Manual FM-100-5, *Operations* (Washington DC: USGPO, 1982).

انظر أيضاً:

Lieutenant-Colonel Huba Wass de Czege and Lieutenant-Colonel L. D. Holder, "The New FM 100-5," *Military Review*, vol. 62, no. 7 (July 1982).

16. انظر:

Joint Pub. 3.0, *Doctrine for Joint Operations* (Washington DC: USGPO, 1993), cited in David Jablonsky, "US Military Doctrine and the Revolution in Military Affairs," *Parameters*, vol. 24, no. 3 (Autumn 1994): 18-36.

17. انظر:

John Mearsheimer, "Maneuver, Mobile Defense, and the NATO Central Front," *International Security*, vol. 6, no. 3 (Winter 1981-82).

18. انظر:

James Fallows, *National Defense* (New York, NY: Random House, 1981).

19. انظر:

William Lind, "A Doubtful Revolution," *Issues in Science and Technology*, vol. 1, no. 3 (Spring 1985).

وكان هذا رداً على مقالة دايتشمان التي سبقت مناقشتها.

20. انظر:

Steven Canby , "New Conventional Force Technology and the NATO-Warsaw Pact Balance: Part I," in *New Technology and Western Security*, Part II, 7.

21. Ibid., 8.

22. انظر:

Stephen J. Blank, "Preparing for the Next War: Reflections on the Revolution in Military Affairs," *Strategic Review*, vol. 24, no. 2 (Spring 1996): 20-21; "The Soviet Strategic View: Ogarkov on the Revolution in Military Technology," ibid., vol. 12, no. 3 (Summer 1984).

23. انظر:

John P. Holdren, "SDI, the Soviets, and the Prospects for Arms Control," in Sanford Lakoff and Randy Willoughby (eds), *Strategic Defense and the Western Alliance* (Lexington, MA: Lexington Books, 1987), 197.

24. انظر:

Barry D. Watts, "Effects and Effectiveness," in Eliot A. Cohen (ed.), *Gulf War Air Power Survey, Operations and Effects and Effectiveness*, vol. 2, (Washington DC: USGPO, 1993), 363.

25. انظر:

Alan Campen (ed.), *The First Information War: The Story of Communications, Computers, and Intelligence Systems in the Persian Gulf War* (Fairfax, VA: AFCEA International Press, 1992); Edward Mann, "Desert Storm: The First Information War?," *Airpower Journal*, vol. 8, no. 4 (Winter 1994): 4-14; Steven Lambakis, "The World's First Space War," Orbis, vol. 39, no. 3 (Summer 1995): 417-33.

الفكرة نفسها موجودة في عنوان المرجع التالي:

Sir Peter Anson and Dennis Cummings, "The First Space War: The Contribution of Satellites to the Gulf War," *Journal of the Royal United Services Institute*, vol. 136, no. 4 (Winter 1991): 45-53.

26. انظر:

The table "The Space Order of Battle in Desert Storm," in Anthony H. Cordesman and Abraham R. Wagner, *The Lessons of Modern War, Volume 4: The Gulf War* (Boulder, CO: Westview Press, 1995), 259.

وقد أخذ هذا بكثير من التصرف من:

David Tretler and Daniel T. Kuehl, "A Statistical Compendium," in Eliot A. Cohen (ed.), *Gulf War Air Power Survey, A Statistical Compendium and Chronology*, vol. 5, (Washington DC: USGPO, 1993), 126-32.

27. انظر:

Michael Russell Rip and David P. Lusch, "The Precision Revolution: The Navstar Global Positioning System in the Second Gulf War," *Intelligence and National Security*, vol. 9, no. 2 (April 1994): 167-241.

28. انظر:

Theodore A. Postal, "Lessons of the Gulf Experience with Patriot," *International Security*, vol. 16, no. 3 (Winter 1991-92): 119-71.

29. انظر:

Cordesman and Wagner, *The Lessons of Modern War, Volume 4*, 238.

30. انظر:

Barry D. Watts, "Clausewitzian Friction and Future War," *McNair Paper* 52 (Washington DC: National Defense University, 1996).

31. انظر:

Benjamin Lambeth, "Bounding the Air Power Debate," *Strategic Review*, vol. 25, no. 4 (Autumn 1994): 42-55.

32. انظر:

Department of Defense, *Conduct of the Persian Gulf War, Final Report to Congress* (Washington DC: USGPO, 1992), 164.

33. انظر:

James Blackwell, Michael J. Mazarr and Don Snider, *The Gulf War: Military Lessons Learned* (Washington DC: Center for Strategic and International Studies (CSIS), 1991), 21. This was followed up with Michael J. Mazarr et al., *The Military Technical Revolution: A Structural Framework* (Washington DC: CSIS, 1993).

وهناك دراسة سابقة مؤثرة لـ:

Andrew Krepinevich, "The Military-Technical Revolution: A Preliminary Assessment," unpublished manuscript, Office of Net Assessment, July 1992.

انظر أيضاً:

Antulio J. Echevarria and John Shaw, "The New Military Revolution: Post-Industrial Change," *Parameters*, vol. 22, no. 4 (Winter 1992-93): 70-79 and Dan Gouré, "Is There a Military-Technical Revolution in America's Future," *Washington Quarterly*, vol. 16, no. 4 (Autumn 1993): 175-92. For an early sceptical voice, see Eric Arnett, "Welcome to Hyperwar," *Bulletin of the Atomic Scientists*, vol. 49, no. 1 (September 1992): 15-21.

34. انظر:

Major Norman Davis, "An Information-Based Revolution in Military Affairs," *Strategic Review*, vol. 24, no. 1 (Winter 1996): 43.

الفصل الثالث

1. انظر:

Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations," *Foreign Affairs*, vol. 72, no. 3 (Summer 1993): 22-49.

2. انظر:

Robert Caplan, "The Coming Anarchy," *The Atlantic Monthly*, vol. 275, no. 2 (February 1994): 44-76.

3. انظر:

Defense Secretary Caspar Weinberger, speech at the National Press Club, Washington DC, November 28, 1984; Secretary of State George Shultz, speech at Yeshiva University, New York, December 9, 1984.

4. انظر:

Christopher Gacek, *The Logic of Force: The Dilemma of Limited War in American Foreign Policy* (New York, NY: Columbia University Press, 1994), 336.

5. انظر:

Colin Powell, "US Forces: Challenges Ahead," *Foreign Affairs*, vol. 71, no. 5 (Winter 1992): 32-45.

6. انظر:

Kenneth Allard, *Command, Control and the Common Defense*, Revised Edition (Washington DC: National Defense University, 1996), 301.

7. انظر شواهد في:

Douglas Lovelace Jr, *The Evolution of Military Affairs: Shaping the Future US Armed Forces* (Washington DC: National Defense University, 1997), 69.

8. انظر:

Andrew Mack, "Why Big Countries Lose Small Wars: The Politics of Asymmetric Conflict," *World Politics*, vol. 26, no. 1, (1975): 175-200.

9. انظر:

Ralph Peters, "The New Warrior Class," *Parameters*, vol. 24, no. 2 (Summer 1994): 20.

10. انظر:

Larry Cable, *Conflict of Myths: The Development of American Counterinsurgency Doctrine and the Vietnam War* (New York, NY: New York University Press, 1986).

11. انظر:

Earl H. Tilford Jr, *The Revolution in Military Affairs: Prospects And Cautions*, US Army War College, Strategic Studies Institute (SSI), June 1995.

12. انظر:

Stephen Biddle, "Victory Misunderstood: What the Gulf War Tells Us About the Future of Conflict," *International Security*, vol. 21, no. 2 (Autumn 1996): 139-79.

13. انظر:

Stephen Biddle and Robert Zirkle, "Technology, Civil-Military Relations, and Warfare in the Developing World," *Journal of Strategic Studies*, vol. 19, no. 2 (June 1996): 171-212.

14. انظر:

Ralph Peters, "Our Soldiers, Their Cities," *Parameters*, vol. 26, no. 1 (Spring 1996): 43-49.

15. انظر:

The National Defense Panel, "Transforming Defense: National Security in the 21st Century," December 1997, 36.

16. Ibid., 15.

17. انظر:

Colonel James Lasswell, "Wall to Wall," *Armed Forces Journal International*, vol. 136, no. 1 (January 1998): 36-39.

18. انظر:

Libicki, "DBK and its Consequences," 35.

19. Ibid., 46-47.

20. انظر:

Lawrence Freedman, "Strategic Defence in the Nuclear Age," *Adelphi Paper* 224 (London: IISS, 1987).

21. انظر:

Paul K. Davis, Richard L. Kugler and Richard J. Hillestad, *Strategic Issues and Options for the Quadrennial Defense Review* (Santa Monica, CA: RAND, 1997).

22. انظر:

Robert A. Manning, "The Nuclear Age: The Next Chapter," *Foreign Policy*, no. 109 (Winter 1997-98): 71.

23. انظر:

Fred Iklé, "The Next Lenin: On the Cusp of Truly Revolutionary Warfare," *The National Interest*, no. 47 (Spring 1997): 9-19.

24. انظر:

"Nuclear Weapons First in Russia's Defence Policy," IISS, *Strategic Comments*, vol. 4, no. 1 (January 1998).

25. انظر:

Walter Laquer, "Postmodern Terrorism," *Foreign Affairs*, vol. 75, no. 5 (September-October 1996): 24-36.

26. انظر:

Richard K. Betts, "The New Threat of Mass Destruction," *Foreign Affairs*, vol. 77, no. 1 (January- February 1998): 26-41. US Congress Office of Technology Assessment, *Proliferation of Weapons of Mass Destruction: Assessing the Risks* (Washington DC: USGPO, 1993).

27. انظر:

Lawrence Freedman, "Great Powers, Vital Interests and Nuclear Weapons," *Survival*, vol. 36, no. 4 (Winter 1994): 35-52.

28. انظر:

R. Jeffrey Smith, "Clinton Orders Changes in Nuclear War Strategy," *International Herald Tribune*, December 8, 1997, 1, 10.

29. انظر:

William Arkin, "Calculated Ambiguity: Nuclear Weapons and the Gulf War," *Washington Quarterly*, vol. 19, no. 4 (Autumn 1996): 3-8.

الفصل الرابع

1. انظر:

Brian Fredericks, "Information Warfare at the Crossroads," *Joint Force Quarterly*, no. 16 (Summer 1997): 97-103.

2. انظر:

Colonel Michael D. Starry and Lieutenant-Colonel Charles W. Arneson, "FM 100-6: Information Operations," *Military Review*, vol. 76, no. 6 (November-December 1996): 3-15.

3. انظر:

Joint Chiefs of Staff, *Concept for Future Joint Operations*, 35-41.

4. انظر:

Martin Libicki, "What is Information Warfare?" *ACIS Paper* No. 3, National Defense University (August 1995).

5. انظر:

Dan Kuehl, "Defining Information Power," *Strategic Forum*, no. 115, June 1997.

6. انظر:

William Broad, "How Nosy Can a Person Get? Private Spy Satellite Up and Running," *International Herald Tribune*, December 26, 1997, 1-3.

7. انظر:

Bill Gregory, "Down to Earth," *Armed Forces Journal International*, vol. 135, no. 5 (December 1997): 12.

8. للاطلاع على مناقشة مبكرة لهذه القضايا انظر:

Ann Florini, "The Opening Skies: Third Party Imaging Satellites and US Security," in *International Security*, vol. 13, no. 2 (Autumn 1988): 91-123.

انظر أيضاً:

Michael Krepon, Peter Zimmerman, Leonard Spector and Mary Umberger (eds), Commercial Observation Satellites and International Security (New York, NY: St Martin's Press, 1990); Vipin Gupta, "New Satellite Images for Sale," *International Security*, vol. 20, no. 1 (Summer 1995): 94-125; Bhupendra Jasani, "Could Civil Satellites Monitor Nuclear Tests?" *Space Policy*, vol. 2, no. 1 (February 1995): 31-40.

انظر أيضاً:

Irving Lachow, "The GPS Dilemma: Balancing Military Risks and Economic Benefits," *International Security*, vol. 20, no. 1 (Summer 1995): 126-48.

9. انظر:

Frances Cairncross, *The Death of Distance: How the Communications Revolution will Change our Lives* (London: Orion Business, 1997), 87.

10. انظر:

Major-General David L. Grange and Colonel James A. Kelley, "Information Operations for the Ground Commander," *Military Review*, vol. 77, no. 2 (March-April 1997): 5.

11. انظر:

Steven Lambakis, "Exploiting Space Control," *Armed Forces Journal International*, vol. 134, no. 11 (June 1997): 42-46.

12. انظر:

"The Importance of Military Space," *Air Force Magazine*, June 1975, 28.

13. انظر:

Air Force Scientific Advisory Board, *New World Vistas: Air and Space Power for the 21st Century*, Summary Volume, December 1995, iii, 11, 46-48.

14. انظر:

Paul Mann, "Cyber Threat Expands With Unchecked Speed," *Aviation Week and Space Technology*, vol. 145, no. 2, July 8, 1996, 63-64.

15. انظر:

David Alexander, "Information Warfare and the Digitised Battlefield," *Military Technology*, (September 1995): 57-64. Paul Evancoe and Mark Bentley, "CVW-Computer Virus as a Weapon," ibid. (May 1994): 38-40.

16. انظر:

Stephen Bowes, "Information Warfare," *Armed Forces Journal International*, (February 1998): 30-31.

17. انظر:

Andrew Rathmell, "Cyber-Terrorism: The Shape of Future Conflict?," *Journal of the Royal United Services Institute* (October 1997): 40-46.

18. استُشهد به في:

Starry and Arneson, "FM 100-6: Information Operations," 6.

19. انظر:

Richard Szafranski, "Neocortical Warfare? The Acme of Skill," *Military Review*, vol. 74, no. 11 (November 1994): 41-55.

20. نوقشت هذه القضايا بطريقة نظرية أو غير عملية في:

John Arquilla and David Ronfeldt, "Cyberwar is Coming," *Comparative Strategy*, vol. 12, no. 2 (April-June 1993): 141-65 and in Roger Molander, Andrew Riddile and Peter Wilson, *Strategic Information Warfare: A New Face of War* (Santa Monica, CA: RAND, 1996).

أما بالنسبة إلى المقالات التحذيرية حول أخطار المبالغة في تأكيد أفكار حرب المعلومات الاستراتيجية، فانظر:

Martin Libicki, *Defending Cyberspace and Other Metaphors* (Washington DC: National Defense University, 1997).

21. انظر:

Paul Feaver, "Blowback: Information Warfare and the Dynamics of Coercion," paper presented at the 1997 Annual Meeting of the American Political Science Association, Washington DC, October 8, 1997.

22. انظر:

Timothy L. Thomas, "Deterring Information Warfare: A New Strategic Challenge," *Parameters*, vol. 26, no. 4 (Winter 1996-97): 82.

انظر أيضاً:

Thomas, "The Threat of Information Operations; A Russian Perspective," in Robert Pfalzgraff Jr and Richard H. Shultz (eds), *War in the Information Age* (Washington DC: Brassey's, 1997), 61-79.

23. انظر:

Michael May, "War or Peace in Space," Discussion Paper No. 93, Californian Seminar on Arms Control and Foreign Policy, March 1981, 7-8. Cited in Colin Gray, *American Military Space Policy* (London: Greenwood Press, 1996), 5.

24. انظر:

R. L. DiNardo and Daniel J. Hughes, "Some Cautionary Thoughts on Information Warfare," *Airpower Journal*, vol. 9, no. 4 (Winter 1995): 71.

25. انظر:

Mark McNeilly, Sun Tzu and the Art of Business (Oxford: Oxford University Press, 1996).

الترجمة المعتمدة لكتاب سن تسو «**فن الحرب**» قام بها صموئيل جريفيث (Samuel B. Griffith) وصدرت عن مطبعة جامعة أكسفورد، انظر:

Sun Tzu, *The Art of War* (Oxford: Oxford University Press, 1971).

26. انظر:

Joint Chiefs of Staff, *Concept for Future Joint Operations* (Washington DC: Department of Defense, 1997), 35.

وقد أخذ هذا الاقتباس من كتاب «**فن الحرب**»، ص 84، وتمت مناقشته مع أفكار كلاوزفيتس في:

Michael Handel, *Masters of War: Classical Strategic Thought*, 2nd Edition (London: Frank Cass, 1996), Chapter 12.

27. انظر:

Carl von Clausewitz, *On War*, translated and edited by Michael Howard and Peter Paret (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1976), 117.

28. انظر:

Cairncross, The *Death of Distance*, 261.

29. انظر:

John Arquilla and David Ronfeldt, *The Advent of Netwar* (Santa Monica, CA: RAND, 1996).

30. انظر:

Hanna, "Task Force XXI: The Army's Digital Experiment."

31. انظر:

Jason Sherman, "Digitization Decisions," *Armed Forces Journal International*, vol. 135, no. 3 (October 1997).

32. انظر:

MacGregor, "Future Battle: The Merging Levels of War," 42.

33. انظر:

Lieutenant-Colonel Dennis Murphy, "Nontraditional Battlefield," *Military Review*, vol. 86, no. 6 (November-December 1996): 16.

34. انظر:

David Alberts, "The Future of Command and Control with DBK," in Johnson and Libicki (eds), *Dominant Battlespace Knowledge*, 80.

35. انظر:

Jablonsky, "US Military Doctrine and the Revolution in Military Affairs" Eliot Cohen, "The Mystique of Air Power," *Foreign Affairs*, vol. 73, no. 1 (January-February 1994).

الفصل الخامس

1. انظر:

Gladys Ganley, "Power to the People via Personal Electronic Media," *The Washington Quarterly*, vol. 14, no. 2 (Spring 1991): 5-26.

2. انظر:

Joseph Nye and William Owen, "America's Information Edge," *Foreign Affairs*, vol. 75, no. 2 (March-April 1996).

انظر أيضاً:

Martin Libicki, "The Emerging Primacy of Information," *Orbis*, vol. 40, no. 2 (Spring 1996): 261-76.

3. Ibid., 24.

4. انظر:

Eliot Cohen, "A Revolution in Warfare," *Foreign Affairs*, vol. 75, no. 2 (March-April 1996): 53.

5. انظر على سبيل المثال:

Paul Dibb, "The Revolution in Military Affairs and Asian Security," paper prepared for the 39th IISS Annual Conference, Singapore, September 1997.

6. انظر:

National Defense Panel, "Transforming Defense."

7. انظر:

Loren Thompson, "The Misconceived B-2 Debate," *Armed Forces Journal International*, vol. 134, no. 11 (June 1997): 38-40.

8. انظر:

"The Future of Unmanned Aerial Vehicles," IISS, *Strategic Comments*, vol. 3, no. 10 (December 1997).

9. انظر:

Michael Pillsbury (ed.), *Chinese Views of Future Warfare* (Washington DC: National Defense University, 1997).

10. انظر:

"Assessing the Cruise Missile Threat," *Strategic Survey 1996/97* (Oxford: Oxford University Press for the IISS, 1997): 16-30; Dennis Gormley, "Hedging Against the Cruise-Missile Threat," *Survival*, vol. 40, no. 1 (Spring 1998): 92-111.

11. انظر:

William Keller and Janne E. Nolan, "The Arms Trade: Business as Usual?", *Foreign Policy*, no. 109 (Winter 1997-98): 123.

12. انظر:

Nye and Owen, *America's Information Edge*, 27.

13. انظر:

Libicki, "DBK and its Consequences," 38.

الخلاصة

1. انظر:

Joint Chiefs of Staff, *Joint Vision 2010* (Washington DC: Department of Defense, 1996), 1.

2. انظر:

MacGregor, *Breaking the Phalanx.*

3. انظر:

Lovelace, *The Evolution of Military Affairs.*

4. انظر:

Christopher Bellamy, *Knights in White Armour* (London: Pimlico, 1997).

5. انظر:

Jennifer M. Taw and Alan Vick, "From Sideshow to Center Stage: The Role of the Army and Air Force in Military Operations Other Than War," in Zalmay M. Khalizad and David A. Ochmanek (eds), *Strategy and Defense Planning for the 21st Century* (Santa Monica, CA: RAND, 1997), 208-09.

6. توصل كل من ديفيد أوشمانيك و ستيف هوسمر (David A. Ochmanek and Steve T. Hosmer) إلى استنتاجات مشابهة. انظر:

"The Context for Defense Planning: The Environment, Strategy, and Missions," ibid., 64.

7. يلخص كريستوفر جون لام (Christopher Jon Lamb) نتائج أحد مشروعات البنتاجون حول "الثورة في الشؤون العسكرية"، وهو المشروع الذي ركز على دراسة الصراع القليل الحدة. انظر:

"The Impact of Information Age Technologies on Operations Other Than War," in Pfalzgraff and Shultz (eds), *War in the Information Age*, 247-77.

8. انظر:

Davis, Kugler and Hillestad, *Strategic Issues and Options for the Quadrennial Defense Review.*

9. انظر:

A. C. Bacevich, "Preserving the Well-Bred Horse," *The National Interest*, no. 37, (Autumn 1994): 48.

10. انظر:

Lovelace, *The Evolution of Military Affairs*, 62.

وقد أخذت الشواهد الواردة من دراسة «المشروع 2025» لعام 1991. انظر:

Alvin Bernstein et al., *Project 2025* (Washington DC: National Defense University, 1997).

قواعد النشر

أولاً : القواعد العامة

1- تقبل للنشر - في هذه السلسلة - البحوث المترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة، وكذلك الدراسات التي يكتبها سياسيون وكتَّاب عالميون.

2- يُشترط أن يكون البحث المترجم، أو الدراسة، في موضوع يدخل ضمن اهتمامات المركز.

3- يشترط ألا يكون قد سبق نشر الدراسة أو نشرت ترجمتها في جهات أخرى.

4- تصبح الدراسات والبحوث المنشورة في هذه السلسلة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمترجم أو المؤلف إعادة نشرها في مكان آخر.

5- يتولى المركز إجراءات الحصول على موافقة الناشرين الأصليين للبحوث المترجمة.

ثانياً : إجراءات النشر

1- تقدم الدراسة أو الترجمة مطبوعة من نسختين.

2- ترفق مع الترجمة صورة من المقالة باللغة المترجم عنها، وبيانات عن المصدر الذي أخذت منه.

3- يرسل مع البحث أو الترجمة بيان موجز بالسيرة العلمية للمترجم أو للباحث.

4- تقوم هيئة التحرير بتحكيم البحث أو الترجمة للتأكد من مستواها، من خلال محكمين من ذوي الاختصاص.

5- يخطر الباحث أو المترجم بنتيجة التحكيم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم البحث. وفي حالة ورود ملاحظات من المحكمين؛ يخطر الباحث أو المترجم لإجراء التعديلات اللازمة، وإعادتها إلى المركز خلال شهر من تاريخ إخطاره.

6- تتولى هيئة التحرير المراجعة اللغوية، وتعديل المصطلحات، بما لا يخل بمضمون البحث أو الترجمة.

صدر من سلسلة "دراسات عالمية"

الرقم	العنوان	المؤلف
1 -	نحو شرق أوسط جديد، إعادة النظر في المسألة النووية	أفنر كوهين
2 -	السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها	ستيفن لمباكيس
3 -	النزاع في طاجكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية (1991-1994)	جوليان ثوني
4 -	حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء	ستيفن داجت، جاري جي باجليانو
5 -	رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي	فرانسيس فوكوياما
6 -	القدرات العسكرية الإيرانية	أنتوني كوردزمان
7 -	برامج الخصخصة في العالم العربي	هارفي فيجنباوم، جفري هينج، بول ستيفنز
8 -	الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل	هيو روبرتس
9 -	المشاكل القومية والعرقية في باكستان	أبها دكسيت
10 -	المناخ الأمني في شرق آسيا	سنجانا جوشي
11 -	الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية	وي وي زانج
12 -	السياسة الدولية في شمال شرق آسيا. . . المثلث الاستراتيجي: الصين-اليابان-الولايات المتحدة الأمريكية	توماس ويلبورن
13 -	رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية	إعداد: إيرل تيلفورد
14 -	العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002؟	جراهام فولر

صدر من سلسلة "دراسات عالمية"

صدر من سلسلة "دراسات عالمية"

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

1 - **المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوربا وأمريكا**
لستر ثرو

2 - **حرب اليمن 1994 : الأسباب والنتائج**
إعداد: جمال سند السويدي

3 - **The Yemeni War of 1994: Causes and Consequences**
Jamal S. Al-Suwaidi (Ed.)

4 - **امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**
فيبي مار ووليم لويس

5 - **الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره**
كينيث كاتزمان

6 - **Iran and the Gulf: A Search for Stability**
Jamal S. Al-Suwaidi (Ed.)

7 - **إيران والخليج: البحث عن الاستقرار**
إعداد: جمال سند السويدي

8 - **Gulf Energy and the World: Challenges and Threats**

9 - **المياه في العالم العربي... آفاق واحتمالات المستقبل**
بيتر روجرز وبيتر ليدون

10 - **الطاقة في الخليج... تحديات وتهديدات**

11 - **Gulf Security in the Twenty First Century**
Christian Koch, David Long (Ed.)

12 - **التقييم الاستراتيجي**
تحرير: زلمي خليل زاد

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

-21 100 قائد عسكري
تصنيف لأكثر القادة العسكريين
تأثيراً في العالم عبر التاريخ
مايكل لي لاننج

-22 مجلس التعاون لدول الخليج العربية
على مشارف القرن الحادي والعشرين
إعداد: جمال سند السويدي

-23 قرن التقنية الحيوية
تسخير الجينات وإعادة تشكيل العالم
جيرمي ريفكن

-24 **Education and the Arab World: Challenges of the Next Millennium**

-25 خصخصة قطاع الطاقة في دول الخليج العربية

-26 نهاية عهد الوظيفة: انحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

الرقم	العنوان	المؤلف
1 -	الحروب في العالم، الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط	جيمس لي ري
2 -	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم	ديفيد جارنم
3 -	التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي	هيثم الكيلاني
4 -	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة	هوشانج أمير أحمدي
5 -	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي	حيدر بدوي صادق
6 -	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية ـ التركية	هيثم الكيلاني
7 -	القدس معضلة السلام	سمير الزبن ونبيل السهلي
8 -	أثر السوق الأوربية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية	أحمد حسين الرفاعي
9 -	المسلمون والأوربيون نحو أسلوب أفضل للتعايش	سامي الخزندار
10 -	إسرائيل ومشاريع المياه التركية مستقبل الجوار المائي العربي	عوني عبدالرحمن السبعاوي
11 -	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 ـ 1996	نبيل السهلي

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

12 -	العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير	عبدالفتاح الرشدان
13 -	المشروع "الشرق أوسطي" أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته	ماجد كيّالي
14 -	النفط العربي خلال المستقبل المنظور معالم محورية على الطريق	حسين عبدالله
15 -	بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين	مفيد الزيدي
16 -	دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية	عبدالمنعم السيد علي
17 -	مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية	ممدوح محمود مصطفى
18 -	الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية	محمد مطر
19 -	الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية	أمين محمود عطايا
20 -	الأمن الغذائي العربي، المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)	سالم توفيق النجفي
21 -	مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل	إبراهيم سليمان المهنا
22 -	نحو أمن عربي للبحر الأحمر	عماد قدورة
23 -	العلاقات الاقتصادية العربية - التركية	جلال عبدالله معوض
24 -	البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية	عادل عوض وسامي عوض

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

	العنوان	المؤلف
25 -	استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل	محمد عبدالقادر محمد
26 -	الرؤية الأمريكية للصراع المصري - البريطاني من حريق القاهرة حتى قيام الثورة	ظاهر محمد صكر الحسناوي
27 -	الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 - 1989	صالح محمود القاسم
28 -	الجيش الإسرائيلي : الخلفية، الواقع، المستقبل	فايز سارة
29 -	دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي	عدنان محمد هياجنة
30 -	الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)	جلال الدين عزالدين علي
31 -	الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي	سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي
32 -	الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية الحجم والاتجاه والمستقبل	هيل عجمي جميل
33 -	نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	كمال محمد الأسطل
34 -	خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد»	عصام فاهم العامري
35 -	الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة	علي محمود العائدي

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

12. *Emerging Powers: The Cases of China, India, Iran, Iraq and Israel*	Amin Saikal
13. *An Institutional Approach to Economic Policy Reform in the Gulf States*	Julia Devlin
14. *Water Scarcity and Security Concerns in the Middle East*	Mary E. Morris
15. *Power, Information and War*	Dan Caldwell
16. *The Changing Balance of Power in Asia*	Anoushiravan Ehteshami
17. *Investment Prospects in a Sample of Arab Stock Exchanges*	Kamal Naser
18. *The Changing Composition and Direction of GCC Trade*	Rodney Wilson
19. *Challenges of Global Capital Markets to Information-Shy Regimes: The Case of Tunisia*	Clement M. Henry
20. *Political Legitimacy of the Minorities: Israeli Arabs and the 1996 Knesset Elections*	Raman Kumaraswamy
21. *International Arms Transfers and the Middle East*	Ian Anthony, Peter Jones
22. *Investment and Finance in the Energy Sector of Developing Countries*	Hossein Razavi

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

23. *Competing Trade Agendas in the Arab-Israeli Peace Process*	J. W. Wright, Jr.
24. *The Palestinian Economy and the Oslo Process: Decline and Fragmentation*	Sara Roy
25. *Asian-Pacific Security and the ASEAN Regional Forum: Lessons for the GCC*	K. S. Balakrishnan
26. *The GCC and the Development of ASEAN*	Julius Caesar Parreñas
27. *Enhancing Peace and Cooperation in West Asia: An Indian Perspective*	Jasjit Singh
28. *Asia and the Gulf: Prospects for Cooperation*	Veluthevar Kanaga Rajan
29. *The Role of Space-Based Surveillance in Gulf Security*	Bhupendra Jasani, Andrew Rathmell
30. *Arabizing the Internet*	Jon W. Anderson
31. *International Aid, Regional Politics, and the Kurdish Isuue in Iraq after the Gulf War*	Denise Natali
32. *Integrated Middle East Regional Approaches to Arms Control and Disarmament*	Laura Drake
33. *Network-Building, Ethnicity and Violence in Turkey*	Hamit Bozarslan
34. *The Arab Oil Weapon: A One-Shot Edition?*	Paul Aarts

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

35. *Outlook for LNG Exports: The Qatari and Egyptian Experiences* — Hussein Abdallah

36. *Iraqi Propaganda and Disinformation During the Gulf War: Lessons for the Future* — Todd Leventhal

37. *Turkey and Caspian Energy* — Gareth M. Winrow

يصدر قريباً
عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

1 - معجزة شرق آسيا: النمو الاقتصادي والسياسات العامة

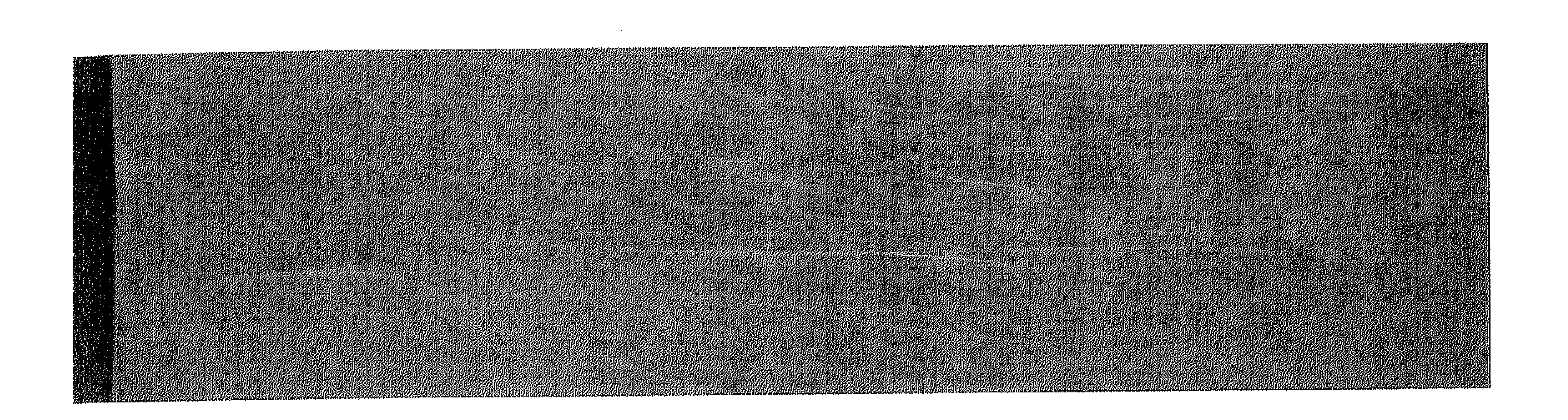
2 - المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 ـ 2010

3 - The Gulf: Future Security and British Policy

4 - The Balance of Power in South Asia

5 - التعليم والعالم العربي: تحديات الألفية الثالثة

6 - Caspian Energy Resources: Implications for the Arab Gulf



مـركـز الإمـــارات للـــدراســـات والبحــوث الاســـتراتيجيـــة
ص.ب.: 4567 أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 6423776 (2-971) - فاكس: 6428844 (2-971)
e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
www.ecssr.ac.ae